الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر كلية أصول الدين والشريعة

للعلوم الإسلامية- قسنطينة والحضارة الإسلامية

الرقم الترتيبي: ...../..... قسم: الدعوة والإعلام والاتصال

رقم تسجيل الطالب:.....

حقوق المرأة من خلال حصة "للنساء فقط"

دراسة تحليلية لبرنامج خاص بقناة الجزيرة لسنة 2004

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام الإسلامي

إشراف الأستاذ الدكتور

مراد زعيمي

إعداد الطالبة:

فوزية بوشوشة

لجنة المناقشة:

الرئيس	أ.د. عبد الله بوجلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المقرر والمشرف	أ.د مراد زعيمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة
العضو	د. صونيا وافق	أستاذة محاضرة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
العضو	د. محمد شطاح	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار عنابة

نوقشت يوم: الاثنين 17 ربيع الثاني 1427هـ الموافق لـ15 ماي 2006م

السنة الجامعية: 1426-1427هـ/ 2005-2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشكر والتقدير

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله تعالى على منه وفضله عليّ فهو خير معين لي في هذا العمل، وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "مراد زعيمي" الذي أشرف على هذه الرسالة وأشكره بخاصة على جهده وإخلاصه من أجل أن يصل بالطالب إلى جادة الصواب في العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة والزملاء الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث، سواء أكانوا من جامعة الأمير عبد القادر أم من سواها.

وإلا أنسى شكر نخرجات هذه الدراسة شيلة وأخواتها، متمنية لهن مزيد من النجاح والتوفيق.

جزاءكم الله جميعا كل خير

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

إلى روح والدي..... رحمه الله

إلى والدتي ..... حفظها الله

إلى كل أفراد العائلة.

إلى كل صديقاتي وزميلاتي.

إلى كل الباحثين المخلصين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقـــــدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقـــــدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد:

قضية المرأة من أهم المحاور التي طال الجدال حولها ولا زال بين العديد من النخب الفكرية، ولا يخفى بأنها أصبحت قضية عالمية تُعقد لها المؤتمرات والندوات.

وموضوع "حقوق المرأة" بالتحديد وبصيغته المستقلة يشير إلى أن المرأة تعاني من الحرمان والتمييز داخل المجتمع، ويقابل ذلك دائما بما يحصل عليه الرجل من امتيازات.

والواضح أن هذه الصيغة بمعناها قد انتقلت من دائرة المجتمع الغربي وظروفه التاريخية والسياسية والثقافية الخاصة إلى المجتمعات الإسلامية، وأصبحت منذ مطلع القرن العشرين من أبرز نقاط الجدال الحاد بين الفكر الإسلامي والفكر التغريبي، وسبب ذلك مشكلتين: الأولى ترتبط بالتخلف العام الذي أصاب المجتمع الإسلامي، وقد كانت انعكاساته السلبية بادية في مختلف مظاهر الحياة ومنها المرأة، والمشكلة الأخرى تتعلق بتأثير الفكر الغربي على العالم الإسلامي، والذي لم يكن في إطار التلاقح والتعايش، وإنما كان في إطار الصراع والغلبة، حيث برز الفكر الغربي بمركز قوته كبديل مهيمن على الثقافات الأخرى.

وقد اشتد الخلاف في هذه القضية بالذات كون أنّ المرأة تعكس بصورة واضحة أهم الفروق الجوهرية بين الثقافتين المختلفتين من حيث الشكل ومن حيث الأداء الاجتماعي.وفي خضم ذلك ظهرت ثنائية متناقضة تمثلت إحداهما في الاتجاه الديني الذي سلك في معظمه النهج الدفاعي في معالجة القضية، حيث تركزت جهوده على المواجهة الخارجية بعيدا عن مراجعة القضية من الداخل، واعتماده على العرض المجرد لأحكام ومبادئ الإسلام، وتمثلت الأخرى في الاتجاه اللاديني الذي عرض القضية بشكل انفرادي مضخّم يشدّه بذلك التقليد أكثر مما يشده الاهتمام بجذور المشكلة وملابساتها في الداخل. فلم يحل كل ذلك المشكلة، ولم يحد من استمرارية إثارتها.

وعلى غرار ذلك، كان للإعلام جانب كبير من الاهتمام بقضية المرأة، فهو بطبيعته يركز على إثارة مختلف المشكلات وتوجيهها في آن واحد، فقد أصبح من أبرز المكونات الثقافية في الحياة الاجتماعية بما يحمله من امتيازات أهمها قوة التأثير وسرعة الانتشار.

وكان اهتمام الإعلام بالقضية عبر كل أقسامه المكتوب والمسموع والمرئي، هذا الأخير الذي يخص التلفزيون بالتحديد، والذي آثرت أن أعالج من خلاله قضية حقوق المرأة، فهو من أقوى الوسائل الإعلامية تأثيرا لتميزه بخاصية الجمع بين الصوت والصورة...

ولأن موضوع "حقوق المرأة" فكري جدلي، فقد اخترت من ذلك (أي من الإعلام التلفزيوني) برامج الحوار والنقاش، أو "برامج الرأي" التي تخصص لها مساحة زمنية واسعة لعرض ومناقشة قضية ما من زوايا متعددة وبوجهات نظر مختلفة، ويكون هدفها هو التأثير المباشر على الجمهور ودفعه لتكوين رأي تجاه تلك القضية.

وللحوار التلفزيوني بعناصره المتعددة خصائص تميزه عن غيره في باقي الأنواع الإعلامية الأخرى، وذلك نظرا لطبيعة التلفزيون كوسيلة إعلامية تفرض نمطا خاصا في أداء برامجها المختلفة، سواء ما تعلق منها بمكونات الوسيلة في حد ذاتها باشتمالها على خاصية الجمع بين الصوت والصورة، أو ما تعلق بآلية وقوانين تسيير البرامج فيها. وهنا تكمن أهمية التساؤل عما إذا كان التلفزيون وسيلة مناسبة فعلا للتعبير عن الفكر والرأي كما قال "بيار بورديو" أحد المفكرين المعاصرين. أو مدى الجدية والعمق في طرح القضايا والعمل على تكوين رأي صائب للجمهور نحوها.

ولذلك لم يكن هدف البحث في هذا الجانب منصبا فقط على وصف قضية المرأة في الإعلام التلفزيوني وإنما كان يتجه أيضا إلى معرفة آلية أو طريقة عمل برامج الحوار في تناولها لقضايا مهمة كقضية حقوق المرأة، ومدى استيفائها للشروط التي يقوم عليها الحوار بشكل عام.

وقد وقع الاختيار تحديدا على برنامج "للنساء فقط" الخاص بقناة الجزيرة الفضائية، كونه برنامج حواري متخصص يُعنى بالقضايا المختلفة والمستجدة للمرأة، مع تركيز أكثر على قضية حقوقها في البلدان العربية، وهو بذلك يبتعد عن الصورة النمطية التي تظهر بها المرأة في غالبية الفضائيات الأخرى، إضافة إلى أن قناة الجزيرة كما تعلن تمثل إعلاما مستقلا يتناول مختلف القضايا بموضوعية وبحرية، وتفسح المجال لجميع الاتجاهات باختلافاتها للتعبير عن أفكارها تحت شعار "الرأي والرأي الآخر".

وتكمن أهمية الدراسة من خلال ما تثيره قضية حقوق المرأة من ملابسات في الواقع ودور الإعلام كسلطة قوية في معالجة القضايا وتوجيهها، وهو ما استدعى تحليل الرسالة الإعلامية بمحاولة معرفة اتجاهها وخلفيتها من خلال نموذج الحوار التلفزيوني.

كما أن خلل الإفراط والتفريط في التعامل مع قضية المرأة بالابتعاد عن المنهج الإسلامي الوسطي أدى إلى ضرورة الكشف عن مسار الخطاب الإعلامي كخطاب مؤثر في الجماهير في معالجة القضية بتكريسه لذلك التعامل أو تصحيحه.

ولعلّ عرض قضية "حقوق المرأة" من خلال إعلام تديره المرأة ذاتها يعطي لهذه الدراسة أهمية أخرى، لأن غالبية ما ينشر من منتوج فكري حول المرأة هو بأقلام الرجال تتهم باستغلال الموقف لصالحها وبرنامج "للنساء فقط" يمثل إعلاما نسائيا من حيث الإعداد والتقديم والشخصيات المستضافة فيه، ومن ذلك كانت أهمية معرفة رؤية المرأة في معالجة قضيتها.

ومن أهم الأسباب التي دعت إلى القيام بهذه الدراسة ما سبق ذكره من أهمية الموضوع. إضافة إلى أنّ ما يقدمه الإعلام العربي عن مشكلة المرأة بشكل عام لا يتسم بالنقدية لواحدة من المشكلات الاجتماعية التي برزت على السطح نظرا للاهتمام الدولي المتزايد بها، حيث اعتبرت مشكلة المرأة مشكلة عالمية، ولم يخل ذلك من استغلالها لتمرير مفاهيم وثقافات عولمية موحدة حولها، بإخراجها من السياق الحضاري المتنوع الذي كان يجب أن تعالج ضمنه.

فقد كان توجه الإعلام العربي سطحيا في الاهتمام بقضايا المرأة ونلمح ذلك من خلال أمرين:

الأمر الأول: أنه اهتم (أي الإعلام) بإحدى الجوانب الجزئية والسطحية في القضية ألا وهو الجانب الأنثوي للمرأة، أي الاهتمام بالموضة والجمال...وهذه الصورة لا تخلو منها قناة عربية تقريبا، وهو ما أشارت إليه مختلف الدراسات الإعلامية حول المرأة، وهو ما يلاحظ بوضوح في العديد من الفضائيات العربية.

الأمر الآخر: ويتعلق بترديد الصدى الغربي عن مشكلات المرأة وهو غالبا ما يكون مناسباتيا مع حلول ذكرى الثامن مارس، أو قيام مؤتمرات دولية ترتبط بالقضية ويكون ذلك إما بإبراز معاناة المرأة كضحية فريدة في المجتمع وإخراجها عن الإطار العام للمشكلات المتعددة والمعقدة فيه، أو إعطاء نماذج مشرفة عما وصلت إليه من مراكز لإبراز الصورة الحسنة لدولة ما، لأن كل ذلك لا يخرج عن إطار السياسات الإعلامية التي تتماشى مع مصلحة كل دولة، وإن كانت تلك المظاهر الإيجابية التي تبرزها عن المرأة بعيدة أيضا عن المشكلات الحقيقية للمرأة وللمجتمع ككل، فهي لا تخرج (أي المرأة) عن واقعه العام إما سلبا أو إيجابا، فالقضية مترابطة ومتداخلة.

كل ذلك دفع إلى البحث عن إعلام يصنف نفسه في خانة الاستقلالية ويعالج قضية المرأة انطلاقا من مشكلات العالم العربي الإسلامي بتخصيص مساحات للحوار والنقاش، وهو النوع الإعلامي الملائم لعرض القضية بمختلف الاتجاهات، وهو ما تقوم عليه قناة الجزيرة الإخبارية، الذي تخصص مساحات كبيرة للنقاش حول مختلف القضايا بما في ذلك قضية المرأة التي أولتها ببرنامج خاص.

ومن الأسباب الداعية أيضا إلى إجراء هذه الدراسة هي أن الدراسات السابقة التي اهتمت بقضايا المرأة في الإعلام ارتكزت في مجملها على الإعلام المكتوب، أي الصحف والمجلات، وما خصّ منها الإعلام المرئي تمحور حول جانب الإعلانات والسينما والدراما التلفزيونية، وأقل من ذلك البرامج المتخصصة. وقد كان اهتمام تلك الدراسات منصبا بالأساس على موضوع الصورة الذهنية التي ترسمها وسائل الإعلام عن المرأة، والتي كانت تتضمن بشكل جزئي قضية الحقوق عن طريق رصد نوعية القضايا أو الموضوعات التي تركز عليها وسائل الإعلام، واتجاهها نحوها.

والحاصل أن موضوع حقوق المرأة في الإعلام وبالأخص في برامج الحوار التلفزيوني لم يفرد ببحث مستقل، وإنما ورد ضمنيا وبشكل جزئي في الدراسات التي تناولت صورة المرأة في الإعلام كما ذكر سابقا.

وانطلاقا من كل ما سبق، كان الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة الكيفية التي يعالج بها برنامج "للنساء فقط" كبرنامج تلفزيوني حواري قضية حقوق المرأة انطلاقا من معرفة اتجاهه وخلفيته في عرض القضية وانطلاقا من معرفة الأساليب التي يستخدمها كنوع إعلامي خاص للوصول إلى أهدافه، والتي تكشف بدورها (أي الأساليب) عن مميزات وأثر الحوار التلفزيوني في معالجة القضية.

وبناء على ذلك كان التساؤل المحوري للدراسة هو: كيف تعكس حصة "للنساء فقط" قضية "حقوق المرأة" وبأي خلفية تعالج ذلك؟

وقد اندرج تحت هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الجزئية كالآتي:

-ما هو موقف برنامج "للنساء فقط" من قضية "حقوق المرأة"؟

-ما هو الإطار المرجعي الذي يستند إليه في موقفه من القضية؟

-ما هي الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها في معالجة القضية؟

-ما هي الأساليب الإقناعية التي يستخدمها لتحقيق أهدافه؟

وللوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، أخضعت الدراسة لمنهج تحليل المحتوى لأن المنهج يرتبط عادة بطبيعة الدراسة وأهدافها، ولأن هدف الدراسة هنا كان متجها إلى الكشف عن كيفية معالجة برنامج "للنساء فقط" لموضوع "حقوق المرأة" أي الاهتمام بالرسالة التي يريد البرنامج أن يبلغها للجمهور استنادا في ذلك إلى الإطار النظري وإشكالية البحث، كان المنهج الملائم لذلك هو منهج تحليل المحتوى، وهو من أهم المناهج المستخدمة في دراسة وسائل الإعلام المطبوعة، والمسموعة، والمرئية، وهو يقوم على أساس التحليل الكمي الذي يحقق مطلبا أساسيا من مطالب

البحث العلمي وهو الموضوعية، كما يقوم على التحليل الكيفي الذي يتجاوز وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة وقراءة ما بين السطور والاستدلال على الأبعاد المختلفة لعملية الاتصال، ويكون بداية باختيار عينة من المادة موضوع التحليل.

ولأنه يستحيل أو يصعب على أقل تقدير دراسة مجتمع البحث ككل بجميع مفرداته، كان من اللازم انتقاء عينة ممثلة له، وذلك بحسب الإشكالية التي تعرضها الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، فكان اختيار العينة عمديا وذلك بانتقاء عدد من الحلقات التي يعرضها برنامج "للنساء فقط" وذلك تماشيا مع طبيعة الدراسة، وتمثلت في تسعة حلقات من البرنامج المذكور، وقد حدد زمنها بسنة 2004. ويأتي تفصيل هذا العنصر أكثر في الفصل المخصص للإجراءات المنهجية الخاصة بتحليل المحتوى.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اشتملت دراسة موضوع "حقوق المرأة من خلال حصة للنساء فقط" على قسمين: الأول نظري، والآخر تطبيقي.

ويحتوي القسم النظري على فصلين:

-الفصل الأول: اختص بمعرفة قضية حقوق المرأة واختلاف وجهة النظر حولها بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، انطلاقا من معرفة طبيعة المرأة ومكانتها ثم مشكلة حقوق المرأة كمصطلح حديث مستقل، وأيضا العوامل التي ساعدت على تطور هذه المشكلة، ثم الكشف عن الممارسة العملية لتطبيقها (أي حقوق المرأة) في الواقع.

-الفصل الثاني: اختص بجانب الحوار الإعلامي التلفزيوني لأن الدراسة تتجه إلى معرفة الكيفية التي يعالج بها موضوع حقوق المرأة من خلال برامج الحوار والنقاش بالكشف عن طبيعة تأثير العمل التلفزيوني في عرض القضايا والموضوعات المناقشة، ومدى استيفائها حقيقة لشروط الحوار، وقد تطرق الفصل بداية إلى معرفة أهمية الإعلام التلفزيوني وخصائصه، لأن البرنامج يمثل إعلاما تلفزيونيا فاقتضى ذلك معرفة طبيعة تأثير التلفزيون كوسيلة إعلامية مهمة ثم تطرق إلى مفهوم الحوار الإعلامي التلفزيوني من خلال تعريفه وعرض أنواعه وعناصره، ثم التطرق إلى تقنيات العمل التلفزيوني في برامج الحوار من خلال عمل الكاميرا والإضاءة والصوت والديكور لأن كل ذلك يؤثر في مجرى الحوار.

وبالنسبة للقسم التطبيقي فهو يحتوي على فصلين أيضا:

-الفصل الأول: ويشتمل على الإجراءات المنهجية الخاصة بتحليل المحتوى تمهيدا لتحليل العينة، وكان ذلك بتحديد عينة الدراسة وتشخيصها أولا، ثم تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون والشكل.

-الفصل الثاني: اختص بعرض البيانات الميدانية لكل حلقة وتحليلها وتفسيرها.

وفي الأخير تم عرض خاتمة الدراسة التي احتوت على أهم النتائج المتوصل إليها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجانب النظري

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

قضية المرأة وحقوقها بين الرؤيتين الإسلامية والغربية

-تمهيد

1-طبيعة المرأة ومكانتها

2-مشكلة حقوق المرأة وعوامل تطورها

3-الممارسة العملية لتطبيق حقوق المرأة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

قضية حقوق المرأة تستوجب لفهمها ومناقشتها أمرين:

الأمر الأول: معرفة طبيعة المرأة كإنسان ينفرد بخصائص معينة تميزه عن النوع الإنساني الآخـــر وهـــو الرجل إذ من العبث تقييم وتقويم قضايا المرأة من دون معرفة حقيقة تميزها والتسليم بها.

الأمـــر الآخـــر: الاستناد إلى نظام معرفي موجه يعي من خلاله الباحث جوهر وأبعاد هذه القضـــية، فـــالواقع الإنســـاني يشهد تعدد المرجعيات واختلافها والتي تخضع بدورها إلى المراجعة والنقد مما يستدعي ذلك وجود مرجعية ثابتة مطلقة تكون أساس النظر ألا وهي (الوحي).

مـــن خـــلال هذيـــن المبدأين تتضح إشكالية البحث في قضية حقوق المرأة سواء في الفكر الغربـــي وظـــروفه التاريخـــية والاجتماعـــية التي أفرزت رؤية خاصة للمرأة أو في الفكر العربي الإســـلامي الـــذي وقع بين مأزق التخلف الحضاري بمختلف جوانبه ومأزق النموذج الغربي الذي يعـــرض نفســـه كبديل حتمي لمختلف القضايا ومنها قضية المرأة أو في الممارسة العملية التطبيقية لهذه الحقوق التي عجزت عن إيجاد مخرج حقيقي للقضية.

1-طبيعة المرأة ومكانتها

1-1-طبيعة المرأة:

تـتحدد طبيعة المرأة ومكانتها من خلال عدد من العناصر تبين ذلك، والتي يستهل الحديث فيها أولا عن طبيعة المرأة وتكون بداية بتبيان المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لهذا العنصر.

لغـــة: الطبع والطبيعة الخليقة والسجية التي جبل عليها الإنسان[1]

وطبـيعة المرأة في الاصطلاح هي مجموع الصفات والخصائص التي تتميز بها والتي تؤثر في مجرى حياتها كبعض الخصائص النفسية والبيولوجية فضلا عن الصفات الإنسانية الأخرى التي تشترك فيها مع الرجل.

وتتحدد طبيعة المرأة من خلال العناصر الآتية:

1-1-1-إنسانية المرأة :

تذهـب الكثـير من الشرائع الوضعية بما في ذلك الديانات المنزلة التي تعرضت للتحريف (الـيهودية والنصرانية) إلى الإقرار بدونية المرأة إلى الحد الذي يفرغها من الصفات الإنسانية.ففي الديانتيـن السـابقتي الذكر اتهمت المرأة بأنها مصدر الغواية وكانت سبب الهبوط من الجنة[2]، ولم يكـن هـذا الاحتقار في مستوى التصور الفكري فحسب ولكن في مستوى الواقع أيضا الذي يكشف عـن سـوء معاملة المرأة من قبل السلطة الكنسية، ومثال ذلك قيام الكنيسة الكاثوليكية عام 1095 تحـت قيادة البابا "أوربان الثاني" ببيع زوجات رجال الدين في سوق النخاسة للتخلص منهن... [3]. وفي الحضارات القديمة (السومرية، والبابلية، والهندوسية، والرومانية) اعتبرت المرأة متاعا للرجل وملكا له وكانت رمزا للشهوات والرذائل...الخ [4]، وهكذا الأمر أيضا عند اليونانيين حيث توصف عـندهم المـرأة بأنهـا أدنـى فـي العقل من الرجل وقد صرح بذلك أبرز رواد فكرهم أرسطو

---

[1]-ابن منظور: لسان العرب، م2، دار لسان العرب، بيروت (مادة: طبع)، ص567.

[2]-أسعد السحمراني: المرأة في التاريخ والشريعة، دار النفائس، بيروت، ط2، 1417 هـ-1997م ص43.

[3]-محمـد الحسـيني إسـماعيل: الدين والعلم وقصور الفكر البشري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1419-1999، ص572.

[4]-أسعد السحراني: المرأة في التاريخ والشريعة، مرجع سابق، ص20-23.

وأفلاطون[1].

وقد كانت هناك علاقة تأثر بين الديانات المحرفة وبين الأفكار الوضعية التي سادت في الحضارات القديمة، ويبدوا ذلك في تأثر المسيحية بالحضارة الرومانية وذلك من خلال تشريعات الزواج والطلاق على سبيل المثال[2].

وكذلك أيضا كان واقع المرأة في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام وقد صرح بذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ. يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (سورة النحل: 58-59).

إن هذا الموقف السلبي من المرأة من قبل الشرائع الوضعية يكشف عن خلل فكري روحي سببه غياب الوحي كموجه للعقل وخطر انفصام الإنسان عنه.

وللإشارة فإن بعض الدراسات الأنثربولوجية تعتقد أن هناك مرحلة من التاريخ الإنساني سادت فيها سيطرة المرأة وكانت ذات مكانة فيها عرفت بـ «حق الأم» وقد ظهرت هذه الدراسات في القرن 19م واشهرها دراسة "ماكلينان" سنة 1865م في كتابه "الزواج البدائي"، ودراسة "باخوفن"[3] في كتابه "حق الأم" سنة 1861. لكن هذه الدراسات تعرضت لانتقادات فيما بعد من طرف أنثربولوجين آخرين[4].

يأتي الإسلام بعد ذلك فيهدم تلك الصورة القاتمة عن المرأة وعن الإنسان عموما ويعيد له البصيرة بأصل نشأته ووظيفته ومآله كما بينتها شرائع الأنبياء من قبل، فكان للمرأة نصيب وافر في الخطاب القرآني، بل انفردت بنصوص كثيرة من التوجيهات والأحكام الإلهية في دائرة الأسرة والمجتمع والأمة وضمن القصص القرآني، معلنة بوضوح إنسانيتها وما يتبعها من مستلزمات

---

(1)-ناي بنسادون: حقوق المرأة، عويدات للنشر والطباعة، ت: وجيه البعيني، بيروت ط1-2001، ص 56.

(2)-عبد الواحد وافي: الأسرة والمجتمع، مكتبة النهضة، مصر، ط5، 1382هـ-1963م، ص142.

(3)-(يـاكوب باخوفـن 1815-1887) هو أول من تحدث عن مرحلة الأمومة أي مرحلة سيادة الأم وتأثر في ذلك بالاتجاه التطوري، حيث قسم التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية إلى ثلاث مراحل (أ-مرحلة الفوضى أو الإباحية الجنسية وكانت السيادة فيها للأم، ب-مرحلة سلطة الأم الروحية وتمثلت في شيوع علاقات جنسية منتظمة ج-مرحلة سلطة الأب الفكرية وهي أعلى مرحلة حضارية في سلم التطور التاريخي) عن إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ص34-38.

(4)-محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص283-284.

-عادل العوا: تحديث الأسرة والزواج، دار الفاضل دمشق، 1991، ص24-25.

الكـــرامة، والتكلـــيف، والجزاء، يقول تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات: 13)، فأصل الإنسان(الذكر والأنثى)نفس واحدة (وحدة الجنس)، ومقياس التكريم هو (التقوى). وفي معرض حديثه (أي القرآن) عـــن أصل نشأة الإنسان ينفي تلك الخطيئة التي وصمت بها حواء وحدها، فيقول تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾ (سورة الأعراف: 20)، فالخطيئة كانت من آدم وزوجه معا، والتوبة عليهما شملتهما معا أيضا. وينبه القرآن من جهة أخرى أنه لا تزر وازرة وزرة أخرى، فالمرأة إذن بريئة من خطيئة أبويها آدم وحواء.

1-1-2-المرأة أنثى

القـــرآن الكـــريم مع تأكيده على وحدة الجنس البشري يؤكد على تنوعه ويجعل ذلك آية من آياتـــه مـــن دون مفاضلة لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى، يقول تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ (سورة آل عمران: 195)، وهذا التنوع والاختلاف يؤكد استقلال شخصية المرأة عن شخصية الرجل، ولذلك أيضا تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم عائلتها وبكامل حقوقها وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود وحقها في التملك تملكا مستقلا عن غيرها...[1]. وقد حرّم الإسلام أي تقليد من أحد الطرفين للآخر، لأن في ذلك محاولة لتغيير فطرة الله، وبالتالي الإخلال بالنظام الاجتماعي.

وَوَصْـــف القـــرآن الكـــريم المرأة بالأنثى فيه تقرير لخصوصيتها الناتجة من طبيعتها البدنية والنفســـية، وما يترتب عن هذا الاختلاف بينها وبين الرجل من تعدد القابليات والقدرات والوظائف التي تحدد موقعها ومكانتها في المجتمع في إطار نظام الحقوق والواجبات[2]. لكن حدث وأن وقعت مغـــالاة فـــي تصنيف هذه الفروق، فاعتبرت خصائص المرأة أدنى من خصائص الرجل، ووصفت طبيعـــتها بالســـلبية والخضوع وبالتالي ضعف أهليتها[3]. ثم على عكس ذلك وقعت مغالاة أخرى بمحاولـــة إلغاء تلك الفروق تماما باعتبار أن أصولها اجتماعية ثقافية أكثر مما هي طبيعية، وهذا ما

---

[1]-أسعد السحمراني: المرأة في التاريخ والشريعة، مرجع سابق، ص142.

[2]-زكي الميلاد: تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2001، ص153.

[3]-هـــذا مـــا ذهـــب إلـــيه بعـــض من فلاسفة الفكر الغربي وحتى بعض فلاسفة الفكر الإسلامي أيضا في عصر الانحطاط.

وفـــي الإســـلام تـــرقى الأمومة إلى درجة الوصية التي نبه الله الإنسان إليها بعد وصيته إياه بالتوحيد مباشرة، يقول تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (سورة لقمان:14)، «وقد خصّ الوالدة بالذكر ليُذكّر الولد بإحســـانها المـــتقدم إليه وتعبها ومشقتها من أجله»[1]. فمن غير الممكن إنكار أهمية وظيفة الأمومة وقيمتها في آن واحد، لأنها وثيقة الصلة بالأسرة وتماسكها، أما الحلول والبدائل التي قدمها المجتمع الحديث والمعاصر حول إمكانية قيام مؤسسات الدولة بوظيفة تربية الأطفال، فهو حل سيئ لا يمكن أبـــدا أن يحل محل الأبوين في ذلك، ويمكن رد بعض أسبابه إلى تصور فلسفي حول الأسرة في حد ذاتهـــا، بين مقدس لقيمتها وآخر يناهضها، ويدعو إلى زوالها والقضاء عليها تحريرا للمرأة والطفل والرجل أيضا، وقد ساد ذلك الاعتقاد في القرن 19 وبداية القرن 20 في الغرب[2].

وقـــد لاقـــى الاتجاه الملح على أهمية وظيفة الأمومة بالنسبة للمرأة في الغرب، والذي يمثله علمـــاء فـــي النفس والاجتماع تهجما شديدا من قبل أنصار حركة تحرير المرأة التي تعزز مواقفها بالـــتطور العلمـــي فـــي مجـــال التكنولوجـــيا والطب فيما يخص الإنجاب والرضاعة...، وإمكانية تعويضهم لوظيفة الأم في تربية الطفل[3]. ورغم أن هذا التهجم له ما يبرره في الفكر الغربي بسبب تصورهم العام عن المرأة كما ذكرنا سالفا، إلا أنه لا يعرض في الحقيقة حلا عادلا لها بصرفها عن هذه الوظيفة الأساسية.

ويـــبدو الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع العربي المسلم الذي تبنى مثل هذه التوجهات دونما وعـــي مـــنه بمـــا يسمى "مشكلات التقدم" الحاصلة في المجتمع الغربي ومنها قضية تحرير المرأة وإعطـــاء بدائل تقوم بوظيفتها «فالتلقيح الاصطناعي وزرع الطفل في رحم بديل والاستنساخ يجعل العالم مفتوحا على احتمالات عديدة وغير واضحة وهي مسألة كبيرة لا يعرف إلى ما ستؤدي»[4].

ووظيفة الأمومة تدرك من وجهين:

---

[1]-محمـــد علي الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، ج3، قصر الكتاب، البليدة، شركة شهاب، الجزائر، (1411 هـــ-1990م)، ص65.

[2]-عادل العوا: تحديث الأسرة والزواج، مرجع سابق، ص230.

[3]-وهو ما أبدته الكاتبة سوزان أوكين في كتابها "النساء في الفكر السياسي الغربي"، ص273-291.

[4]-الجنســـانية فـــي المجتمع العربي، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع299، س26، 2004، ص183-195.

وفي الإسلام ترقى الأمومة إلى درجة الوصية التي نبه الله الإنسان إليها بعد وصيته إياه بالتوحيد مباشرة، يقول تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (سورة لقمان:14)، «وقد خصّ الوالدة بالذكر ليُذكّر الولد بإحسانها المتقدم إليه وتعبها ومشقتها من أجله»[1]. فمن غير الممكن إنكار أهمية وظيفة الأمومة وقيمتها في آن واحد، لأنها وثيقة الصلة بالأسرة وتماسكها، أما الحلول والبدائل التي قدمها المجتمع الحديث والمعاصر حول إمكانية قيام مؤسسات الدولة بوظيفة تربية الأطفال، فهو حل سيئ لا يمكن أبدا أن يحل محل الأبوين في ذلك، ويمكن رد بعض أسبابه إلى تصور فلسفي حول الأسرة في حد ذاتها، بين مقدس لقيمتها وآخر يناهضها، ويدعو إلى زوالها والقضاء عليها تحريرا للمرأة والطفل والرجل أيضا، وقد ساد ذلك الاعتقاد في القرن 19 وبداية القرن 20 في الغرب[2].

وقد لاقى الاتجاه الملح على أهمية وظيفة الأمومة بالنسبة للمرأة في الغرب، والذي يمثله علماء في النفس والاجتماع تهجما شديدا من قبل أنصار حركة تحرير المرأة التي تعزز مواقفها بالتطور العلمي في مجال التكنولوجيا والطب فيما يخص الإنجاب والرضاعة...، وإمكانية تعويضهم لوظيفة الأم في تربية الطفل[3]. ورغم أن هذا التهجم له ما يبرره في الفكر الغربي بسبب تصورهم العام عن المرأة كما ذكرنا سالفا، إلا أنه لا يعرض في الحقيقة حلا عادلا لها بصرفها عن هذه الوظيفة الأساسية.

ويبدو الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع العربي المسلم الذي تبنى مثل هذه التوجهات دونما وعي منه بما يسمى "مشكلات التقدم" الحاصلة في المجتمع الغربي ومنها قضية تحرير المرأة وإعطاء بدائل تقوم بوظيفتها «فالتلقيح الاصطناعي وزرع الطفل في رحم بديل والاستنساخ يجعل العالم مفتوحا على احتمالات عديدة وغير واضحة وهي مسألة كبيرة لا يعرف إلى ما ستؤدي»[4].

ووظيفة الأمومة تدرك من وجهين:

---

[1]-محمد علي الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، ج3، قصر الكتاب، البليدة، شركة شهاب، الجزائر، (1411 هـ-1990م)، ص65.

[2]-عادل العوا: تحديث الأسرة والزواج، مرجع سابق، ص230.

[3]-وهو ما أبدته الكاتبة سوزان أوكين في كتابها "النساء في الفكر السياسي الغربي"، ص273-291.

[4]-الجنسانية في المجتمع العربي، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع299، س26، 2004، ص183-195.

الوجـــه الأول: مـــن حيـــث أهميتها وهذا يفرض تأهيل المرأة تأهيلا جيدا للقيام بها، لأنها لا ترتـــبط بالأسرة فحسب، وإنما تتعلق بمستقبل المجتمع والأمة، لذلك من الخلل تقديم وظائف أخرى علـــيها، واعتـــبارها مســـألة بيولوجية بحتة. وللمرأة الأم أن تشارك في وظائف أخرى خارج هذه الوظـــيفة إذا أوفت الأمومة حقها، وإن كان الأمر يخفي مشاكل وصعوبات لأنّ تلك الوظائف كثيرا مـــا تفـــرض على المرأة العمل خارج المنزل بعيدا عن أطفالها، وهذا ما أدى إلى وضع تشريعات خاصة بعمل المرأة عموما، والأم خصوصا، لكنها لم تصل إلى حل نهائي للمشكلة.

الوجـــه الآخر: من حيث الأغلب، فغالبية النساء يتزوجن ويصبحن أمهات، فالأمومة بالنسبة لهم وظيفة أساسية، ولكنها ليست حصرية، فمن النساء من لديهن القدرة على تحمل وظائف عديدة. وإن كانـــت اســـتثناءات لا تـــأخذ حكـــم الغالب، إلا أنه من الخطورة تجاهلها، «فالأنثى في السياق الإســـلامي طبيعـــتها بيولوجية ووظيفتها الإنجاب، أما المرأة فطبيعتها ثقافية ووظيفتها الاعمار أو الاســـتخلاف»[1]، وفي هذا إيحاء بشمولية الإسلام الذي يفتح للإنسان آفاق واسعة للمشاركة في هذه الحياة، من دون إقصاء لأي فئة، فالأمومة من الأولويات ولكنها ليست حصرية.

والتركـــيز علـــى قضـــية الأمومة جاء هنا في معرض الحديث عن قضية المرأة،إلاّ أن هذا المفهـــوم مـــن جانـــب آخـــر لا يمكـــن إتمام معناه ومغزاه من دون مفهوم الأبوة، فهما مترابطان ومـــتلازمان، كونهمـــا طرفا التنشئة الاجتماعية، كل بحسب عمله. لكن ما نلاحظه أن التشريعات الدولـــية اهتمت بحق الأم وتجاهلت حق الأب، وفي هذا إيذاء للأم ذاتها، وتحرير للرجل من مهمة الأبـــوة أو غبـــنه من حقه بسلبها منه، على عكس الإسلام الذي قرر حق الأبوين معا[2]، ففي الآية الكـــريمة الســـابقة الذكـــر (ســـورة لقمـــان) «لمّا ذكرت الحالة التي تقتضي البر بالأم من الحمل والإرضـــاع كانت منبهة إلى ما للأب من حالة تقتضي البر به على حساب ما تقتضيه تلك العلة في كلـــيهما قـــوة وضـــعفا... وقد نبه هذا القياس تشريكهما في الحكم عقب ذلك بقوله: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ وقوله:﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾»[3].

---

[1]-المـــرأة بيـــن سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجيا، تقرير عن ملتقى فكري حول المرأة بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، ع257، 2000، ص271.

[2]-حقوق الإنسان في الشريعة والقانون، مؤتمر كلية الحقوق الثاني (1422هـــ-2001م)، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ط1، (1423هـــ-2002م)، ص306.

[3]-الطاهـــر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج20، 1984، ص158.

1-2-مكانة المرأة

ركز هذا العنصر على إبراز مكانة المرأة في الإسلام، لإعطاء النموذج الذي تقاس به باقي النماذج سواء في المفهوم أو في الممارسة العملية.

وتبرز مكانة المرأة في الحياة الإسلامية من خلال القيمة التي عني بها الإنسان في الخطاب القرآني الـذي يشـمل الرجل والمرأة على حد سواء، جاعلا اختلافهما آية من آياته غايته التكامل والتعاون كما سبق الذكر، وتوجد جوانب عدة نستطيع أن نبيّن من خلالها هذه المكانة من أهمها جانبين هما:

1-2-1-التكليف والأهلية:

لا يمكن أن نصل إلى فهم سليم لقضية المرأة في الإسلام من دون منهجية تعتمد على الرؤية الكلـية وعلـى المقاصـد الشرعية لنصوص الوحي، وتنطلق مما هو أساسي وجوهري بعيدا عن الـنظرة التجزيئـية والهامشية لتلك النصوص[1]. لذلك فإن مبدأ تكليف المرأة والذي يستلزم أهليتها لـتحمل مقتضياته منطلق أساسي يبرز قيمة وظائف المرأة في الحياة، كما يغني عن سوء فهم كثير من المسائل الخلافية الجزئية حول المرأة التي اشتدت في العصور الإسلامية المتأخرة.

وقـد شهدت الممارسة الإسلامية الحية في صدر الإسلام وعي المرأة المسلمة بهذا الخطاب التكليفي الـذي تشـترك فـيه مع الرجل، أو الذي تنفرد به عنه باعتبارها أنثى، فكان أساسه الإيمان بالله، فالقرآن الكريم لم يخاطب الرجال والنساء إلا بصفتهم مؤمنين ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْـضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (سورة التوبة: 71)، ومن الشواهد على ذلك الواقعة التي طالبت فيها النساء بأجر الجهاد والذي يدل على أن غايتهن كانت الرغبة في الأجر الذي تحققه تلك الأعمال وليس العمل في حد ذاته، ولا يفهم من هذه الواقعة وغيرها من الوقائع التي تبرز فيها العديد من المواقف النسائية في صدر الإسلام على أنها تمثل جذور "الجندر" في الإسلام، كما ذهبت إلـى ذلـك بعـض الكتابات الإسلامية الحديثة[2]تأثرا بالمفاهيم الغربية، التي وإن اختلفت عنها في المضمون فإن استعارتها للمفاهيم والمناهج يؤثر على الفهم الصحيح للتجربة الإسلامية.

---

[1]-هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي، دار المعرفة، د.ت، ص110.

-لاهاي الدعمي: في الموقف الإسلامي من المرأة، مرجع سابق، ص76.

[2]-من الذين يتبنون مثل هذه المفاهيم: أميمة أبو بكر في كتاب "المرأة والجندر"، ص14-20.

كمـــا اتسم عمل المرأة في صدر الإسلام بصفتي الكثافة والتوجيه الذي يدل عليه شهود المرأة الجماعـــة والجمعة في مسجد رسول الله ﷺ ، حتى أنهن طالبنه بأن يجعل لهن يوما خاصا يعظهن فـــيه ويســـألنه عـــن أمورهـــن...[1]. كـــل ذلك زاد في الفقه الديني والدنيوي للمرأة وأهلها لتحمل مســـؤوليتها بما كانت تتطلبه ظروف تلك المرحلة بمختلف جوانبها التربوية والسياسية .... والأهم مـــن ذلك أن عدم مشاركة المرأة بصفة مباشرة فيما هو خارج الأسرة لا يعني أبدا غيابها عنه، بل إنهـــا «من خلال دائرة الأسرة تشارك في عمليتي التنشئة والتغيير ...»[2]، وما تستلزمانه من تنمية لقدراتها عن طريق التعليم والتدريب الموجهين.

1-2-2-المرأة في الأسرة:

المجال الآخر المهم الذي نلمح من خلاله مكانة المرأة في الإسلام، هو الأسرة كبناء اجتماعي حيوي له نظام خاص يتوقف عليه مصير المجتمع، ولا يمكن أن نعرف القيمة التي منيت بها المرأة في الأسرة المسلمة إلا من خلال معرفة خصائص هذه الأسرة ذاتها وأهمها:

-**المودة والرحمة**: القرآن الكريم يؤكد على أن رابطة الزوجية تقوم على هذين المبدأين يقول تعـــالى: ﴿وَمِـــنْ آيَاتِـــهِ أَنْ خَلَـــقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (ســـورة الروم: 21)، وهذه المفاهيم القرآنية هي على نقيض العنف والقهر النفسي، الذي بلغ ذروته إلى حد الصراع بين الجنسين كمفهوم تبنته بعض الاتجاهات المتطرفة في الغرب. والإسلام حرص علـــى مـــبدأ الاختـــيار بين الزوجين كأساس لتحقيق المودة بينهما، سواء في البناء الأولي للأسرة بحيـــث لا يكره كل من الرجل والمرأة على الزواج من دون رضاهما، أو عند محاولة إنهاء العلاقة الزوجـــية، فلكلاهما حق مغادرة الأسرة إذا تعذر البقاء فيها عن طريق الطلاق أو الخلع، لأن ذلك أولـــى مـــن علاقة تقوم على البغض والكراهية[3]. والآيات القرآنية التي تأمر بالإحسان إلى المرأة وتـــنهى عـــن إكـــراهها كثـــيرا، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (سورة الطلاق: 2)، فالرجل والمرأة ملزمان بأحكام وآداب أثناء الزواج أو في حالة الطلاق، يوحي بشدتها لفظ "الميثاق الغليظ".

---

[1]-يوســـف القرضاوي: مركز المرأة في الحياة الإسلامية، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، (1418هـــ-1998م)، ص41-43.

[2]-هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي، مرجع سابق، ص165.

[3]-عـــبد الحمـــيد أبو سليمان: ضرب المرأة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، (1422هـــ-2002م)، ص24-25.

-الشـــورى: للحفـــاظ دائمـــا على سلامة الرباط الأسري تعدّ الشورى من أهم عوامله، فهي تحول دون طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر، أمّا في حالة حدوث خلاف ولا بد من مخرج لذلـــك، فالأمر يقتضي وجود مسؤول وهو القوام، كما في جميع النظم الحياتية الأخرى، وإلا عمت الفوضى وفسدت شؤون الأسرة[1]، ويشير القرآن الكريم إلى الشورى في الأسرة في موضوع فطام الطفـــل، يقول تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (سورة البقرة:2) «فلا يجوز لواحد منهما أن يستبد بذلك من غير مشاورة الآخر»[2]، وهكذا مع الأمور الأخرى، لأن الشورى مدعاة للتواد والتعاطف، أما الاستبداد فهو عكس ذلك.

ونطـــاق التشـــاور الأسري الذي تضمن فيه أكثر حقوق المرأة هو الذي يتسع ليشمل العائلة الممـــتدة[3]، كمـــا هـــو الحال أثناء حصول خلاف بين الزوجين وفشل المرحلة الأولى من مراحل الصـــلح بيـــنهما، حينئذ تأتي مرحلة ضرورية مهمة تتمثل في تدخل الأهل في محاولة لحل النزاع، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّـهُ بَيْـنَهُمَا﴾ (ســـورة النساء: 35)، فالعائلة الممتدة في الإسلام من صفاتها التضامن الاجتماعي والاقتصـــادي، كعقـــيدة أخلاقـــية صـــارمة، فالقرآن أوصى بالرحم وذوي القربى، مما يعطي هذه الـــروابط قيمة دينية. فاشتراط الولي بالنسبة للمرأة في عقد الزواج، وتدخل الكبار كوسطاء في حالة الخصـــام بين الزوجين، كلها حدود أمان لضمان ديمومة الأسرة، وصيانة للمرأة من تعسف الزوج، إضـــافة إلى دورها المهم (أي العائلة الممتدة) في التكفل بالأطفال والمرأة في حالة الطلاق أو وفاة الزوج أو فقره[4]، فوجودها مهم بأهمية وظيفتها التي تفتقد إليها العائلة النووية[5].

ولذلـــك لا يمكن أن نسلم بفكرة النظام الأبوي[6]التي تتبناها العديد من الدراسات حول الأسرة

---

(1)-أسعد السحمراني: مرجع سابق، ص158.

(2)-ابن كثير: تفسير ابن كثير، مصدر سابق، ص212.

(3)-العائلـــة الممـــتدة: هـــي التي تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر ولهذا تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبنائهم المتزوجين (أو بناتهم) وكذلك أحفادهم. عن محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ص180.

(4)-Lamya Al Faroqui : Women muslim society and islam, American trust publications, united states of America, Cpyright 140-8-1988, P23-24.

(5)-العائلة النووية: هي التي تتألف من زوجين وأبنائهما وقد تكون أسرة مستقلة أو جزءا من أسرة أكبر. عن محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع، ص181

(6)-الـــنظام الأبوي: مصطلح يشير إلى سيطرة الأب أو الجد الأكبر على العائلة، كما يشير إلى كل مجتمع تنخفض فـــيه المكانـــة الاجتماعية للإناث، وهو متأثر بالنزعة التطورية التي تعتبر العائلة الأبوية مرحلة هامة من مراحل تطور نظام العائلة بوجه عام». (محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، ص317-318).

العربـــية المسلمة[1]، لا كممارسات سادت في فترات الانحطاط الحضاري لأسباب معقدة ومتعددة، وإنما كمفهوم له جذوره التاريخية والفكرية، مما يوحي بتأصله في المجتمع العربي، حتى مع مجيء الإســـلام، الذي رأت اتجاهات لادينية صراحة أنه يدعم هذا النظام[2]، بينما تراوغ اتجاهات أخرى فـــي الوصول إلى ذلك حينما تزعم الإقرار بمبادئ الإسلام كأحكام مجردة ولا تقر بها كممارسات عملـــية ممكنة في الواقع، وبالتالي تصر على أن التاريخ العربي الإسلامي كله يدعم سلطة الأب أو الـــرجل عموما، وكمثال على ذلك ما ذهب إليه المفكر إبراهيم الحيدري في كتابه "النظام الأبوي" إذ يقـــول: «يعتبر الإسلام أن المرأة مساوية للرجل في الخلق والإيمان، وفي الحقوق والواجبات، غير أن هذه المساواة لا تجد لها مكانا في التطبيق العملي»[3].

-**مسؤولية القوامة**: «القوامة مفهوم قرآني يعني القيام على شؤون الأسرة»[4]، فمن الطبيعي أن تكـــون رئاســـة لهذا النظام كما في نظم المجتمع المتعددة، وقد خول الإسلام هذه القوامة للرجل بدلـــيل نـــص القرآن: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (سورة النساء:34)، وعبر عنها في نص آخر بـــ"الدرجة": ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (سورة البقرة: 228)، وهذه الدرجة تظل قائمة في ميدان الأسرة مهما تغير العرف الاجتماعي أو تطور، لارتباطها بالثابت وهو "الـــرجولة" و"الأنوثـــة"، مما يعكس تمايزهما في ميادين بذاتها[5]، وهي ليست تشريفا للرجل، وإنما تكليفا له يتحمل فيه مسؤوليات عديدة بصفته زوج وأب... «والقوامة لم تقم على أساس نقص ذاتي في المرأة، وإنما على أساس التطبيق العملي الكسبي؛ أي زيادة نسبة الصلاح للرجل لرئاسة الأسرة على المرأة، فهو أصلح وهي صالحة، والمصلحة تقتضي تقديم الأصلح»[6].

أمـــا الاتجاه الذي يرى أنها تفضيل للرجال عن النساء، وأنها إهانة للمرأة لأنها تقع تحت قهر

---

(1)-تتمـــثل فـــي الدراســـات اللادينـــية خصوصا، التي تجهل أو تتجاهل خصائص الأسرة في الإسلام، وتتخذ من الـــنظريات والمفاهـــيم الغربـــية مـــنطلقات لدراسة الأسرة في المجتمع العربي الإسلامي، ومنها على سبيل المثال: دراســـات زهير حطب حول الأسرة العربية في كتابه: "تطور بنى الأسرة العربية"، تأثرا بالمذهب التطوري، وتأثرا بدراســـات المؤرخين المستشرقين الذين حاولوا تطبيق النظريات الأنثربولوجية على المجتمعات العربية عن إبراهيم الحيدري: النظام الأبوي، ص242.

(2)-وهو ماذهبت إليه الباحثة نوال السعداوي على سبيل المثال في كتاب "المرأة والدين والأخلاق"، ص27.

(3)-إبراهيم الحيدري: النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، ط1، بيروت، 2003، ص274.

(4)-هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي، مرجع سابق، ص197.

(5)-محمد عمارة: معالم المنهج الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1411هـــ-1991م، ص154-155.

(6)-هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي، مرجع سابق، ص199.

الـــرجل لمجـــرد أنه يعولها، وبالتالي عليها أن تسعى لتحقيق استقلالها الاقتصادي للتخلص من هذه السيطرة[1]، فسببه النظرة السطحية لنصوص الوحي وتعميم السلوك الشاذ الذي يتعسف في استخدام هـــذه المســـؤولية في غير ما وضعت له على الحكم العام، ولهذا الموقف خطورته على الأسرة إذ يحرر الرجل من مسؤوليته بينما يلقيها علي كاهل المرأة وحدها.

والحديث عن القوامة يستدعي أيضا الحديث عن حق التأديب الذي جعل لصاحب القوامة و ما تحملـــه هـــذه الأخـــيرة من صفات وشروط أهمها القسط و العدل -كما وضحتها نصوص قرآنية أخـــري- و إلاّ وقعـــت فـــي تعد يستلزم تقويمها، وجاء الحديث عن تأديب الزوجة الناشز في آية القوامـــة نفسها يقول تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء: 34)، ولفهم هذه الآية وخصوصا قضية الضرب فـــيها يجـــب النظر إليها ضمن الإطار العام لنظام الأسرة الذي يقوم على مشاعر الرحمة والمودة، وواجـــب الـــرعاية، ولا مجـــال فيه للعنف والقهر لأنه لا يؤدي إلى حفظ الأسرة -كما ذكر سابقا- «لذلك لا يمكن أخذ الضرب بمعنى الإيلام والمهانة، وإنما هو أبعد من ذلك، فمن خلال السنة الفعلية للرســـول ﷺ ، وهـــي البـــيان الأولـــي في فهم القرآن الكريم يأخذ الضرب معنى المفارقة والترك والاعـــتزال، وهـــو مـــا يتســـق وطبيعة الأمر النفسية من ناحية ومع الروح العامة لاستعمال اللفظ (ضرب) ومشتقاته مجازا في القرآن الكريم»[2].

وما نخلص إليه هو أن هذه المبادئ المتعلقة بالأسرة هي الأساس لفهم مختلف الجزئيات التي تـــنطوي تحـــتها، ولذلـــك من الضروري إعادة الأسر الحالية إلى هذه القيم بأسسها ومقاصدها التي حددهـــا الشرع، أما وضع تلك الجزئيات ضمن مفاهيم مغايرة، فلا يقدم حلولا جذرية لأن المجتمع العربي المسلم مشدود إلى عقيدة وميراث تاريخي لا يمكن فهم قضاياه وحلها إلا من خلالهما.

---

[1]-مـــثال ذلـــك ما يذهب إليه الفكر اللاديني وعلى سبيل المثال ما ذهب إليه المفكر نصر حامد أبو زيد في كتاب دوائر الخوف، ص214. والباحثة نوال السعداوي في كتاب المرأة والدين والأخلاق، ص58.

[2]-عبد الحميد أبو سليمان: ضرب المرأة، مرجع سابق، ص35-38.

2-مشكلة حقوق المرأة وعوامل تطورها:

2-1-مشكلة حقوق المرأة

حقوق المرأة كمصطلح مستقل ظهر حديثا وارتبط بالأساس بحركة تحرير المرأة في الغرب، وقد وضع في صيغة المشكلة كونه لم يحل بعد، سواء من ناحية الأفكار والمطالب التي يطرحها في كل مرة في سبيل المرأة أو من ناحية الممارسة العملية التي لم تلق حلا نهائيا بعد. ويبدأ فهم المشكلة من تعريف هذا المصطلح ثم نشأته.

2-1-1-تعريف حقوق المرأة

-تعريف الحق وماهيته:

الحق لغة: الحق نقيض الباطل، وجمعه حقوق.. وهو بمعنى الثبات[1].

الحق اصطلاحا: هو مكنة أو مركز شرعي أو استئثار بقيمة معينة يحميه الشرع أو القانون بغية تحقيق مصلحة مشروعة[2].

وتختلف **ماهية الحق في الإسلام** عن غيره، فمباحث الأصوليين في الحق انصبت على أفعال العباد بالنظر إلى تعلقها بمقاصد التشريع، وأطلقوا عليها مصطلح "المحكوم فيه أو به"[3].

والحقوق غايتها تحقيق مصالح العباد فردا أو جماعة، والمصلحة من وضع الشارع، ولذلك نظر الإمام الشاطبي إلى المصالح إلى أنها تعبديات «وأن كل تكليف هو حق لله، فما هو لله فهو لله، وما كان للعبد فراجع إلى الله من جهة حق الله فيه، ومن جهة كون حق العبد فيه من حقوق الله، إذ كان لله ألاّ يجعل للعبد حقا أصلا»[4].

وغلب عند الأصوليين لفظ العبد على الإنسان لأن الأول يوحي بالتكريم والتكليف، فالإنسان هو عبد الله وخليفته، أما الآخر ففيه إشارة للفصل بين الحق وغايته التعبدية، وإذا تمّ ذلك سهل

---

(1)-ابن منظور: لسان العرب، ج2، دار المعارف، القاهرة، ص939.

(2)-حقوق الإنسان في الشريعة والقانون، مؤتمر كلية الحقوق الثاني، مرجع سابق، ص67.

(3)-المرجع نفسه، ص81.

(4)-الشاطبي: الموافقات، مج2، دار ابن عفان، السعودية ط1، 1417هـ-1997م، ص535-536.

فصـــله عن مصدره الحقيقي، وهو الشرع، ونُسب إلى ما سواه، وبالتالي تقع الحقوق نسبية لابتنائها على معايير ذاتية[1].

أما الحق في الرؤية الغربية فمصدره الإرادة الفردية التي نتجت عن فصل الدين عن الحياة، وكانـــت أقـــوى تجلياتها في فلسفة الثورة الفرنسية، وإعلانها حقوق الإنسان والمواطن عام 1789 «فالحـــرية التي يولد الناس عليها كما تقول المادة الأولى من الإعلان هي حرية مطلقة لا قيد عليها إلا القـــيد الـــذي يجعل الناس سواسية في التمتع بها، ولا يجوز للقانون أن يتدخل في مجال الحرية الفـــردية، ولا يجـــوز له أن يفـــرض على الفرد واجبات مسبقة تقيد حريته المطلقة، ولهذا كان هذا الإعلان إعلان حقوق ولم يكن إعلان حقوق وواجبات»[2].

وتأســـيس نظرية الحق على هذا المبدأ تؤدي من جهة إلى طغيان مصلحة الأقوى، ومن جهة أخـــرى تـــؤدي إلـــى التطرف في الدفاع عن حقوق خارج مصلحة الإنسان ومجتمعه، كالدفاع عن حقوق الشواذ على سبيل المثال.

وحقـــوق المرأة كتعريف مستقل يشير إلى أن المرأة تحتل موقع حرمان وتمييز فيما يعد في الواقـــع عـــالم الـــرجل، ويظهر هذا التمييز في الأسرة، وفي الاقتصاد، ونظام الحكم، والمؤسسات الثقافية[3]، ولذلك وجب إعطاء المرأة حقوقا متساوية في جميع المجالات، وإزالة التفرقة بينها وبين الـــرجل عـــن طريق اعتراف والتزام الحكومات بذلك رسميا، وهذا ما ذهبت إليه المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979م[4].

والملاحـــظ أن هذا المصطلح أو التعريف يعامل المرأة كأقلية مضطهدة لها حقوقها الخاصة، وبالتالـــي يعزلها عن محيطها الأسري والاجتماعي، ويتجلى ذلك على سبيل المثال في وثيقة بيكين الصـــادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة 1995، التي تجاوزت المطالبة بالحقوق الإنسانية

---

(1)-حقوق الإنسان في الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص91.

(2)-أحمـــد باســـل الرفاعـــي: حقـــوق الإنسان في فلسفة الثورة الفرنسية، مجلة التجديد الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، س7، ع13، (1423هـــ-2003م)، ص13-14.

(3)-فالنتايـــن مقدم: شبكات العمل النسوية، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ع105، 2001، ص135-136.

(4)-كاتريـــنا توماشفســـكي: حقـــوق المرأة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ع158، 1998، ص124.

للمـــرأة كعضو فعال في المجتمع إلى محاولة الاعتراف لها بحقوق تضعها في مواجهة معه، كحق الإجهـــاض، والصـــحة الجنسية، وطرح مفهوم"الجنس الاجتماعي" (Gender) «والذي يعني عدم مـــراعاة الاخـــتلاف في الطبيعة والتكوين كل على حد سواء بالنسبة للمرأة والرجل، مما يستدعي تغايرهما في كثير من الحقوق والمسؤوليات...»[1]. كما أن مفهوم حقوق المرأة بهذا المعنى يوحي بنسبته للتجربة الغربية التي تعبر عن وضع خاص للمرأة هناك، استند في بلورت حقوقه على فكرة لادينية.

وبالنســـبة للفكـــر الإسلامي فقد وجد نفسه مضطرا للقبول بهذا المفهوم مع تزايد الانتقادات الموجهـــة إلـــيه فيما يخص وضع حقوق المرأة في الإسلام كدين وكممارسة في الحياة، وإن اختلف عـــنه فـــي بعض مضامينه التي تعارض التشريع الإسلامي، ويلمح ذلك من خلال الكتابات العديدة حول المرأة في الإسلام التي سلكت في معظمها مسلك العرض والوصف[2]، حيث كان ينبغي له أن يـــنطلق من الرؤية التأصيلية لمفهوم الحق وضوابطه ومرونته التي تظهر جليا في التطبيق العملي لأحكام التشريع الإسلامي، وبالتالي يخرج من مأزق الدفاع والتبرير.

2-1-2-نشأة حقوق المرأة:

تعود جذور نشأة هذا المفهوم إلى زمن الثورة الفرنسية، التي أقرت ضمنيا بمبدأ المساواة بين الجنســـين، وأعطـــت دفعا قويا للإنسان الأوروبي للتخلص من طغيان الملك والكنيسة، لكن مع ذلك كانت مسيرة المرأة في الحصول على حقوقها طويلة وشاقة، ذلك لأن الحقوق المعلنة والتي تضمنها الإعـــلان الفرنســـي لحقـــوق الإنسان والمواطن، كانت مقصورة على الرجال دون النساء[3]،فحتى فلاســـفة عصر النهضة أمثال "جون جاك روسو"، "وجون لوك" بدوا متأثرين بالميراث الأفلاطوني الأرسطي حول المرأة التي اعتبرها أدنى من الرجل[4].

ثم زاد إلحاح المرأة على المطالبة بحقوقها خروجها إلى العمل بتوظيفها في عملية الإنتاج بعد الـــثورة الصـــناعية بأجـــر أقـــل من أجر الرجل، وشيء فشيء بدأت تحصل على حقوقها المدنية والسياســـية، هذه الأخيرة التي لم تتحقق إلا مع مطلع القرن العشرين وبشكل نسبي وبشروط معينة،

---

(1)-ذكر آل حبيل: المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، مجلة الكلمة، ع9، (1416هـ-1995م)، ص158.

(2)-انظر: زكي الميلاد: تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، ص63-81.

(3)-كاترينا توماشفسكي:حقوق المرأة مرجع سابق، ص123.

(4)-سوزان موللر أوكين: المرأة في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص122-225.

كـأن تبلغ من العمر 30 سنة وتكون متزوجة برجل له حق الانتخاب..."[1]، وفي الولايات المتحدة الأمريكـية أخـذت المحكمة العليا وغيرها من المحاكم الكبرى بالتفرقة بين الجنسين حتى ستينيات وسـبعينيات القـرن العشرين، ومثال ذلك ولاية "مسيسيبي" التي كانت آخر ولاية حتى عام 1968 تبطل قانون استبعاد النساء من هيئة المحلفين، رغم أن القانون كان ينص على أن «كل شخص يحق لـه الانـتخاب يحق له الانضمام إلى الهيئة، لكن كلمة "شخص" الواردة في نص القانون ظلت غير واضـحة ومطـروحة فـيما إذا كانـت تتضمن النساء أيضا أم لا، وذلك إلى ما بعد مطلع القرن العشـرين»[2]. بل لا زال بعضها حاصلا إلى الآن كما هو الشأن في دولة الدنمارك وألمانيا اللتين تـنعدم فـيهما المسـاواة بين الجنسين في التمثيل النيابي[3]، والحجة في ذلك هي تأكيد الفروق بين الجنسـين، ممـا يجعـل المـرأة غير صالحة لكثير من الوظائف العامة، وأن الحفاظ على الأسرة والوظـائف المنزلـية هو ما يناسبها، ولذلك أيضا يتحيز أرباب العمل ضدها في سوق العمل بسبب كفايتها الإنتاجية المنخفضة الناتجة عن دورها الأولي في إنجاب الأطفال وتربيتهم[4].

ومما ساعد المرأة على بلوغ مكاسبها«الصراع ضد المحرمات الجنسية في اكتشاف الطب في الحمل والولادة وعلم الجنس مع "فرويد" وغيره، ونتيجته كانت الصراع ضد المحرمات الاجتماعية. إذ لـم يقبل مناصرو حقوق المرأة بالوضع القانوني والواقعي لها»[5]، ومن مظاهر ذلك الواقع أيضا علـى سـبيل المثال أن القانون الفرنسي وإلى منتصف القرن العشرين تقريبا كان ينزع من المرأة صـفة الأهلـية في كثير من الشؤون المدنية، ومن ذلك أن المادة السابعة عشر بعد المائتين تنص علـى أن «المـرأة المـتزوجة حـتى لو كان زواجها قائما على أساس الفصل بين ملكيتها وملكية زوجهـا، لا يجوز لها أن تهب ولا أن تنقل ملكيتها ولا أن ترهن ولا أن تملك بعوض أو من غير عـوض دون إشراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابية»[6]. كما استفادت المرأة أيضا مـن المفهـوم الاشـتراكي للأسـرة وانـتقاده لها في ظل النظام الرأسمالي الذي تعامل فيه كأداة

---

(1)-هـنري مـريون: خلق المرأة والمقابلة بين طبائعها وطبائع الرجل، ت: إيميل زيدان، ط2، دار الرائد العربي بيروت، 1982، ص118.

(2)-سوزان موللر أوكين: المرأة في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص292-294.

(3)-كاترينا توماشفسكي: حقوق المرأة، مرجع سابق، ص140-141.

(4)-سوزان موللر أوكين: المرأة في الفكر السياسي الغربي،المرجع السابق، ص284.

(5)-ناي بنسادون:حقوق المرأة، مرجع سابق، ص84-87.

(6)-عبد الواحد وافي: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص142.

للإنتاج، حيث أنه طرح نمط آخر يقوم على أساس المساواة المطلقة بين الجنسين[1].

لكن تلك المكاسب صاحبتها أزمات عدة كانت المرأة من أولى ضحاياها وتمثلت أساسا في تحلل الأسرة وانعكاسها السلبي بازدياد معدل الطلاق، وتحملها مسؤولية العمل وتربية الأطفال وتحرر الرجل من ذلك، إلى جانب أزمة الاستغلال الجسدي الذي قدم المرأة كسلعة في عملية التسويق كوظيفة جديدة للنساء كانت من أبرز سمات هذا العصر[2]. وهذا يدل على أن «الحضارة الغربية من اليونان إلى اليوم تكشف عن نظام ثابت يتحكم في الثقافة التي تؤطر مسألة المرأة في كل جوانبها يختلف التعبير عنه من عصر إلى عصر، ولكن الجوهر ثابت وهو أن الرجل فكر وعقل وقوة والمرأة جسد جنسي...»[3]، وسبب ذلك فلسفة مادية جامحة طغت على دعوات المحافظين على الأسرة والقيم في الغرب.

وإذا انتقلنا إلى العالم العربي لتقصي حقيقة نشأة هذا المصطلح، نجده قد برز بوضوح في بداية القرن العشرين، وارتبط أكثر بكتابي قاسم أمين "تحرير المرأة" (1899)، و"المرأة الجديدة" (1900)، وما صاحبهما من سجالات فكرية لما احتواه الكتابان من أفكار ثورية حول المرأة لا تتسق مع الواقع الاجتماعي آنذاك[4]، ثم تصاعد الاهتمام بالقضية بعد ذلك وسار على نفس الوتيرة، أي تصادم فكري بين الاتجاه اللاديني والاتجاه الديني «وقد برزت هذه المرجعيات نتيجة الاتصال بالغرب، ولم تكن ثمرة للتعايش والتثاقف، وإنما نتيجة للعنف والصراع مع ما يصاحبهما من أدوات القهر والغلبة والإخضاع»[5]، ولأنّ العلمانية في العالم العربي هي سليلة اللادينية في العالم الغربي كان لها من مظاهر البروز كرائد لتحرير المرأة في العالم العربي والإسلامي ما لم يكن للاتجاه الديني، وذلك لأسباب عدة أهمها: أن الاتجاه العلماني أفرد قضية المرأة بخطاب خاص مستقل عن الإطار الاجتماعي، وأحاطها بشيء من التضخيم والتهويل، بينما عالج الآخر القضية في إطار الإصلاح الاجتماعي الذي يخاطب الفرد عموما، بحيث لم يأخذ المرأة كموضوع مستقل إلا نادرا،

---

[1]-عادل العوا: تحديث الأسرة والزواج، مرجع سابق، ص253.

[2]-جميلي كديور: المرأة رؤية من وراء جدر، ت: سرمد الطائي، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، لبنان، ط 1، (1422هـ-2001م)، ص48.

[3]-المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجيا، مرجع سابق، ص271.

[4]-زكي الميلاد: تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، مرجع سابق، ص16.

[5]-المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجية، مرجع سابق، ص270.

وعلى قدر الحاجة لذلك[1].

ومـــن العوامل التي ساعدت على احتدام هذا الجدل الفكري التخلف الحضاري العام الذي بدا واضـــحا على المرأة في الحياة الاجتماعية، وتمثل خصوصا في ظاهرة عزل النساء، أو ما عرف باســـم "الحريم" «فأصبحت ألوان التراث الإسلامي مليئة بكل ما يحقر المرأة خصوصا في العصور المملوكـــية»[2]، ولا يخفـــى أيضا أن الحضارات القديمة كالحضارة الفارسية و الحضارة الرومانية اللتيـــن وسعهما الفتح الإسلامي فيما بعد، إضافة إل الروايات الروايات الإسرائيلية[3]، كان لهم أثر على جوانب من التراث الإسلامي بما يحملونه من نظرة خاصة للمرأة، فضلا عن تأثيرهم في ثقافة المجـــتمع بشكل عام[4]. وما كان وصف بعض الفقهاء للمرأة بالضعف وقلة الصواب في فتاويهم إلا تعبـــيرا عـــن واقـــع المرأة المسلمة في العصور المتأخرة، فحكمهم كان فرعا عن تصورهم للواقع آنذاك، ومن هؤلاء على سبيل المثال ابن قدامة والماوردي...الخ[5].

وبالنســـبة للاتجاه اللاديني فقد حمل التراث الإسلامي ككل وزر تلك المواقف الشاذة، بل طال حـــتى نصـــوص الوحـــي واعـــتقد بتاريخيتها خصوصا ما تعلق منها بالأحوال الشخصية، وأحكام الحدود، معتمدا في أحكامه على مناهج منقولة من الغرب أنتجتها معارفه والحقيقة تقتضي الاعتماد على منهجية خاصة بالفكر الإسلامي في نقد تراثه.

ومـــا نخلـــص إلـــيه هـــو أن **مصـــطلح حقوق المرأة في العالم العربي** اتخذ طابع الدعاية الإيديولوجـــية أكثر مما عمل على فهم المشكلة، وبالتالي إعطاء حلا عادلا لها، ويبدو ذلك في التأثر الواضـــح بالصـــدى الغربي لهذه القضية، وكل ما حواه من رؤى خاصة اتجاهها، والتهجم على ما عداه من الرؤى التي تعتمد على المسلك الديني كأساس لفهم ملابسات القضية، وبالتالي إعادتها إلى مكانهـــا الصحيح في البناء الاجتماعي، وإن تحول الاتجاه الدينيهو الآخر في كثير من الأحيان إلى

---

[1]-يبدو ذلك من خلال حركات الإصلاح الديني كجمعية العلماء المسلمين الجزائرية مثلا، التي اهتمت بترقية المرأة في إطار المجتمع

[2]-محمد عمارة: قاسم أمين، (تحرير المرأة والتمدن الإسلامي)، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1988م، ص94.

[3]-نلمـــح ذلـــك على سبيل المثال من خلال بعض كتب التفاسير التي تعتمد على الروايات الإسرائيلية، كتفسير ابن كثير.

[4]-أمـــيمة أبو بكر وشرين شكري: المرأة والجندر، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر بيروت، ط1، 1423هـــ-2002م ، ص29-30.

[5]-عارف علي عارف: تولي المرأة القضاء...، مجلة التجديد، س1، ع2، (1418هـــ-1997م)، ص105.

نـــزعة مثالية تقوم على عرض حقائق الإسلام عرضا تجريديا، مع أن معرفة الحقيقة المجردة غير كافـــية لأن تصـــبح واقع معاشا، إذ لا بد أن تصاغ الحقيقة الدينية بما يهيئها لأن تحذو طريقها إلى الحياة المؤثرة في الواقع[1]، ولذلك بقيت القضية معلقة لاستحالت فهمها، ومن ثم حلها في ظل تعدد مرجعـــي متناقض، ومن هنا نلمح الاختلاف الواضح بين نشأة المفهوم في الغرب الذي برز كواقع فعلـــي أثـــر في مجرى الحياة الاجتماعية لارتباطه بجذور تاريخية، ومرجعية خاصة وواحدة وهي الحـــرية الفـــردية التي كانت عاملا مهما في تطور القضية هناك، بينما بقي هذا المفهوم في العالم العربي في حدود الجدال الفكري كغيره من المفاهيم العديدة التي تبناها الفكر العربي الإسلامي وزاد في تعقيدها وغموضها حالة الضعف والتخلف الحضاري.

2-2-عوامل تطور حقوق المرأة

مـــن العوامـــل المهمـــة التي ساعدت في تطور هذا المفهوم ثلاثة وهي: (الحركات النسائية، والإعـــلام والأمم المتحدة)، وإن كان نشاط هؤلاء الثلاثة متداخلا، إلاّ أن أهمية كل عنصر وفعاليته في توجيه الاهتمام بقضية حقوق المرأة يستوجب أخذ كل واحد منه على حدة.

2-2-1-الحركات النسائية:

كـــان لهـــذه الحركات أثر كبير في تحقيق مطالب المرأة في أرض الواقع، وقد كانت بداية ظهورهـــا فـــي فرنسا مهد ثورة التغيير، إذ بدأت بعض الرموز النسائية أمثال "أولامب دي جورج" إعـــلان حقوق المرأة إسوة بإعلان حقوق الرجل، الذي أصدره بيان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن، لكنها باءت بالفشل في العديد من المرات خصوصا بعد استئثار نابليون بالحكم، الذي لم يســـمح لها بالظهور[2]، في حين حققت الحركة النسوية نجاحا ملحوظا في إنجلترا ساعدها في ذلك مســـاندة مفكريـــن كبار من أبرزهم "جون ستيوارت مل"، وما اشتهر به من معارضة شديدة للآراء الفلســـفية التـــي تقـــر بالطبيعة الخاصة للمرأة وتجعلها تابعة للرجل، متأثرا في ذلك بفلسفة المنفعة وبالمذهب الاشتراكي الذي وافق على حقوق النساء متساوية مع الرجال، فرأى أن «لا أحد يمكن أن يزعم أنّه يعرف طبيعة المرأة إلا أن تتحرر المرأة وتطور هذه الطبيعة»[3].

---

[1]-عـــبد المجـــيد النجار: مباحث في منهجية الفكر الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، بيروت، لبنان، ص189-190.

[2]-هنري مريون: خلق المرأة، مرجع سابق، ص117.

[3]-سوزان موللر أوكين: النساء في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص265.

وكـــان مـــن أهـــم أهداف الحركة إزالة المعوقات القانونية العنصرية التي تعاني منها النساء خصوصـــا المتزوجات منهن، والتي تستمد بعض مبادئها من المصادر الإنجيلية والتقاليد الإقطاعية التـــي تســـلب المرأة هويتها وقيمتها كإنسان[1]، وقد تعاظمت قوة الحركات النسائية حتى لم يعد في الإمكـــان إنكارهـــا في الحياة الاجتماعية والسياسية، لذلك أقرت الحكومات الغربية بمطالبها فعدلت الكثـــير من قوانينها لصالح المرأة. لكن هذه الحركات النسوية التي دافعت عن حقوقها ضمن البعد الإنســـاني الاجتماعـــي في البداية، سرى من خلالها خطاب جديد أشبه بالإيديولوجية الفكرية عرف باســـم "الفمنزم"، نشط أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية، و"الفمنزم" في جوهرها أطروحة جذرية تـــرفض أن تدافـــع عن حقوق المرأة وفق الإطار القيمي، وهي تسعى في أفكارها إلى طرح إطار مرجعـــي عام بديل هو الإطار "النسوي"[2]، جوهره يؤكد فكرة الصراع بين الثنائيات، فالرجل عدو المـــرأة ولا توجـــد أي مرجعية قيمية تجمعهما، ولتدعيم ذلك ظهرت نظريات أسطورية غريبة عن ذكورة وأنوثة الإله، وعن الفهم الأنثوي للتاريخ، واتهام اللغة بالانحياز الذكوري ...[3].

وعلـــى الـــرغم مـــن اعتـــبار الحركتين متناقضتين في توجههما الفكري ومطالبهما، إلاّ أن "النســـوية" تمـــثل امتداد للسياق اللاديني العام الذي هيمن على الفكر والحضارة الغربية منذ عصر النهضة، فأخذت من الليبرالية الإحساس المفرط بذاتية الفرد الإنساني منعزلا عن السياق الاجتماعي والديني، وإن كانت قد صبت هذا الإحساس على المرأة دون الرجل، وأخذت من الشعارات الثورية للماركسية مع تطبيق مصطلحاتها وتحليلاتها على المرأة، وليس على الطبقات الاجتماعية، وأخذت أيضـــا من بعض مدارس التحليل النفسي حول نشأة الهوية الجنسية وتطورها، ولكنها طورتها لكي تـــتخذ مـــنها مـــبررا للدفاع عن مفهوم استرجال المرأة وتخنث الرجل، تمهيدا لظهور جنس ثالث (unisex) يخـــرق كل المواصفات المستقرة حول طبيعة كل من الرجل والمرأة[4]، ومن هنا تكمن أهمـــية السؤال الآتي: هل الحركة النسوية بتوجهها هذا تقترح حلا للمجتمع أم حلا للمرأة، وإن كان للمرأة فهل هو فعلا في صالحها؟

وما تجدر الإشارة إليه أيضا هو التوجه الكوني لهذه الحركات كبديل حتمي صالح لكل زمان

---

(1)-Lamya Al Faroqui,Women muslim society and islam, Op.cit, P28-29.

(2)-محمد يحيى: الحركة النسوية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، ع1415،83هـ-1994م، ص104.

(3)-عبد الوهـــاب المسيري: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، ط1، 2002م، ص74.

(4)-محمد يحي، الحركة النسوية، مرجع سابق، ص105-106.

ومكـــان مـــثلها في ذلك مثل الإيديولوجيات الغربية العديدة كالاشتراكية والليبرالية... التي لا تقدم نفســـها كنموذج خاص بالحضارة الغربية، وإنما كمذاهب عالمية لكل المجتمعات والحضارات، يبدو ذلك على سبيل المثال من خلال "الشبكات النسوية متعدية القومية" التي تعمل ضمن برنامج مشترك يتبـــنى مصطلحات واستراتيجيات وأهداف موحدة، وحتى ممارسة الضغوط من أجل تمكين المرأة وتحقـــيق المساواة بين الجنسين، وقد حصل وأن قامت "شبكة تحالف المرأة من أجل السلام وحقوق الإنســـان" الأفغانية، والتي مقرها في واشنطن -بالتعاون مع منظمتين نسويتين أمريكيتين- بالضغط علـــى إدارة كلينـــتون لمـــنعها مـــن الاعتراف بحكومة طالبان والتحريض على عدم تدعيم أنشطة مشـــتركة فـــي أفغانستان لأن حركة الطالبان تمارس التمييز بين الجنسين[1]، كما تنتقد بشكل مكثف حـــال المـــرأة في المجتمعات الإسلامية التي تخضع لـــ"الأصولية الدينية" كما تسميها، فعملت على تشـــكيل لجنة عمل "المرأة في ظل القوانين الإسلامية" في يوليو عام 1984م، عن طريق نسوة من دول عربـــية وإســـلامية مختلفة، وجاءت هذه اللجنة كرد فعل للأوضاع الناشئة عن تطبيق القوانين الإســـلامية فـــي الهند والجزائر، وغيرها من الدول وأسفرت عن انتهاك حقوق الإنسان والمرأة في نظـــرها فطرحـــت مشروع حول تفسير القرآن بدأ عام1990 تقوم به النساء و تعرض فيه رؤيتهن حـــول كيفية تفسير الآيات القرآنية المرتبطة بالمرأة، ودراسة القوانين الإسلامية في مجال الأسرة، والتي تتعارض في اعتقادها مع المواد المتعلقة بالمساواة في دساتير تلك البلدان[2].

ولـــم تقتصـــر هذه الانتقادات على المجتمعات الموصوفة بالتخلف فحسب، وإنما طالت حتى الدول والمجتمعات التي هي في صف الدول المتقدمة، كاليابان على سبيل المثال ، التي يقول الكاتب الأمريكي "باتريك سميث" عن نسائها أنهن كن وما زلن ضحايا للرجال... وأن جوهر مشكلة المرأة في اليابان هي ما إذا كانت في البيت أو خارجه، كما يدعي أن هناك حركة نسوية في اليابان تأثرت بالحـــركة النســـوية الأمريكـــية التي تحيا في جو من اليقظة والنهوض، ويرى أنه لا يمكن للنساء اليابانـــيات أن يـــتحررن إلا إذا تحرر الرجال من الخضوع لـــ"الأصولية الاجتماعية"الموروثة عن عصر الميجي[3]

كـــل هذا من أجل فرض البديل، واعتباره حتميا مع ظاهرة العولمة وسياسات الضغط وغياب

---

(1)-فانتاين مقدم، شبكات العمل النسوية، مرجع سابق، ص140-141.

(2)-المرجع نفسه، ص149.

(3)-باتـــريك ســـميث، اليابان رؤية جديدة، ت سعد زهرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ع268، 2001م، ص190-212.

الحوار الحضاري.

2-2-2-الإعلام:

كان الإعلام ولا يزال سندا قويا في دعم قضية حقوق المرأة والدعاية لها بصفته عاملا مهما في تشكيل الرأي العام وتغيير وجهة نظره، لذلك نجده قد رافق القضية منذ ميلادها تقريبا، وتجلى دوره أكثر من خلال الصحافة النسوية التي دعمت جهود ومطالب حركة تحرير المرأة في العالم الغربي، ففي فرنسا ظهرت صحف عدة منها على سبيل المثال: جريدة La politique des femmes سنة 1848، وكان شعارها "من أجل مصالح النساء"، وجريدة: L'opinion des femmes التي ناضلت من أجل تحرير المرأة وبحقها في العمل والمساواة، وفي سنة 1836 أسست جريدة La gazette de la femme، وكانت تحارب من أجل الحق في الطلاق وإبطال عقوبة الزنا،لكن هذه الجرائد لاقت عوائق كثيرة، سواء بسبب نقص المال أو بسبب ضغط سلطة الدولة[1].

وفي إنجلترا وقفت أمهات الجرائد الإنجليزية "كالتايمس" و"الديلي مل" إلى جانب منح المرأة حقوقها السياسية بعد الحرب العالمية الأولى لما قدمته من خدمات كثيرة أثناء الحرب[2]، ومع ظهور وسائل الإعلام الأخرى كالراديو والتلفزيون، والتطور الهائل في مجال الإعلام والاتصال، أصبحت قضية المرأة أكثر انتشارا وتأثيرا عن طريق تحويل معاناتها إلى مرئيات[3]، وهي الآن تحظى بنفوذ قوي في خدمة الشبكات النسوية متعدية القومية، التي استطاعت أن تخلق منافذ إعلامية خاصة بها، من ذلك على سبيل المثال: هيئة المعلومات والاتصالات الدولية للمرأة، والمركز الدولي للدفاع عن حقوق المرأة، بالإضافة إلى الصحافة النسوية[4].

لكن وسائل الإعلام في تناولها لقضية المرأة سرعان ما وقعت في النقيض من وجهين: الأول هو محاولة المؤسسات الإعلامية الغربية بإمكانياتها الكبيرة تعميم نموذج المرأة الغربية على سائر الحضارات الأخرى غير الغربية، وتحيزها الواضح في معالجة قضية انتهاك حقوق المرأة في دولة دون أخرى، فبينما تطالعنا أخبار وتقارير الصحف والقنوات الغربية الأمريكية منها على وجه

---

[1]-Samra Martine bonvoisim, Michel Lagien : La presse féminine, 1er édition, presse universitaire de France, 1956, P12-13.

[2]-هنري مريون: خلق المرأة، مرجع سابق، ص118.

[3]-زكي الميلاد: تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، مرجع سابق، ص108.

[4]-فانتاين مقدم: شبكات العمل النسوية، مرجع سابق، ص139.

الخصـــوص، بانـــتهاك حقوق المرأة في أفغانستان أثناء الحملة الأمريكية على هذا البلد، لا نجد لها صـــدى فـــي تناول انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي على سبيل المـــثال، أما الوجه الآخر لهذا النقيض، فنلاحظه في استغلال وسائل الإعلام للمرأة استغلالا فاحشا بمعاملـــتها كـــأداة للإنتاج وكمستهلك ذو أهمية بالغة، فللترويج لتلك المنتجات اختزلت هذه الوسائل المـــرأة فـــي جسدها، نرى ذلك من خلال الإعلانات التجارية، التي غالبا ما تقدم صور نسوية فاتنة وتســـوق بالدرجة الأولى مواد التجميل وألبسة الموضة التي تقوم بإنتاجها مؤسسات صناعة المتعة، فمـــن أجل الدعاية لمسحوق تجميل تظهر المرأة عارية وهي بذلك تدعم في المرأة الأدوار الأنثوية الضـــيقة[1]«وتـــبرز مؤسسات الموضة التي تروج لها وسائل الإعلام وخصوصا المجلات النسائية والتلفزيون كأخطر وسيلة ابتكرها الإنسان لاستلاب المرأة وتشييئها»[2].

كـــل هذا يدل على أن الإعلام الغربي في علاقته بالقضية المرأة لا يمكن فصله عن منظومته المعرفية ذات البعد البراغماتي المفصول عن القيم، والبعد الاستعماري الذي يلغي مكانة الآخر.

2-2-3-الأمم المتحدة:

اســـتمر نشـــاط حـــركة الدفاع عن حقوق المرأة باستخدام وسائل أكثر فاعلية وتأثيرا، كالتي ذكرت سابقا، إلى أن أصبحت قضية عالمية، وكانت البداية في عام 1919 حين طرحت ولأول مرة قضـــية المساواة بين الجنسين في ميثاق عصبة الأمم[3]، ثم تزايد الاهتمام بها مع قيام منظمة الأمم المـــتحدة وإصدارها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، الذي نص مرة أخرى على عدم الـــتفرقة بيـــن الجنسين في الحقوق، لكن لجنة الدفاع عن حقوق المرأة اعتبرت أن هذا الإعلان لم يدقـــق فـــي تحديد ووصف التفرقة، وأن منعه في النص النهائي كان بسيطا. وقد حصل خلاف بين لجـــنة المـــرأة ولجـــنة حقوق الإنسان أثناء صياغة مسودة ذلك الإعلان، فنجحت الأولى (أي لجنة المـــرأة) في أن تغير المسودة الأصلية من عبارة "كل الرجال اخوة"، إلى عبارة "كل البشر مولودين أحـــرارا ومتســـاوون في الكرامة والحقوق"، وهو تقليد يعود إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، الذي يستبعد المرأة من الناحية اللغوية[4]، وقد استمرت جهود وضغوط لجان الدفاع عن

---

[1]-David Glover ,the sociology of mass media, lancashire,Causeway press, U.K, 1986, P398.

[2]-المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجيا، مرجع سابق، ص272.

[3]-جميلة كديور: المرأة رؤية من وراء جدر، مرجع سابق، ص97-98.

[4]-كاترينا توماشيفسكي: حقوق المرأة، مرجع سابق، ص122.

حقــوق المــرأة إلى أن تمكنت من جعلها قضية مستقلة بذاتها، فلم تبق فقط ضمن الإعلام العالمي لحقــوق الإنسان، وحصل ذلك من خلال اقتراح إصدار إعلان عن إزالة التحيز ضد المرأة وتحول الإعــلان بعدئــذ إلــى اتفاقية باقتراح من بولندا، وقد ساعد في إنجاحها مؤتمر مكسيكو سيتي سنة 1975، وهــو أول مؤتمر عالمي عن المرأة، إلى أن تمت عام 1979 ورسخت كل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة[1].

ثم توالت المؤتمرات العالمية الخاصة بشؤون المرأة برعاية الأمم المتحدة وتخللتها العديد من المؤتمــرات الإقليمية، والملاحظ أنه عند انعقاد كل مؤتمر يطرح نوع جديد من الحقوق فضلا عن الحقــوق الأخــرى المــتداولة، كطرح "مفهوم الحقوق الجنسية"، و"مفهوم الجندر" الذين عرضا في مؤتمــر بكيــن ســنة 1995، وهمــا يتعارضان مع جوهر التشريع الإسلامي، وحتى مع الديانات الأخرى، وكثيرا من تشريعات بلدان العالم.

ونشــير فــي الأخير إلى أن تدويل قضية حقوق المرأة فيه دلالة على محاولة جعل قرارات ومــبادئ الأمــم المــتحدة بشــأن المرأة مرجعية دولية عليا يجب على جميع الدول تنفيذ قراراتها والمصــادقة علــيها، أما الدول الرافضة لها فتعتبر خارج الشرعية الدولية ومنتهكة لحقوق المرأة، وتخضــع حــتى لعقوبات، ولذلك نجد أن أغلب الدول بما في ذلك معظم الدول العربية قد صادقت علــى اتفاقــيات الأمــم المتحدة بشأن المرأة، رغم أن برامج الأمم المتحدة تعمل في إطار النموذج المعرفــي الغربــي، وتتجاهل قضية تمثيل الثقافات المختلفة، بالإضافة إلى أنها تهمش الدين كشرط لاستدامة مكتسبات وحقوق المرأة[2].

---

[1]-المرجع السابق، ص123.

[2]-جميلة كتيور: مرجع سابق، ص206-207.

3-الممارسة العملية لتطبيق حقوق المرأة

ركـــز هذا العنصر بالأخص على المجتمع العربي المسلم كون ان الموضوع يرتبط بصورة كبـــيرة بمشـــكلة هذه القضية في هذا المجتمع، وإن كان الحديث عنها يضطر إلى فهم جدورها في المجتمع الغربي و لدراسة مدى إمكانية تحصيل المرأة لحقوقها في المجتمع العربي الإسلامي غالبا مـــا تؤخـــذ نسب التعليم، وفرص العمل والمشاركة السياسية، كمؤشرات أساسية لقياس ذلك، إضافة إلـــى الاعتماد على التقارير السنوية التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة بشأن وضع المرأة في الدول النامـــية ومـــنها الدول العربية، واستنادا إلى تلك المؤشرات ينظر إلى واقع تطبيق تلك الحقوق، إما باســـتمرار تدنـــيها أو بتجاوزها للمطالب المشروعة، وذلك ما سنبينه من خلال التقسيم الآتي لهذه الحقوق[1].

3-1-الحقوق المدنية

هـــي مـــا تثبـــت للشخص باعتباره عضوا في الجماعة لكي يتمكن من أن يعيش في جو من الحرية والأمن، بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، وهي لازمة لحياة الفرد المدنية، فهي للجميع علـــى الســـواء دون تفرقة في السن أو الجنس أو الجنسية، وتشمل الحقوق المدنية الحقوق اللصيقة بالشخصية وحقوق الأسرة، وهي حقوق غير مالية[2].

3-1-1-الحقوق الشخصية:

وتســـمى بالحقوق العامة أو الحريات العامة، وهي لكل الناس دون تفرقة، وتشمل هذه الطائفة مـــن الحقوق الحرية الشخصية، وهي حق الإنسان في الحياة والحق في العمل والزواج والعقيدة... وكلها حقوق أساسية لا يمكن للإنسان أن يعيش من دونها[3]. وأهم هذه الحقوق:

---

(1)-هـــناك تقســـيمات عدة للحقوق أشهرها هو تقسيم الحقوق إلى مدنية وسياسية، وهو تقسيم قانوني وضعي، تتبناه معظـــم الدراســـات العربية والإسلامية لسببين، أولا: لأن الفكر العربي الإسلامي لم يصل بعد إلى نظرية واضحة تعكـــس التصـــور الإسلامي لمفهوم الحق وسبل تحقيقه في الواقع، بغض النظر عن بعض المحاولات الفردية التي تصبو إلى ذلك. ثانيا: أنه يمكن استخدام هذه التقسيمات ما دامت مضامينها لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

(2)-محمد حسنين: الوجيز في نظريات الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص17.

(3)-المرجع نفسه، ص18.

-حـق التعلـيم: نصـت معظـم الدساتير العربية على مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمـرأة، ففي مجال التعليم طبق التعليم الإلزامي على البنات والذكور بالتساوي إلى انتهاء المرحلة الابتدائـية فـي سورية، والمرحلة الإعدادية في تونس والجزائر من خلال سلم التعليم الأساسي[1]. وفـي تونـس تطـور عدد الفتيات في التعليم العالي بصفة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، حيث أصـبح عدد الإناث من مجموع طلبة التعليم العالي يساوي 26,982 سنة (1990-1991)، بعد أن كان يساوي 13,974 عام (1984-1985) [2].

وفـي دول الخلـيج ارتفـع معدل انخراط المرأة في التعليم وشكلت الإناث الحجم الأكبر من أعداد الطلبة في المرحلتين الثانوية والجامعية، في جل أقطار الخليج[3]، وتشير الإحصاءات إلى أن أعـداد الملـتحقات والمتخرجات من الجامعة تفوق أعداد الذكور، في كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين[4]، وفي الكويت بلغ عدد الإناث في المدارس الثانوية 36,322 مقارنة بعدد الذكور الـذي بلـغ 33,322، وشكلت نسبة الإناث في الجامعة أغلبية واضحة بلغت 11,073 مقارنة بـ 5,268 من الذكور في عام 1998[5].

ورغم تقلص نسبة الأمية بين الرجال والنساء في العالم العربي، إلا أن الإحصاءات تشير إلى ازديـاد نسبة الأمية في وسط النساء أكثر منها بين الرجال، خصوصا في الأرياف، وتفسر ظاهرة أمـية النسـاء في الدراسات الاجتماعية العربية غالبا بسلطة العادات والتقاليد العربية التي تقلل من مكانة المرأة وأهمية تعليمها، وتفضيل تعليم الذكور عن الإناث، من باب التمييز بين الذكر والأنثى، واسـتمرار خضـوع الأسـرة العربية للسلطة الأبوية الحديثة، حيث يعد عاملا أساسيا في انخفاض نسب تعليم الإناث، وأبعد من ذلك تعتقد بعض الدراسات أن مناهج التعليم المدرسية ذاتها تساهم في ارتفـاع نسـب أمـية الإناث، فقد «صممت بطريقة تعيد إنتاج البنى الاجتماعية ذاتها في ما يتعلق بالمرأة، فهي تؤكد على تقسيم العمل داخل الأسرة، بحيث يكون الحيز المنزلي للمرأة»[6].

هـذا التفسـير لا يمكن قبوله بشكل مطلق، فمشكلة تعليم المرأة تقع ضمن مشكلة التعليم في

---

(1)-حذام عدي: قضايا المرأة العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، ع275/2002، س24، ص137.

(2)-سعيد الرحموني: المرأة والمشاركة السياسية في تونس، المستقبل العربي، ع250، ص22، 1999، ص118.

(3)-باقر النجار: المرأة في الخليج العربي، المستقبل العربي، ع261، ص23، 2000، ص90.

(4)-المرأة الخليجية إلى أين، ندوة، المستقبل العربي، ع273، س24، 2001، ص86.

(5)-موضى الحمود: المرأة في مجتمع ديمقراطي، المستقبل العربي، ع262، س23، 2000، ص73.

(6)-فادية الفقير: نسائيات ديمقراطية بدون ديمقراطية، المستقبل العربي، ع271، س24، 2001، ص40.

العالم العربي ككل، الذي يخضع للظروف الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي تحول دون التحاق أبناء فئات اجتماعية معينة بالمدارس، أو عدم إتمام تعليمهم ذكورا وإناثا، ضف إلى ذلك نقص التأهيل والتوجيه التعليمي، الذي سببه افتقار المناهج التعليمية إلى استراتيجية واضحة وأهداف محددة يسير على إثرها أبناء الدول العربية، أما الأعراف والتقاليد التي تنسب إليها دائما مشكلة المرأة في هذا المجال، فتأثيرها بات محدودا جدا، فحركات الإصلاح الديني والاجتماعي كان له أثر كبير في نهضة المجتمع العربي المسلم، التي أساسها التعليم الموجه للرجال والنساء. فواقع تعليم المرأة يحتاج إلى مزيد من الدراسات الميدانية المتتابعة التي تكشف عن مختلف المؤثرات في هذا الجانب بعيدا عن التفاسير السطحية والأحادية.

-**حق العمل:** بالنسبة لتطبيق حق العمل للمرأة، نجد أن الدول العربية باشرت العمل به بشكل واسع منذ السبعينيات من القرن الماضي، ضمن ما أصطلح عليه بإدماج المرأة في التنمية وزيادة مساهمتها في سوق العمل، وقد صادقت 16 دولة عربية على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 ، والخاصة بعدم التمييز في التشغيل، وصادقت 13 دولة على الاتفاقية رقم 100 الخاصة بالأجر المتساوي للعمل المتساوي، فلم تفرق هذه التشريعات بين المرأة والرجل في التشغيل، فللمرأة حق مزاولة جميع الأعمال ما عدا المحظور منها لحمايتها، وتتساوى مع الرجل في الأجر وفي العمل الممائل، وساعات العمل والعطلات الأسبوعية، والإجازات الاعتيادية والمرضية، وذلك فيما عدا الأعمال التي استثنيت في نطاق تطبيق القوانين، سواء طبيعة العمل أو لصفة صاحب العمل[1].

ومع ازدياد نسبة مشاركة المرأة العربية في مجال الشغل -والذي ارتفع من 5% في السبعينيات إلى قرابة 20% مع نهاية العقد التاسع من القرن العشرين في منطقة الخليج على سبيل المثال-، وتساويها في الأجر مع الرجل، تشير كثير من الإحصائيات إلى تمركز المرأة في أعمال معينة كقطاع التعليم، إذ تبلغ فيه النساء نسبة 53 %، ثم القطاع الصحي بـ18,5%، في حين لا تتجاوز نسبة العاملات في القطاع الصناعي نسبة 0,4%، والسياحة 0,5%[2].

كما أن الرجال غالبا ما يحتلون الوظائف الأكثر أجرا ومكانة، كما هو الشأن في النواحي الإدارية ومواقع اتخاذ القرار، خصوصا في دول الخليج العربي، وتعزى أسباب ذلك إلى تفضيل رئاسة

---

[1]-أميمة أبو بكر، شرين شكري: المرأة والجندر، مرجع سابق، ص103-104.

[2]-ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، (1422هـ-2001م)، ص33-34.

الـرجال عـن النسـاء، وشـيوع فكـرة أن المرأة لا تحسن العمل في مواقع القيادة لافتقارها إلى الخصـائص القـيادية[1]، ويعـتقد أن في ذلك استمرار للتمييز بين الرجال والنساء، إضافة إلى أن اسـتقلال المـرأة الاقتصـادي عـن طريق العمل لم يحقق لها في الواقع الاستقلال الاجتماعي أو القانونـي، وأن عمـل المـرأة فـي أحـيانا كثيرة تفرضه الضرورة الاقتصادية أكثر مما تفرضه الضرورة الاجتماعية أو ضرورة تأكيد الذات[2].

وفي مقابل هذا الاهتمام بضرورة إدماج المرأة في الشغل لم يحظ اهتمام كبير بالآثار الناجمة عـنه في مجال الأسرة على الخصوص، وتقديم الحلول المناسبة للتوفيق بين العملين، ولا يخفى أن انصراف المرأة إلى الشغل لساعات طويلة قد قلص من دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تقـوم بالأسـاس علـى جهـود الأبوين، إضافة إلى تقلص دور الأم الإنجابي، وسيادة نمط الأسرة النووية، ومن هنا نصل إلى قضية تعارض الحقوق وأوليات المرأة نحوها.

ومـن ناحية أخرى، تطرح قضية عمل المرأة مشكلات عدة تتعلق بطبيعتها، ولذلك استحال تطبـيق المسـاواة الفعلية بين الرجال والنساء في هذا المجال، وأوجب وضع شروط تناسب طبيعة المـرأة والمتمثلة بالدرجة الأولى في احتياجاتها كأم، لذلك أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقـيات والتوصـيات والقرارات بشأن حماية الأم العاملة التي كان أولها الاتفاقية رقم (3) لسنة 1919، والتـي سـرت على المنشآت الصناعية والتجارية، حيث ألزمت بعدم السماح للمرأة بالعمل خـلال الأسابيع الستة التالية للوضع، مع منحها حصة مالية تكفيها وطفلها للعيش في أحوال صحية ملائمـة، والحـق فـي فترتي راحة يوميا خلال ساعات عملها لهذا الغرض، مع تقرير عدم جواز فصـلها خلال فترتي الحمل والوضع. ثم جرت تعديلات على الاتفاقية بعد ذلك سنة 1952 لتشمل جمـيع المهـن الصـناعية وغير الصناعية، ثم توالت العديد من التوصيات والقرارات بشأن المرأة العاملة، فعلى سبيل المثال تدرج اتفاقية إنهاء الاستخدام بمبادرة من صاحب العمل رقم (158) لسنة 1982 أن مـن بيـن الأسـباب التـي لا تعـد أسـبابا صحيحة لإنهاء الاستخدام، الحالة الزوجية والمسـؤوليات العائلية والحمل والتغيب عن العمل أثناء إجازة الوضع، وهناك أحكام خاصة بتوفير ظـروف وشـروط عمـل إنسانية للمرأة العاملة، وتحتوي هذه المجموعة من الأحكام على القواعد الخاصـة بحضر العمل الليلي على النساء، وكذلك القواعد المتعلقة بحظر الأعمال الشاقة أو الخطرة

---

(1)-المرأة الخليجية إلى أين، ندوة، مرجع سابق، ص95.

(2)-باقر النجار: المرأة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص89.

أو غير الصحية[1].

وبالنسبة لاتفاقيات العمل العربية، فهي تتطابق مع اتفاقيات العمل الدولية، حيث تمنع اشتغال المرأة الحامل أو المرضع في الأعمال الخطرة، وتنص على توفير المقاعد للنساء أثناء العمل، وعلى إنشاء غرف استراحة خاصة بهن، وأن تحمل المرأة أعباء أقل من الرجل، وأن يمنع تشغيلها ساعات إضافية في الشهور الأخيرة من الحمل والأولى بعد الولادة، حتى إن اتفاقية العمل العربية رقم (6) لعام 1976 تحظر تشغيل النساء في المناجم[2].

ففي دولة الكويت على سبيل المثال نجد أن الموظفة تتمتع بامتيازات لا يستطيع الرجل أن يطالب بها، مثل الإجازات، حيث اتفقت قوانين الوظيفة العامة في الكويت على منح الموظفة العديد من الإجازات التي تتطلبها طبيعتها كأنثى، وكثرة التزاماتها كزوجة وأم وربة بيت، وأيضا استحقاق المعاش قبل بلوغ سن التقاعد، حيث قرر المشرع الكويتي في قانون التأمينات الاجتماعية استحقاق المرأة المعاش التقاعدي دون اشتراط بلوغها سن معينة، طالما أنها متزوجة وقضت في خدمة الدولة 15 سنة، وهذا بخلاف الموظف الذي يشترط لاستحقاقه المعاش التقاعدي بلوغ 65 سنة، أو مرور 20 سنة على خدمته[3].

ولذلك نجد أن المرأة العاملة تنفرد بمزايا كثيرة في تشريعات العمل العربية لا يحظى بها الرجل، ولكن من جهة أخرى، قد لا تجد هذه التشريعات لها صدى من الناحية التطبيقية، خصوصا في القطاعات غير الحكومية، ومع تبدل النظام الاقتصادي، وهذا ما نجده حتى في الدول الغربية، حيث لا زالت مشكلات المرأة العاملة عالقة بسبب عسر تطبيق كافة الالتزامات الخاصة بها، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق المساواة المرجوة. والواقع أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفير ظروف عادلة ومنصفة تعي المفهوم الصحيح لمعنى المساواة الذي يجب أن يدرك حقيقة الاختلاف بين الرجال والنساء، ولذلك يعتبر الفصل بين الجنسين في مجال العمل هو أحد الشروط الأساسية لتجنب مشكلات المرأة العاملة، «حيث أنه يقف دون الاستغلال والتمييز والتفاوت والاضطهاد

---

(1)-محمود سلامة: الحماية الدولية والعربية للمرأة العاملة، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ع2، س23، (1420هـ-1999م)، ص287-308.

(2)-حذام عدي: قضايا المرأة العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص138.

(3)-بدرية الجاسر، أوضاع المرأة في تشريعات الوظيفة العامة في الكويت، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ع2، س6، (1402هـ/1982م)، ص348-349، 355.

الـــناجم عـــن الخلط في تقدير مزايا وإمكانات وقدرات الطرفين... فالفصل بين الجنسين كفكرة أو ممارســـة تلهـــم بآراء وأفكار يمكن أن تساعد على وضع حلول لسلسة طويلة وعريضة من مشاكل الإنســـان المعاصـــر»[1]، فتقييم عمل النساء ينبغي أن يستند إلى معايير تأخذ في الحسبان اختلاف الطرفين، وبالتالي تغني كليهما من أن يحكم أو يقيّم في ضوء المعايير المناسبة للثاني، وحيث يدخل الـــرجال فـــي منافســـة مباشـــرة مـــع النســـاء في كثير من المؤسسات تقع كثير من حالات الغبن والاضطهاد بسبب منافسات غير عادلة[2].

3-1-2-الحقوق الأسرية:

هـــي الحقـــوق التـــي تثبت للشخص بصفته عضوا في الأسرة لتنظيم علاقته بأسرته كحق الـــزوج على زوجته، وحق الزوجة على زوجها، وحق الأب في تأديب ابنه، وحق الابن على أبيه[3]، وينصـــرف الحديث هنا مباشرة إلى مسألة قوانين الأحوال الشخصية وتطبيقها في البلدان العربية التـــي مـــا زالت أغلبها تعتمد على التشريع الإسلامي كمصدر لها في هذا الجانب، لذلك ومع تنامي إثـــارة حقـــوق المـــرأة فـــي المجتمع العربي، اعتبرت قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها غير منصـــفة لحق المرأة ومكرسة لعدم المساواة بينها وبين الرجل، «فالدين يفرض قيود و قوانين على أحوال المرأة الشخصية والأسرية، تجعلها في موقع من يحتاج الرعاية...»[4]. ولم تقف القضية عند حـــد الجـــدال الفكري بين النخب اللادينية والدينية، بل وصلت إلي حد الضغوط الدولية لإجبار هذه الـــدول على توقيع اتفاقيات دولية بشأن قضايا المرأة من أهمها: اتفاقية سيداو التي تعتبر أن الثقافة والتقالـــيد لهمـــا دورا فعـــال في مجال التمييز ضد المرأة، وتدعو الدول إلى القضاء على الأدوار النمطية للجنسين كما ذكر في مبحث سابق.

ولذلـــك اضـــطرت بعـــض الـــدول العربية إلى مراجعة قوانين الأحوال الشخصية وإدخال إصـــلاحات علـــى التشـــريعات القانونـــية المتعلقة بالمرأة، ومن هذه الدول الأردن ومصر ولبنان والمغـــرب ومؤخـــرا الجزائر، أما تونس فقد ألغي قانون الأحوال الشخصية المعتمد على الشريعة الإســـلامية مـــبكرا، حيـــث كان ذلك عام 1956، واصبح يعتمد على القوانين المدنية، واعتبر ذلك

---

[1]-لاهاي الدعمي، في الموقف الإسلامي من المرأة، مرجع سابق، ص82.

[2]-المرجع نفسه، ص83.

[3]-محمد حسنين، الوجيز في نظرية الحق بوجه عام، مرجع سابق، ص19.

[4]-عزو شرارة بيضون، المساواة وحدها لا تكفي، مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، لبنان، ع23، 2000، ص24

مكسبا ثوريا بالنسبة للمرأة، وقد نصّ القانون الجديد على منع تعدد الزوجات وفرض عقاب جزائي على المخالفين، كما أن الطلاق لا يقع إلا لدى المحكمة، ومنح المرأة أيضا حق المطالبة بالطلاق وبالتعويض المادي والمعنوي في صورة طلاقها لضرر أو إنشاء من قبل الزوج، وأسند للمرأة حق الولاية وأحدث صندوقا لضمان النفقة وجراية الطلاق[1]. وقد صادقت تونس على مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ومنها اتفاقية سيداو سنة 1985[2].

وفي مصر أثيرت قضية الخلع بشدة عن طريق القانون الجديد للأحوال الشخصية، الذي عرض على البرلمان المصري في ديسمبر 1999، بحيث يبيح للزوجة طلب الطلاق إذا أقرت أمام المحكمة باستحالة الحياة مع زوجها، مقابل تنازلها عن حقوقها المالية الشرعية، وفي هذه الحالة يكون القاضي ملزما بالاستجابة لطلب الزوجة بالتطليق، وعرضت أيضا قضية السماح للزوجة بالسفر من دون إذن زوجها إذا حصلت على ترخيص من المحكمة[3].

وتعرض هذه القضايا وغيرها في ظل تأزم الواقع الاجتماعي العربي، وتفشي ظواهر الانحراف الأسري، حيث تستغل على إثرها مظالم تلحق بالمرأة للإلحاح على سن قوانين تعتمد على التشريع المدني وإلغاء أخرى تعتمد على التشريع الديني، مما يجعل القضية حلبة للصراع الإيديولوجي أكثر من أن تكون محاولة للإصلاح الأسري، زد إلى ذلك أن سن القوانين دون مراجعة لآثارها في الواقع قد يزيد من حجم المشاكل الاجتماعية.

3-2-الحقوق السياسية:

هي حق الشخص باعتباره عضوا في جماعة سياسية في الإسهام في حكم هذه الجماعة، وإدارتها، كحق تقلد الوظائف العامة، وحق الانتخاب والتمثيل النيابي...[4].

واعتمادا على هذا المفهوم للحقوق السياسية وغيره من المفاهيم المشابهة، اعتبر هو الآخر من المؤشرات الهامة لدراسة مدى اندماج المواطن في عملية التنمية السياسية، ويأتي الحكم بالسلب والإيجاب عن طريق ما تقدمه الإحصاءات حول نسب مشاركته في هذا المجال.

---

[1]-سعيدة الرحموني، المرأة والمشاركة السياسية في تونس، مرجع سابق، ص116.

[2]-المرجع نفسه، ص115.

[3]-زكي الميلاد، تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، مرجع سابق، ص109.

[4]-محمد حسنين، الوجيز في نظرية الحق بوجه عام، مرجع سابق، ص16.

وفـــي هذا الجانب، كانت المرأة متأخرة عن الالتحاق به، سواء من الناحية القانونية، حيث تعمـــل التقاليد السياسية لكثير من البلدان في العالم بإبعاد المرأة عن تبوأ بعض المناصب السياسية، فمـــع الترخـــيص القانوني لها بالانخراط في هذا الجانب، إلا أنّ حضورها ضئيل مقارنة بالرجل. فالمشاركة السياسية للمرأة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تعد متخلفة جدا بالقياس إلى البلدان المتقدمة، وحتى بعض الدول النامية، بل حتى في الأمم المتحدة نفسها[1].

وفي العالم العربي ومع أوائل الخمسينيات، أين بدأت هذه الدول تأخذ استقلالها أقرت معظم دســـاتيرها بـــالحقوق السياسية للمرأة، ففي الجزائر وفي عام 1962م، أي عقب الاستقلال مباشرة منحـــت المـــرأة حق التصويت وترشيح نفسها للانتخابات، وانتخبت أول سيدة في البرلمان في العام نفسه، وقد نص الميثاق الوطني لسنة 1964 على إعطاء المرأة حقوقا متساوية مع لرجل، ولذلك لا يمكـــن عـــزلها عن الحياة السياسية، ثم جاء بعد ذلك ميثاق 1975م، ليحدد أكثر الخطوط العريضة التي جاءت في الميثاق السابق بشأن المرأة[2].

وفـــي تونـــس أيضـــا، نالـــت المرأة هذا الحق مبكرا، فالدستور أقر بأن للمرأة كل الحقوق الدســـتورية والإداريـــة والاقتصـــادية والاجتماعـــية وبالتالي هي تمارس حق الانتخاب والترشيح للانتخاب[3]. وتأخرت الأردن إلى عام 1974 لتمنح المرأة حق الانتخاب والترشح للسلطة التشريعية بعـــد أن كـــان ذلك محصورا في الرجال فقط[4] .وفي البحرين أيضا سمح للمرأة بالمشاركة السياسية وهي قد تتصدر قائمة الدول التي يجيء تمثيل النساء فيها عاليا في البرلمان حيث يمثل ما نسبته 10 % مـــن أعضـــاء الشورى فيها[5].أما دول الخليج الأخرى فقد تعثر فيها القرار الذي يسمح للمرأة بالمشـــاركة السياســـية، وإن منحتها مبدئيا حق الانتخاب كما هو الحال في دولة قطر. وفي الكويت أثـــيرت ضـــجة إعلامية شديدة حول عدم منح المرأة حقوقها السياسية وحجبها من عضوية مجلس الأمـــة الكويتـــي، واعتبر ذلك تمييزا ضد المرأة ومخالفة للنص الدستوري الذي صدر عام 1962 وأكـــد على عدم التمييز بين المواطنين في كل الحقوق والواجبات دون اعتبار للجنس أو الأصل أو

---

(1)-جميلة كديور، المرأة رؤية من وراء جدر، مرجع سابق، ص95-96.

(2)-مصـــطفى عوفـــي، الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائري المعاصر، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنمية، إشراف محي الدين مختار، جامعة باتنة 2002-2003 ص111-112.

(3)-سعيدة الرحموني، مرجع سابق ص115

(4)-فادية الفقير، مرجع سابق ص34.

(5)-باقر النجار، المرأة في الخليج العربي، مرجع سابق ص91.

اللغـــة أو الدين، واعتبر التمسك بنص المادة الأولى من قانون الانتخاب رقم "53" لسنة 1962 الذي جاء فيه أنه "لكل كويتي من الذكور بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب" تعطـيلا لـنص المـادة "29" مـن الدسـتور التي تنص على أن كل الناس سواسية.. [1]، وظلت الاحتجاجات التي قامت بها الجمعيات النسوية الكويتية ومناصروها قائمة عن طريق وسائل الإعلام والـتظاهرات إلـى أن أقر مجلس الوزراء الكويتي يوم 16 ماي سنة 1999 مرسوما يسمح للمرأة بممارسـة حقوقهـا فـي الانتخاب والترشح للمجالس النيابية بناءا على أمر جاء من أمير الكويت واعتبر ذلك اليوم منعطفا تاريخيا مهما في تاريخ الحياة الديمقراطية في الكويت[2].

وقـد أخـذ الـنقاش حول موضوع الحقوق السياسية للمرأة في وسائل الإعلام طابع الجدل الفقهـي بحيـث حصـرت القضية في إشكالية فهم النص الديني حول جواز تولي المرأة الوظائف العامـة. وبذلـك يعيد الإعلام طرح القضية بمضمونها الفكري القديم ولكن بأسلوبه الخاص الأكثر تأثيرا وانتشارا وبخاصة الإعلام المرئي.

والحقيقة أنه أثناء عرض هذه القضية لا يجب إغفال الأمور الآتية:

-إن المطالـبة بـالحقوق السياسـية للمـرأة العربية جاء على غرار مطالبة المرأة الغربية بحقوقها السياسية التي تأخرت كثيرا ولا زالت متدنية إلى الآن، فألمانيا على سبيل المثال رغم تغير وضع المرأة فيها إلا أنها لم تستطع أن تحصل على مكانة مساوية للرجل في المجال السياسي حيث بقيـت هذه المراكز في الدولة والأحزاب السياسية محتكرة في جلها من قبل الرجل لأسباب مرتبطة بالقيم المحلية وبالنسق الثقافي السائد[3]، ويبدوا أن المدة التي نالت فيها المرأة العربية هذا الحق منذ المطالـبة بـه هـي أقصـر بكثير من المدة التي استغرقتها المرأة الغربية لنيله، وحتى من ناحية المكاسـب السياسية تبدوا المرأة العربية أفضل أحيانا ويلاحظ ذلك على سبيل المثال من خلال تفوق نسبة البرلمانيات في بعض الدول العربية على بعض الدول الأوروبية، فنسبة البرلمانيات في سوريا التـي تبلغ 9,6 % والبحرين التي تبلغ 10 % والعراق قبل الاحتلال الأمريكي تبلغ 10 % كل هذه النسـب تتفوق على نسب البرلمانيات في فرنسا التي تبلغ 6,4 % وفي البرتغال التي تبلغ 8,7 %

---

[1]-زكـرياء عبد الجواد- وفاء جوهر، المرأة الكويتية نائبة وناخبة، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويت ع 489 1420هـ-1999م، ص103.

[2]-المرجع نفسه ص100.

[3]-باقر النجار المرأة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص91.

وبريطانيا التي تبلغ 9,5 %[1]. ولكن هل يعبر كل هذا عن وعي سياسي وديمقراطية حقيقية بلغتها الـدول العربـية أم أنه مجرد تدخل للدولة لحسم مشكلة تنامت الضغوط الداخلية والخارجية حولها بعيدا عن الإدراك الشعبي للقضية وبعيدا عن ارتباطها باهتماماته وأولوياته؟.

-المطالـبة بـالحقوق السياسـية للمـرأة في الدول العربية تبدوا كأنها قضية نخبوية لذلك فالمكتسـبات التي حققتها ظلت بعيدة عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها سائر النساء في المجتمع إذ لـم تكـن الحقـوق السياسية مطلب أساسي أو أولي بالنسبة لهن -حسب المفهوم الشائع للحقوق السياسية- لاسيما وأن تلك المكتسبات لم تغير من الواقع السياسي العربي شيئا بل خضعت له.

-الارتكـاز علـى المحور الديني فقط في معالجة القضية لا يعبر في الحقيقة عن المشكلة بجمـيع أبعادها لأنه توجد دول إسلامية تعلن ولاءها الديني بصراحة، كإيران على سبيل المثال، لا تـبدو مشكلتها في هذا الجانب قائمة وكذلك دولتا باكستان وبنغلاديش الإسلاميتين اللتين بلغت فيهما المـرأة منصب الولاية العامة ولم يكن هناك حرج من الناحية الفقهية. فللقضية جوانب أخرى تتعلق بالأخص بالعرف الاجتماعي وبطبيعة النظم السياسية للدول.

وما يلاحظ في الختام هو أن تطبيق حقوق المرأة أعطيت الأولوية فيه لإصدار القوانين في حيـن تقل الدراسات التي تحدد بدقة المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المرأة والتي يجب أن تتبني علـيها هـذه القضية فهي لا تكفي وحدها لمعالجة وحل مشاكل المرأة ومن جهة أخرى أن ضمان تنفـيذها في الواقع لا يمكن أن يتحقق دون وعي ثقافي واقتناع شعبي بالأسباب الداعية إلى إصدار هذه القوانين ومشروعيتها في الوقت نفسه[2].

وبعد هذا الفصل المخصص لموضوع حقوق المرأة ومشكلاته الفكرية والعملية بالأخص في العـالم العربـي الإسـلامي، نـتطرق إلى الفصل الموالي الذي يخص موضوع الحوار الإعلامي التلفزيوني، كون أن موضوع حقوق المرأة كان من خلال البرامج الحوارية التلفزيونية، وهو يهدف إلـى الكشـف عن كيفية تأثير هذا النوع من العمل الإعلامي على القضايا المعروضة للنقاش والتي خصت هنا قضية "حقوق المرأة".

---

[1]-سعيدة الرحموني، المشاركة السياسية للمرأة التونسية، مرجع سابق، ص115.

[2]-أميمة أبو بكر-شرين شكري، المرأة والجندر، مرجع سابق، ص202.

الفصل الثاني:

الحوار الإعلامي التلفزيوني وتقنياته

تمهيد

1-أهمية الإعلام التلفزيوني وخصائصه

2-مفهوم الحوار الإعلامي التلفزيوني

3-تقنيات العمل التلفزيوني في برامج الحوار

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

يتجلى الحوار الإعلامي التلفزيوني من خلال موضوعات النقاش التي تتخصص بها برامج تلفزيونية معينة، وهي ذات أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تشكيل رأي عام حول قضية من القضايا، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية أم دولية، وقضية حقوق المرأة هي من القضايا الاجتماعية التي لا زالت تثير اهتمام الإعلام من حين لآخر بل خصصت لها بعض القنوات الإعلامية زوايا خاصة لعرضها ومناقشتها بهدف تشكيل رأي عام حول أحد الجوانب المثارة بشأنها كالبرنامج الذي خصصته لها قناة الجزيرة على سبيل المثال.

والحوار الإعلامي التلفزيوني مع اشتراكه في عناصر الحوار وأهدافه مع وسائل الإعلام الأخرى كالصحافة والإذاعة، إلا أنه ينفرد بخصائص تميزه عنها، ذلك لأن التلفزيون بطبيعته يؤثر في مجرى الحوار ويمنحه خصائصه. ولذلك لا ينصب الاهتمام في هذا الفصل على موضوع الحوار في التلفزيون بحدّ ذاته، وإنما يتوجه إلى الكشف عن الكيفية التي يؤثر بها هذا النوع من الإعلام على موضوعات النقاش، ومدى استيفائه لشروط الحوار وأهدافه، وبالتالي إعطاء القضية حقها اللازم في هذا الجانب الإعلامي. وقبل ذلك نستهل الفصل بمبحث حول الإعلام التلفزيوني، وبالأحرى التلفزيون كوسيلة لها أهميتها الخاصة التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء دراسة وتحليل القضايا المتعلقة بها.

1-أهمية الإعلام التلفزيوني وخصائصه:

يقصد بالإعلام التلفزيوني الكم الهائل من البرامج المتنوعة كالأخبار، وبرامج الترفيه والدراما، ... التي تبث عبر التلفزيون الذي يعتبر من أهم وسائل الاتصال الجماهيرية، التي يشاهدها عدد كبير من الناس[1]، ومن أهم مصادر المعرفة والثقافة، وإحدى أهم ركائز التأثير والتغيير والسيطرة الإعلامية والثقافية[2].

يشيد هذا التعريف بأهمية التلفزيون كأداة أساسية لها مميزاتها الخاصة التي جعلتها ذات وزن ثقيل ضمن وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى، وبالتالي يجب فهم طبيعة تأثيرها الذي يوصلنا إلى اكتشاف خصائص المضمون المعرفي المتنوع الذي يبث من خلالها إلى جمهور واسع من الناس.

1-1-أهمية الإعلام التلفزيوني:

تبرز أهمية الإعلام التلفزيوني من خلال طبيعة تأثير الوسيلة ذاتها أي التلفزيون، فقد شاع مصطلح أو تعبير "حضارة الصورة" في الوسط الإعلامي للدلالة على العصر الذي طغى فيه التلفزيون على حياة المشاهد، وسلب منه معظم وقته، وأثر في كثير من سلوكياته. ومع كونه وسيلة سمعية بصرية، إلا أن الصورة غذت أهم عنصر جذب فيه، ولذلك ركزت بعض الدراسات في مجال الإعلام المرئي[3]على إبراز خصائصها وقيمتها في الفعل الاتصالي، ومدى تأثيرها في نفس المشاهد.

1-1-1-آلية تأثير الصورة التلفزيونية:

حظي التلفزيون بالأهمية من خلال الصور الحية المرئية التي هي من أهم وسائل الإقناع، فالإنسان يميل أكثر إلى تصديق ما يراه، "والرؤية أو البصر أهم وأكثر حواس الإنسان استخداما في اكتساب المعلومات"[4]، ولذلك يقال "الصورة خير من ألف كلمة". ومبدئيا، فإن الصورة تحمل في

---

(1) -إبراهيم إمام، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، دار الفكر العربي، ط2، 1985م، ص175.

(2) -عبد الله بوجلال وآخرون، القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدى الشباب الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص83.

(3) -كالدراسات التي قام بها د. عزي عبد الرحمن، انظر مقال "الإعلام والبعد الثقافي من القيمي إلى المرئي"، مجلة التجديد، ع1، 1997، ومقال "قراءة ابستيمولوجية في تكنولوجيا الاتصال"، مجلة المستقبل العربي، ع258، 2000

(4) -محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، دار الفكر العربي، القاهرة، ص9.

طياتها أفكارا تجريدية هي أسرع استيعابا لدى المتعلم أو المتلقي من نصوص طويلة، كما أنها تتيح له تذكرا أفضل لتفاصيل عرض معين[1].

ومن ميزات الصورة التلفزيونية أنها صورة متحركة، يكون غرضها إما الشرح أو جذب الانتباه غالبا لأغراض دعائية، كتركيز تأثير اللقطات السريعة (الفلاش) على العناوين أو على الماركات، وعلى تأثيرات الحركة أو تغيير صورة العناصر، وهي –أي الصورة المتحركة– ذات تأثير بالغ في نفس المتلقي، وإن كان من عيوبها غياب السيطرة على إيقاع عرض المعلومات وتقديمها[2]؛ إذ لا يخفى أن الجسم المتحرك يؤثر في العين قبل الجسم الساكن، فهو يشد الانتباه بحيويته ونشاطه، كما أن لنوع الحركة دور تعبيري مؤثر خصوصا بالنسبة للأعمال الدرامية، ولا يعني بحركة الصورة التلفزيونية المعنى الحرفي، وإنما يقصد بذلك حركية المضمون ككل، الذي يكمن في المرئيات، وفي الحوار، وفي التعليق، وفي المؤثرات الصوتية، وفي الصور المتتابعة. وتتبع الحركة في التلفزيون من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: حركة المرئيات، وحركة الكاميرا. والحركة النابعة من توالي اللقطات[3].

وبلغ التلفزيون ذروة التأثير أيضا من خلال نقل الصور الحية التي تعني نقل الواقع للمشاهد الذي يشعر وكأنه يعيش الحدث، وفي تلك الأثناء تتفوق الصور الحية على النص أو التعليق، وتتسلط عليه بسبب مصداقيتها التي يمكن الحصول منها على معلومات أو أفكار حول حدث معين من خلال العرض والتقديم بشكل رئيسي، ويقول أحد الإعلاميين في هذا الشأن: «إن وجه رجل الفضاء الذي يبدو في صورة غير واضحة تم استقبالها من مدار تحليق تتفوق على أي شيء يمكن أن يقال في تلك اللحظة إنه لمن الأفضل في لحظة كهذه ألاّ يدخل الصحفي في منافسة مع الصورة وألاّ يحاول تكرار ما تقوله الصورة...»[4].

ففي المشهد الحي تكون الصورة أكثر إقناعا وأقوى تأثيرا على المشاهد من الكلمات. وفي المجال السياسي على وجه التحديد تشكل الصورة البصرية الحية من خلال شاشات التلفزيون

---

(1) –إيريك جامت، آلان ليوري، وسائل الإعلام الجديدة، ت، محمد ياسر منصور، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع105، 2001، ص100.

(2) –المرجع نفسه، ص100–101.

(3) –محمد سامي عبد الله، الحركة، مجلة الإذاعات العربية، إتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، ع3، 2000، ص71.

(4) –بوريتسكي، الصحافة التلفزيونية، ت، أديب خضور، المكتبة الإعلامية، دمشق، ط1، 1990، ص68–69.

إزعاجـــا وتأثـــيرا قويا على أصحاب القرار، إذ أنها تقدم الواقع تقديما عاديا لا سبيل فيه إلى نكران الحقـــيقة أو الـــتهرب من الاعتراف بها، والسعي إلى تأويلها، ولذلك تتسابق وسائل الإعلام الحديثة لنشـــر صور حية لمصورين هواة أو محترفين بهدف إحراج الغير، كنقل صور حية لعنف الاحتلال فـــي دولة ما على المواطنين... وتكمن قيمة تلك الصورة في حملها لخطاب الحقيقة المسكوت عنها فأصبح التلفزيون بذلك "سلطة" نظرا لقوة الصورة وكفايتها التعبوية[1].

إنّ التركـــيز علـــى أهمـــية الصـــورة التلفزيونـــية لا يعني إلغاء أهمية الكلام أو الحديث التلفزيونـــي، ولا أدلّ علـــى ذلـــك من تدني فاعلية التلفاز الصامت؛ إذ أنّ تدعيم الصورة بالصوت يضـــاعف مـــن درجـــة التأثـــير، وبهما تميز التلفزيون عن الإذاعة والسينما. ولأن تأثير الصورة البصـــرية المعروضة على شاشة التلفزيون ليس قويا كتأثير الصورة على الشاشة السينمائية لصغر حجم شاشة التلفزيون كان من اللازم تدعيمها بالنص، إلا أن التوازن بين الصورة والصوت قد يميل لصـــالح الصـــورة، فلا تحتاج إلى شرح وإيضاح نتيجة لطبيعة الأحداث التي تعرض على الشاشة، وتبدو قيمة الكلام في التلفزيون من خلال برامج الحوار والنقاش[2].

وللصـــوت أو الحديث ميزة خاصة في التلفزيون، فهو ذو بعد بصري يختلف عن "الصوت الأعمـــى" فـــي الإذاعة، فالصورة البصرية تؤثر على طبيعة النصوص التلفزيونية وتفرض شروطا على المتحدث التلفزيوني، فلا يقتصر على إذاعة المعلومات فقط، وإنما عليه أن يتحلى بالعفوية وأن تكـــون لنبراته الصوتية وتعابير وجهه دلائل توضيحية تزيد من قوة تأثير الحديث، وتعطي إحساسا بالألفة والصداقة... فحتى الصوت إذن يخضع للقوانين الجمالية والقيم الإبداعية للتلفزيون[3].

1-1-2-جوانب إخفاق الصورة التلفزيونية:

لـــم يكـــن الـــتلفزيون بعـــيدا عن الانتقادات التي وجهتها له الكثير من الدراسات العلمية، خصوصـــا في مجالي علم الاجتماع وعلم النفس، والتي تمحورت أساسا حول الآثار السلبية الناتجة

---

(1) -أحمـــد يوســـف، الـــتحولات الســـيميائية، الخطاب البصري، مجلة كتابات معاصرة، الشركة اللبنانية للتوزيع، بيروت، ع32، (1997-1998)، ص16-17.

-عبد الوهاب الرامي، السلطة الجيوتلفزيونية وحوار الحضارات، مجلة الإذاعات العربية، ع4، 2002، ص12.

(2) -بوريتسكي، الصحافة التلفزيونية، مرجع سابق، ص68-69.

(3) -المرجع نفسه، ص27-71.

عـن الـتعرض الكثـيف لما يبثه هذا الجهاز[1]. ولم تنصب تلك الانتقادات على نوعية المضامين فحسب، بل اتجهت بعضها إلى نقد الصورة البصرية ذاتها، أي نقد طبيعة التلفزيون بعدما كانت هذه الخاصية أساس النجاح والانتشار الهائل الذي حققه.

وتكمـن بعـض مشـكلات الصـورة التلفزيونية في كونها ترتبط أساسا بفعل الرؤية عند المشـاهد، فـيكون هذا الأخير في حالة سكون فتكون العين مشدودة إلى صور متتالية من دون أن يكـون هناك فاصل تأملي[2]. ولذلك صنف "ماكلوهان" التلفزيون ضمن الاتصال البارد، لأن المتلقي لا يـبذل جهدا في تلقي الرسالة، على عكس الاتصال الشفوي والاتصال المكتوب الذين يكون الفرد مـن خلالهمـا في حالة نشاط ذهني واسع، وعن طريقهما يتم إنتاج المعرفة والأفكار «فشدة سكون العيـن وارتباطها بالصورة التلفزيونية يضعف عملية التفكير ويصبح المشاهد كائنا ساكنا في أدنى ممسـتويات نشاطه الذهني. وقد بينت الدراسات النفسية والتربوية أن هناك علاقة بين كثرة مشاهدة الأطفال للتلفاز والكسل الذهني وضعف الأداء المدرسي»[3].

ومـا زاد مـن عمق المشكلة، هو ارتباط الصورة التلفزيونية أكثر بمشاهد العنف والجنس والاسـتهلاك، فهي بذلك تستثير العواطف والغرائز وتريد الحصول على استجابة آنية، فالعلاقة مع المنـبه. وهنا تنحدر القيم إلى مستواها الأدنى، فالصورة التلفزيونية في هذه الحالة لا تخاطب وعي الإنسان، وإنما تستثير عواطفه وتمارس الضغط من أجل الإحساس بالمتعة والآنية والاتمام[4].

وقـد أظهـرت دراسات عدد من الباحثين الآثار السلبية التي يخلفها الإدمان على الصورة التلفزيونـية، كالدراسـات الكلاسيكية لشرام وبندورة، والتي أثبتت أن هناك علاقة بين رؤية مشاهد العنف في التلفزيون، وقابلية ممارسة العنف في الواقع، وبخاصة لدى فئة الأطفال والمراهقين الذين يحملـون مثل هذه الاستعدادات[5]، وفي نفس السياق تقول "ماري وين" في كتابها "الأطفال والإدمان التلفزيونـي": «يشـاهد المرء التلفزيون باستمرار حين يفضل مشاهدته على أي تجربة أخرى وإن

---

(1) –مـن بين تلك الدراسات على سبيل المثال، الدراسات التي تناولت دور التلفزيون في نشر العنف وآثار برامج التلفزيون على الأطفال.

(2) –عـزي عـبد الرحمـن، قراءة ابستيمولوجية في تكنولوجيا الاتصال، مجلة المستقبل العربي، ع258، 2000، ص30.

(3) –عزي عبد الرحمن، الثقافة وحتمية الاتصال، نظرة قيمية، المستقبل العربي، ع295، 2003، ص34.

(4) –عـزي عبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي من القيمي إلى المرئي، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ع1، 1997، ص137-138.

(5) –عزي عبد الرحمن، قراءة ابستيمولوجية في تكنولوجيا الاتصال، مرجع سابق، ص31.

اختلفت البرامج، فإن ثمة تشابه في تجربة المشاهدة التلفزيونية كلها، ذلك أن آليات فيزيولوجية معينة في العينين والأذنين والدماغ تستجيب للمثيرات المنبعثة من شاشة التلفزيون بصرف النظر عن المضمون المعرفي للبرنامج...»[1].

ثمة أمر آخر يتعلق بالجانب السلبي أيضا للصورة التلفزيونية، وهو استخدام هذه الأخيرة في عملية الدعاية والتضليل، وبالتالي فإن عدم تأثر التلفزيون بعائق الأمية ليس إيجابيا على الإطلاق، فحين تتلقى المجتمعات الخطاب البصري المصور بدون توافر شروط الوعي والثقافة ومستوى معين من التعليم، يكون لذلك تأثيرا سلبيا في فهم رسالة الصورة وإدراكها إدراكا سليما وخصوصا إذا كانت هذه الصورة لها محتوى رمزي وتعبير مجرد[2]. فالذين يخفون قناعاتهم بأن الصورة التلفزيونية واضحة في قراءتها ولا تحتاج إلى مستوى ثقافي ومعرفي لفك تعددية رموزها يجانبون الحقيقة كثيرا، لأن الكلمات ترى بالعين وكل من لم يتعلم القراءة والكتابة لا يتعلم الرؤية[3].

1-2-خصائص الإعلام والتلفزيوني

ينطوي الإعلام التلفزيوني على عدد من الخصائص تحددها طبيعة التلفزيون وقد عرض جانب منها في العنصر السابق، وتتجلى أهم هذه الخصائص فيما يأتي:

1-2-1-المعلوماتية:

الإعلام التلفزيوني بعيد عن المعرفة، ومن ميزة المعلومات أنها عشوائية وجديدة لم تسبق معرفتها، وبسرعة تحل محلها معلومات أحدث، أما المعرفة فميزتها أنها مرتبة ومنظمة وثابتة[4]، والتلفزيون يحرص على تقديم أكبر قدر من المعلومات المتنوعة التي تتضمنها مختلف برامجه في إطار زمني محدد، وهذه الخاصية ناتجة عن سرعة الانتشار الهائل الذي حققه التلفزيون، والذي أكسبه صفة الجماهيرية، وما يكون جماهيريا يميل إلى التبسيط، لأنه موجه إلى شرائح اجتماعية مختلفة ومتفاوتة في المستوى الثقافي والتعليمي، كما أن هذه الخاصية ناتجة أيضا عن اعتماد

---

(1) -ماري وين، الأطفال والإدمان التلفزيوني، ت، عبد الفتاح الصبحي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص15.

(2) -أحمد يوسف، التحولات السميائية، مرجع سابق، ص22.

(3) -نصر الدين لعياضي، التلفزيون دراسات وتجارب، دار هومة، الجزائر، ص31-32.

(4) -حمدي حسن، مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص59.

التلفزيون على الصورة بشكل أساسي، وهو ما يجعله يبتعد في غالب الأحيان عن تفسير وتحليل الأحداث، بل يركز على الحدث بعينه من دون تقديم سياق أو خلفية له، فالصور الفورية تتوالى عبر الحدود ومن الصعب السيطرة عليها من دون الاعتماد على القرائن، لا سيما في عصر الأقمار الصناعية، فهو يحدث فوضى في الزمان والمكان، ولا يهتم إلا بالحاضر الذي يحمل الجديد دائما، وبتعبير آخر هو "يؤرخ اللحظة"، «والمشاهد الذي يعيش هذا الزمن الوحيد يعيشه بالضرورة على مستوى العواطف أي يتأثر لحظته، وكل لحظة جديدة تحمل هذا التأثير»[1]. خاصة إذا كان ما يهم التلفزيون أكثر هو أحداث الصراع والأزمات، فهو يتقبل صور العنف والحرب أكثر من صور السلم، وهو لا يقبل سوى المواضيع القصيرة ويثمن المنافسة الكمية والأحداث المتنوعة[2]، وحتى إن تناول التلفزيون موضوعات جادة فإنه يكون مشغولا بالصورة، وقلما يكون باعثا عن التأمل، أو محاولا إرسال معلومات ومناقشات معقدة، «فقد درب مشاهديه في دول عديدة على توقع التبسيط المستمر والتنبيه والإثارة والحل البسيط للمآزق الإنسانية...»[3].

وفي هذا الشأن يقول "بيار بورديو" أحد الباحثين الفرنسيين بأن التلفزيون ليس مناسبا للتعبير عن الفكر أو الرأي، لأن الفكر يحتاج إلى الزمن، والتلفزيون يطرح مسألة العلاقة بين الفكر والسرعة، إلا أن ذلك لا يتم وأن الذين يفكرون بسرعة على شاشة التلفزيون هم في الحقيقة يفكرون من خلال أفكار مسبقة، والأفكار المسبقة متلقاة وعامية، ومتوافقة ومشتركة، «فالتلفزيون يعطي أهمية للتفكير السريع وللغذاء الثقافي السريع المقترن بأفكار مسبقة»[4]، ولذلك لا يحظى الذين يتميزون بعمق التفكير ورجاحته بأهمية في التلفزيون، كما يحظى بها على سبيل المثال الممثل السينمائي أو المترشح السياسي الذي يستطيع أن يقول ماذا يفكر حول موضوع معين في أقل من عشر دقائق، حيث يتمكن من تلخيص أفكاره ومشاعره ويتحكم في الاتصال غير اللفظي وفي لغة الجسد[5].

إن الإنتاج الثقافي الحضاري يكون صعبا أو مستحيلا في ظل هذه الخصائص التلفزيونية فالصورة ليست إلا عروض ومشاهد جذابة والصوت ليس إلا ضوضاء لاعتماده على الصراخ

---

(1) -عزي عبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي، مرجع سابق، ص138.

(2) -نصر الدين لعياضي، التلفزيون، دراسات وتجارب، مرجع سابق، ص130.

(3) -سيمون سرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ت، محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1995، ص296-297.

(4) -علي سالم، القمع الرمزي، مجلة كتابات معاصرة، ع32، 1998، ص7.

(5) -نصر الدين لعياضي، التلفزيون، مرجع سابق، ص129-130.

والموسيقى الحديثة المرتبطة بنمط الصوت العالي، وكل ذلك يعرقل عملية التفكير والتأمل التي تتطلبها المعرفة أو الإنتاج الفكري الحضاري[1]، ولا تقف المشكلة عند حد الطبيعة الخاصة للتلفزيون فحسب، بل تتعداها إلى مسألة خضوع هذا النوع من الإعلام إلى المنطق التجاري، فيكون التوتر قويا جدا بين أولئك الذين يدافعون عن قيم الاستقلالية والحرية إزاء التجارة... وألئك الذين يخضعون للضرورة، «ولكن الفروقات تخفي تشابهات كبيرة لجهة تمركز المعلومات أو الخضوع معا لضغط السوق أو قسره، ويبدو مقياس هذا الأخير واضحا حين تحدد شهرة المحطة التلفزيونية أو الصحيفة بنسبة إلى عدد المستمعين والمشاهدين...، ولكن الربح التجاري هو موضع شبهة، لأن الإنتاجات الثقافية مثل الرياضيات والشعر والأدب والفلسفة أنتجت تاريخيا بشكل مخالف لمعادلة عدد المستمعين أو للمنطق التجاري»[2].

وعلى الصعيد السياسي يكتفي الصحفي التلفزيوني بترويج الأخبار دون إسنادها إلى سياقها التاريخي العام، ومثال ذلك أن عرض أزمات كحرب الخليج وأفغانستان لم تقدم لها الصحافة التلفزيونية تحليلات موضوعية ولم تتمكن من تفعيل الحس التاريخي لتنوير الرأي العام، فالصحفي لا يملك أي إمكانية لتأويل التاريخ وفهمه وتفسيره...[3]. ويقر بهذا أحد رؤساء شبكة التلفزيون حين قال إن من واجب شبكته نقل الأخبار للناس فقط وليس تنويرهم[4].

ولا شك أن لوابل الأخبار والمعلومات التي يقدمها التلفزيون أثر على المشاهد، خصوصا ما تعلق منها بالمشكلات والأزمات، حيث يكون حال المشاهد إما الإحباط المؤلم أو العزلة الدفاعية، وقد دلت العديد من الدراسات أن المكثرين من مشاهدة التلفزيون يميلون إلى المبالغة في تقدير خطورة الأوضاع في العالم[5].

ولا يعني كل ذلك نفي قيمة المعلومات وأهميتها التي تزودنا بها وسائل الاتصال، وعلى وجه الأخص التلفزيون الذي فتح للفرد أبوابا واسعة على العالم خصوصا في عصر الأقمار الصناعية، حيث يمكن الاطلاع على ما يجري في أنحاء العالم بشكل آني بمجرد تغيير القناة، ولكن

---

(1) -عزي عبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي، مرجع سابق، ص142.

(2) -علي سالم، القمع الرمزي، مرجع سابق، ص7.

(3) -عبد الوهاب الرامي، السلطة الجيوتلفزيونية، مرجع سابق، ص10.

(4) -سيمون سرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص87.

(5) -المرجع نفسه، ص297.

-عزي عبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي، مرجع سابق، ص140.

كـــثافة هذه المعلومات وتدفقها بشكل مستمر في غياب السياق والقرائن تجعل المشاهد في كثير من الأحيان عاجز عن السيطرة عليها وفهمها.

1-2-2-الدعاية:

وهـــو بذلـــك (أي التلفزيون) لا يخالف الأنواع الإعلامية الأخرى، وإنما لقوة تأثيره وسعة انتشـــاره نتـــيجة الـــتطور التكنولوجي السريع في ميدان السمعي البصري أصبح أكثر استغلالا في مجال الدعاية، التي تبرز أكثر في النواحي السياسية كقضية الانتخابات والعلاقات الدولية والحروب ...الخ، ولذلك تُحكم معظم الدول سيطرتها عليه، ويصبح الصحفي التلفزيوني على وجه الخصوص فـــي وقت الأزمات العاصفة ورقة رهان في يد الساسة، ومن ثمة يتحول دوره من الإعلامي النزيه إلى الدعائي الذي يسعى إلى تشكيل رأي عام يحدد توجهه صانعوا القرار، ولذلك وقع التلفزيون في دائـــرة الاتهـــام كونـــه وســـيلة اتصـــالية تهدف إلى تزييف وعي الأفراد إزاء قضايا معينة طبقا لإيديولوجية المهيمن[1].

وتـــتخذ الدعايـــة أساليب مختلفة كالتقديم الخاطئ للحقائق والرقابة على نشر بعض المواد لتحقـــيق هـــدف معين والتركيز على جانب أكثر من جانب آخر في موضوع ما، وتأييد فكرة دون أخرى، واختيار الأقوال لشخص ما من خطبة أو لقاء لجعله جيدا أو سيئا، وإثارة شعور سلبي قوي تجـــاه شخص ما للابتعاد عن قضية ما، وقد يروي الصحفي الدعائي الحقيقة، ولكن في الوقت ذاته يوظفهـــا لصـــالح الدعاية[2]، وحتى الرسائل الثقافية التي يبثها التلفزيون لا تبدو بعيدة عن الإيحاء السياسي قل أو كثر، ولذلك تطرح مشكلة التنمية الثقافية في هذه الوسيلة[3].

وتعتمد الدعاية في التلفزيون بشكل رئيسي على الصورة لما تحمله من جاذبية وسرعة في التأثير والإقناع، وهو ما أشير إليه سابقا، فالدعاية تستخدم الصورة التلفزيونية بطريقة مضللة كتقديم الأعـــداء مـــثلا فـــي صـــورة بشـــعة توحي بالسلبية، بينما تقدم الأصدقاء في صورة حسنة توحي بالإيجابية، كالابتسامة والهدوء...، فهي بذلك مثل الانتقاء في الأخبار[4].

---

(1) -عبد الوهاب الرامي، السلطة الجيوتيلفزيونية، مرجع سابق، ص11.

(2) -محمود شمال حسن، مسألة التضليل في الخطاب التلفزيوني، مجلة الإذاعات العربية، ع1، 2001، ص13.

(3) -جـــون ميرل، رالف لوينشتاين، الإعلام وسيلة ورسالة، ت، سعد خضر العرابي الحارثي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989، ص282.

(4) -المرجع نفسه، ص280.

والدعايـــة عـــن طريق التصوير التلفزيوني مؤثرة جدا، ويتضح ذلك على سبيل المثال من خلال ما يحصل أثناء الحملات الانتخابية، أين يعمد الدعائي إلى إبراز ما يريد هو إبرازه من صور تـــتوافق مع أهدافه المسبقة، ومثال ذلك ما حصل أثناء إحدى الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية حيـــث قام خبراء الحزب الجمهوري في التسويق السياسي -أثناء قيام الرئيس بوش بحملته الدعائية فـــي إحـــدى المـــدن الأمريكية- بإعداد دقيق ومدروس لعناصر الحملة قبل تدخل المترشح، كحشد الجماهـــير وتســـخينهم وإجراء تدريبات للوصول إلى نوع السلوك المنتظر أمام الكمرا، والاختيار المناسب لمكان المترشح...، مما فرض على كمرات التلفزيون عرض الصور الجيدة فقط[1].

وكمـــا أن الأخبار والأقوال قد تكون حقيقية في معظمها، لكن أساليب الدعاية تجعلها مواد مضـــللة تؤثـــر بها على الرأي العام، كذلك أيضا الصورة التلفزيونية هي في أغلبها صور حقيقية، ولكـــن فنـــيات الدعاية في التلاعب بها تحولها عن معناها الحقيقي إلى المعنى المزيف الذي يخدم أهـــداف الدعائيين، ولذلك يصعب في أحيان كثيرة التفريق بين ما هو دعائي وما هو إعلام حقيقي، خاصة إذا تعلق الأمر بعامة المتلقين.

وللكشـــف عـــن التقنـــيات الدعائية في الرسالة الإعلامية، أنشئت معاهد وظهرت دراسات اهتمـــت بمســـألة الدعاية في وسائل الإعلام، كدراسات تحليل المحتوى من أجل تمكين المتلقي من التصدي لمحتويات وسائل الاتصال من هذا النوع[2].

وفي الإعلام التلفزيوني، تصنف البرامج ذات الطابع الفكري التي تعتمد أساسا على الحوار ضـــمن الأنـــواع الدعائـــية أيضا[3]، التي يكمن هدفها الرئيسي في تشكيل الرأي من خلال التأثير المباشـــر على الجمهور، حيث تقدم بطريقة فنية إبداعية، فيكون تأثيرها عاطفيا بالدرجة الأولى[4]، وفـــي العنصـــر الموالـــي نتعرض لطبيعة أو خاصية هذه البرامج وعناصرها وشروطها التي تقوم علـــيها، وبالتالي كيفية تأثيرها على الرأي العام، باستخدام تقنيات العمل التلفزيوني، وذلك ما يميزها على برامج الحوار في وسائل الإعلام الأخرى.

---

(1) -نصر الدين لعياضي، التلفزيون دراسات وتجارب، مرجع سابق، ص129.

(2) -عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص44.

(3) -يذهب إلى ذلك بورتسكي في كتابه "الصحافة التلفزيونية"، ص198-199.

(4) -بورتسكي، الصحافة التلفزيونية، ص192.

2-مفهوم الحوار الإعلامي التلفزيوني:

تعـد برامج الحوار والمناقشات التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيري وبالأخص التلفزيون مـن أبـرز صـور تكوين الرأي العام، حيث أنها تشد انتباه المتلقي بعرضها المتميز للقضايا الذي يـندمج فيه الواقع بالخيال؛ أي تقديم الموضوعات التي لها صلة بأحداث واقعية بصورة فنية تتدخل فـيها تقنيات العمل التلفزيوني، ويتألف الحوار الإعلامي عادة وبشكل عام من عناصر أساسية لكل منها شروط خاصة تقوم عليها، منها ما هو مشترك ويتعلق بالحوار بشكل عام، وكقاعدة أساسية في العلاقـات الإنسـانية، ومـنها مـا هو خاص بالحوار الإعلامي كفن مرتبط أساسا بطبيعة الوسيلة الإعلامية، وفي البداية نعرف الحوار الإعلامي التلفزيوني.

2-1-تعريف الحوار الإعلامي التفزيوني:

قـبل الوصـول إلى صياغة تعريف شامل للحوار الإعلامي التلفزيوني، ينبغي أولا تقديم تعريف لكل واحد من العناصر الثلاثة التي تكونه، وهي: الحوار والإعلام والتلفزيون.

-تعريف الحوار

لغـــة: الحـوار بمعنى الجواب، والتحاور التجاوب، والمحاورة المجاوبة، وتعني مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة[1].

اصطلاحا: هو تبادل الآراء والأفكار، ويكون بين شخصين أو أكثر[2].

فـالحوار إذن هو مشاركة عدد من الأطراف في تناول قضية ما، وغالبا ما تكون وجهات الـنظر مخـتلفة حولهـا، «ومبدأه في ذلك هو "التعاون" في طلب الحقائق والحلول، وفي تحصيل المعـارف واتخـاذ القـرارات وفي التوجه بها إلى العمل»[3]، ويقوم على أساس الحجة والبرهان، وبالتالي هدفه هو الإقناع «فالمحاور عندما يطالب غيره بمشاركته اعتقاداته، فإن مطالبته لا تكتسي صبغة الإكراه، ولا تدرج على منهج القمع، وإنما تتبع في تحصيل غرضها سبلا استدلالية متنوعة،

---

(1) -ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج2، ص1043.

(2) -محمد فريد محمود عزت، قاموس المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، جدة، ط1، 1984، ص110.

(3) -طـه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000، ص38.

تجر الغير جرا إلى الاقتناع برأي المحاور»[1].

-تعريف الإعلام

هـو نشـر الحقـائق والأخـبار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والتلفزيون، وذلك بغية التوعية والإقناع وكسب التأييد[2].

-تعريف التلفزيون

هـو وسـيلة نقـل الصـورة والصوت في وقت واحد بطريق الدفع الكهربائي، وهي أهم الوسائل السمعية البصرية للاتصال بالجماهير عن طريق بث برامج معينة[3].

والتلفزيون كوسيلة إعلامية جماهيرية عد إلى إدراج الحوار والنقاش كونه من أبرز صور تشكيل الرأي العام ولكن بأسلوب خاص يعتمد على تقنيات عدة تشد انتباه المتلقي وتزيد من تأثيرها عليه، فالحوار هنا يأخذ طبيعة الوسيلة الإعلامية.

والحـوار الإعلامي التلفزيوني «هو لقاء هادف بين مقدم البرنامج وضيفه حول موضوع يهم الرأي العام والمشاهدين بالدرجة الأولى، ويقوم على التفاعل المتبادل وفق فنون ومعايير العمل التلفزيونـي؛ بمعـنى أن الأمر لا يقتصر على مجرد توجيه الأسئلة والحصول على إجاباتها، وإنما يشمل كل أدوات التواصل مسموعة ومرئية»[4].

2-2-أنواع الحوار الإعلامي التلفزيوني:

يعـرض الحـوار الإعلامي التلفزيوني في أشكال متعددة من البرامج تصنف على الشكل الآتي:

2-2-1-المناظرات التلفزيونية:

وهـي المناقشـة الثنائية عادة حول موضوع يمثله طرفين من الأطراف يحمل كل منهما

---

(1) -المرجع السابق، ص38.

(2) -أحمـد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب اللبناني، لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1994، ص83-84.

(3) -المرجع نفسه، ص161.

(4) -محمد معوض إبراهيم، برامج الحوار في القنوات الفضائية، الإذاعات العربية، ع3، 2002، ص14.

رؤية ووجهة نظر مختلفة، وقد يلتقيان في الاستديو أو يكون كل منهما في مكان ويكون اللقاء بينهما على شاشة التلفزيون عبر الأقمار الصناعية[1]. وتسلك المناظرة التلفزيونية عادة مسلك الصراع والتصادم في وجهات النظر[2].

2-2-2-الندوات التلفزيونية:

وهي عبارة عن مقابلات جماعية يشترك فيها عدة أشخاص لبحث موضوع أو قضية أو مشكلة معينة من وجهات نظر متعددة أو مختلفة، ذلك أن الموضوع الذي يدور حوله النقاش إما أن يكون موضوعا تختلف فيه الآراء فتعرض متقابلة في البرنامج التلفزيوني وجها لوجه، ويحاول كل طرف إقناع الطرف الآخر، وإما أن يكون موضوعا له عدة جوانب فيعرض كل واحد من المشتركين في الندوة جانبا من الموضوع يكمله الآخر دون اختلاف في وجهات النظر[3]. وعادة ما يحضر في الندوات والمناقشات جمهور من المشاهدين أو المستمعين، ويكون حضورهم إما لمجرد التواجد ومتابعة الحوار والمناقشات فقط، وإما أن يشترك فيها بالفعل ويتم ذلك عن طريق توجيه الأسئلة أو المشاركة بالتعليق وإبداء الرأي فيما يقال، أو إضافة إلى ما قيل بالفعل[4].

2-2-3-المناقشات التلفزيونية:

وهي التي تدور حول موضوع واحد تختلف حوله آراء المشاركين ويحاول كل منهم أن يقنع الآخر بوجهة نظره بعكس الندوات التي قد لا تختلف فيها آراء المشتركين، ويتناول كل واحد منهم جانبا من جوانب الموضوع يكمله الآخر[5].

2-2-4-المائدة المستديرة:

يعتمد هذا النمط على تقديم عدد من الضيوف حول مائدة مستديرة في موقف يتبادلون فيها الأفكار والآراء حول موضوع يهم الجماهير، وتعتمد على تلقائية المشتركين عند طرح الآراء، ولا يوجد وقت محدد لكل مشترك، وأحيانا لا يكون هناك تحديد للموضوعات الفرعية التي يتطرق إليها النقاش، وكذلك ليس من الضروري طرح حلول للمشكلات المثارة، وإنما يكتفي بإثارة اهتمامات

---

(1) -كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج للراديو والتلفزيون، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ص273.

(2) -بورستكي، الصحافة التلفزيونية، مرجع سابق، ص199.

(3) -محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، دار الفكر العربي، القاهرة، ص201.

(4) -كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج، ص273-2740

(5) -المرجع نفسه، ص271.

الجماهير بأهمية المشكلة والدعوة إلى التفكير في حلول خاصة بها[1].

ومـــا يمكـــن أن نلاحظه، هو أن هذه التصنيفات قامت إما على أساس عدد المشاركين في الحـــوار، وإمـــا على أساس الموضوع المعروض للنقاش، وما إذا كان يحتمل الاختلاف والتعارض فـــي وجهـــات الـــنظر، أو أنـــه يعرض فقط للتحليل والتفسير بغرض توصيل المعلومات والحقائق للمشـــاهدين، مـــن دون اخـــتلاف في الآراء، لكن مع تعددها نجد أن هناك تداخلا فيما بينها، مما يصـــعب معـــه أحيانا تمييزها عن بعضها، وترجع بعض أسباب ذلك إلى صعوبة التحكم في مادة الحـــوار، فقد تختلف الآراء في الندوات التفزيونية، فلا يمكن أبدا أن تسير على وتيرة واحدة، بحيث لا يمكن ألاّ تختلف وجوهات نظر المشاركين على الإطلاق، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الأشكال تعـــتمد جلها على النقاش في معالجة القضايا، وهنا يكمن خلط في التصنيف من خلال وضع صنف المناقشـــات التلفزيونية وكذلك صنف المائدة المستديرة، لأن جل البرامج الحوارية تقريبا تأخذ عادة شكل المائدة المستديرة، إضافة إلى أن هذه التسميات قد تختلف من بلد إلى آخر.

وتصـــنف الأحاديث التلفزيونية ضمن البرامج الحوارية، وهي تعتمد على شخصية واحدة تـــنقل وجهـــة نظـــرها حـــول موضوع ما إلى جمهور المشاهدين[2]، لكن ما يهم هنا هو البرامج الحواريـــة التي يتعدد فيها المشتركون وبالتالي تتعدد فيها الآراء وتختلف حول موضوع ما، وتكمن أهميـــتها فـــي أنها تساعد المتلقي على تكوين رأي من خلال تقلب وجهات النظر وما ينتج عن ذلك من هدم وبناء للآراء وتوالد للأفكار، مما يؤدي في النهاية إلى انتقاء أقوى الآراء وأصوبها.

ومـــن هنا تكون البرامج الحوارية الفكرية «في موقع قريب من العلم وقريب جدا من علم الاجـــتماع»[3]، فهي تتابع مختلف القضايا الاجتماعية وتحاول تفسيرها من خلال تطورها وتفاعلها الزماني والمكاني، ولكن هدفها هو التأثير المباشر على الجمهور من خلال التلفزيون والآليات التي يستخدمها لتحقيق ذلك.

ويعتمد الحوار التلفزيوني بالأساس على عنصر الارتجال، وينطبق ذلك على مدير الحوار، كما ينطبق على المشاركين فيه، فالبرامج الحوارية على اختلاف أنواعها تقع ضمن أنماط النصوص

---

(1)-سعيد محمد السيد، حسن عماد مكاوي، الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999، ص304.

(2) -محمد معوض إبراهيم، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، مرجع سابق، ص200.

(3) -بوريتسكي، الصحافة التلفزيونية، مرجع سابق، ص192.

غـــير الكاملـــة في الكتابة التلفزيونية، فهي لا تتطلب التسجيل الكامل لما يقوله المتحاورون، وإنما يحـــدد فقط الهيكل العظمي أو المنهج العام الذي يسيرون عليه أثناء البث المباشر، هذا الأخير الذي يـــبرز نمط آخر للحوار قوامه العفوية والتلقائية التي تقوي درجة اهتمام المشاهد وتشركه نفسيا في البرنامج، مما يجعله في الأخير يحدد موقفه من موضوع النقاش، ولا يكون مجرد متفرج سلبي[1].

ومـــا يمـــيز الحـــوار الإعلامـــي التلفزيوني هو كيفية تقديم المادة الإعلامية، حيث تتدخل عناصر عديدة في تأليف البرنامج الحواري،من تحرير،وإعداد،ومونتاج،وزوايا تصوير .... كل تلك الوســـائل والتقنـــيات تجعـــل البرنامج ذو طبيعة مزدوجة بين التحليل المنطقي في معالجة ظاهرة حقيقـــية، وبين الصفة الدرامية التي تعكسها تقنيات التصوير والتقديم، وتشترك في ذلك كل الأنواع التلفزيونية وليس البرامج الحوارية فحسب.

ويـــتدخل عامل الزمن كعنصر أساسي في توجيه وتحديد سير الحوار، واعتبر ذلك مشكلة من نواحي كثيرة، وهي مرتبطة بالتلفزيون بوجه عام، فهو أسير الوقت، حيث يعمل في الزمن أكثر مـــنه فـــي المســـاحة، فالـــبرنامج التلفزيوني الذي يظهر في وقت محدد على سبيل المثال لا يسمح للمشـــاهد بانـــتقاء أجزاء محدودة منه، أو استرجاع بعض ما شاهده، وإن حل المشكلة نسبيا جهاز الفيديو المسجل[2].

وتـــبرز هـــذه المشكلة في البرامج الحوارية، حينما يمنح للمتدخل وقت قصير لإبداء رأيه، ممـــا يضـــطره إلى القيام باختزالات وعدم إعطاء التوضيحات الكافية لوجهة نظره، وهنا نعود إلى نقطـــة ســـابقة فيما يخص طبيعة التلفزيون وكيف يرتبط بالسرعة، وبالتالي هو غير مناسب للتعبير عن الفكر والرأي في أحيان كثيرة، وهو أي الفكر بعكس ذلك يتطلب وقتا مناسبا وكافيا.

---

[1] -المرجع السابق، ص200-201.

[2]-جون ميريل، الإعلام وسيلة ورسالة، مرجع سابق، ص104.

2-3-عناصر الحوار الإعلامي التلفزيوني:

يتألف الحوار الإعلامي التلفزيوني من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: مدير الحوار، وضيوف الحوار، وموضوع الحوار، ولكل من هؤلاء شروط أساسية وفيما يأتي تفصيل ذلك:

2-3-1-مدير الحوار:

أو مقـدم الـبرنامج، وهو الشخص الذي يتولى تقديم الموضوع وطرحه للمناقشة، وتقديم المشاركين في الندوة وتنظيم مناقشتهم بشكل يؤدي إلى استيفاء الموضوع وتغطية كافة جوانبه، وهو المسـؤول كذلـك عـن إعطاء المشاركين فرصا متساوية لإبداء وجهات نظرهم، ويتولى إيضاح وتفسـير مـا قد يأتي على لسان المشاركين من عبارات أو مصطلحات لا يفهمها إلا المتخصصون فقط، كما أن عليه أن "ينوب" عن الجمهور المتلقي في توجيه الأسئلة التي قد تطرأ على تفكيرهم أو تنبثق من أحاديث المشاركين في الحوار[1].

وللصـحفي التلفزيونـي عموما، ومقدم البرامج الهامة أو ذات الصلة باهتمامات الجمهور بالخصـوص مكانـة متميزة واثر كبير في نفس المشاهد، فمخاطبة الجمهور بشكل مباشر وظهوره المسـتمر علـى الشاشـة وكثرة وأهمية المعلومات التي يقدمها كل ذلك أعطى مزيدا من الأهمية والسـلطة للصحفي التلفزيوني، وبالأخص اللامعين منهم الذين يألفهم الجمهور ويحظى بثقتهم أكثر مـن المسـؤولين السياسـيين أحيانا، ولذلك يحرص التلفزيون على انتقاء الذين يتميزون بمؤهلات صـوتية ومظهرية معينة، كما يشجع "نظام النجومية"؛ أي الشخصيات اللامعة التي تجتذب جمهورا منتظما[2].

هـذا عن أهمية المذيع التلفزيوني بوجه عام، وبالنسبة لمقدم النقاش والحوار فقد تم تحديد عدد من الشروط تمكنه من القدرة على إدارة مثل تلك البرامج وأهمها:

-شروط متعلقة بشخص مدير الحوار: وهي:

- أن يكـون مقبولا لدى الجمهور فلا يفرض فرضا عليهم ويتعلق ذلك على سبيل المثال بطبيعته النفسية، فلا يكون عبوسا أو متصنعا أو مغرورا، وفي المقابل أيضا لا يكون في تواضع مفرط

---

[1]-كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج، مرجع سابق، ص277.

[2] -جون ميريل، الإعلام وسيلة ورسالة، مرجع سابق، ص106.

لأن كل ذلك يؤثر سلبا على الحوار، سواء من جهة ضيوفه أو المشاهدين له[1].

- أن يكـون ذو ثقافـة معرفـية واسعة، وبالأخص حول الموضوع الذي يناقشه، إذ عليه أن يلم بجمـيع جوانبه ولا يكفي ذلك وحده، بل يجب أن يكون لديه قوة إدراك أي موهبة تجعله يعرف جيدا كيف يختار الموضوع المناسب للبرنامج، وكذلك قوة إدراك نفسية تجعله يعرف جيدا كيف يختار الأشخاص المناسبين لمناقشة الموضوع[2].

- أن يكون ذو خبرة في مجال الحوار التلفزيوني، بحيث تكون له القدرة في التعامل مع التلفزيون كوسـيلة مرئـية تعتمد على الصوت والصورة، والحركة واللون، وهي عوامل مهمة في نجاح الحوار[3].

-شروط متعلقة بمدير الحوار من جانب إدارة الحوار نفسه وأهمها:

- الإنصـات والتركـيز على إجابات الضيف وكلامه، حتى يتمكن من التقاط الأفكار التي تثري الموضـوع وتجـذب انتـباه المشـاهدين وتثـير اهتمامهم، وتساعده أيضا على تحليل الوقائع والاسـتنباط والاسـتنتاج، مع أهمية توازنه واعتداله وعدم انفعاله، أو تحيزه لفكرة معينة، لأن الانفعـال الـزائد أو المصـطنع أو المبالغ فيه يؤدي إلى انحراف الحوار عن هدفه الأساسي، ويؤدي إلى ضياع الأفكار المرتبطة به[4].

- يجـب أن تكون له القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يطرح من نقاط جديدة، حيث يفترض فيه أن يكـون شخصـا ذو مخيلة واسعة تساعده أن يضع نفسه مكان المشاهدين، وتساعده أيضا على اختيار ما يجب أن يعلق عليه وما يتغاضى عنه[5].

- علـى مديـر الحـوار أن يراعـي ضـرورة المساواة بين المشتركين، وتهيئة الفرصة أمامهم ومساعدتهم على الإدلاء بآرائهم ، ويمنحهم الثقة والراحة ويبعد عنهم الخجل أو القلق، وعليه أن يحـول دون طغيان متحدث على آخر، أو تشابك الأحاديث واضطراب عرض الآراء، ويحول أيضـا دون خروج المتحدث عن الموضوع الأصلي إلى قضايا وموضوعات ثانوية أو جانبية.

---

(1) -محمد كامل عبد الصمد، التلفزيون بين الهدم والبناء، دار الدعوة، الإسكندرية، ط2، 1993، ص158-159.

(2) -بوريسكي، الصحافة التلفزيونية، مرجع سابق، ص199.

(3) -محمد معوض إبراهيم، برامج الحوار في القنوات الفضائية، مرجع سابق، ص17.

(4) -محمد كامل عبد الصمد، التلفزيون بين الهدم والبناء، مرجع سابق، ص157.

(5) -المرجع نفسه، ص15.

ويكون ذلك بأسلوب لبق ومهذب[1].

- تتطلب إدارة الحوار وتوجيهه من المحاور حصيلة لغوية والقدرة على توظيفها في السياق المطلوب، وفي هذا الجانب كذلك يتطلب منه الابتعاد قدر الإمكان عن الاصطلاحات المجردة مثل: متحرر، رجعي، متطرف، أصولي، اشتراكي، ديمقراطي... إلخ. كون هذه المصطلحات تفتقر إلى مدلول عام متفق عليه، وإن كان لابد عليه من استخدامها، فعليه أن يوضح مدلوله، ويستخدمها في نطاق ضيق[2].

- على المحاور أن يتحرى الدقة في طرح الأسئلة وتدقيق معناها، فمضمون السؤال وأسلوب توجيهه ومدى ملاءمته لموضوع الحوار وما يحققه من تفاعل وتواصل ظاهر بين كل من مقدم البرنامج وضيفه، كل هذه الأدوار تتطلب جانبا إبداعيا يجذب انتباه جمهور المشاهدين، ويثير اهتمامهم ويشبع فضولهم، ولذلك على المحاور أن يحرص على ربط الأسئلة بموضوع النقاش وأن يتجنب الأسئلة المركبة أو المزدوجة التي تتضمن أكثر من سؤال في صيغة واحدة، ففي ذلك أثر سلبي على الحوار، فقد يجيب الضيف على جزء من السؤال وينسى الإجابة على الجزء الآخر منه، وعليه أيضا أن يتجنب الأسئلة المغلقة التي يمكن الإجابة عليها بنعم أو لا فقط، فتفتقد بالتالي إلى المعلومات[3].

- يجب أن يتخذ كل من المنتج وقائد المناقشة القرار مقدما حول مدى الالتزام بالتنوع والإثارة عند عرض الموضوع من خلال الترويج للآراء المتعارضة أو للآراء المتوافقة، وأن يتم توزيع عناصر الموضوع على سلسلة من الأسئلة المفتوحة التي تتيح حرية المشتركين في عرض وجهات نظرهم الخاصة، ويتم كتابة المقدمة والخاتمة وملخص أهم الآراء التي أثيرت خلال البرنامج[4].

هذه من أهم الشروط التي على مقدم البرنامج أن يلتزم بها أثناء إدارته للحوار التلفزيوني، لكن هل باستطاعته الالتزام فعلا بهذه الشروط؟ خصوصا ما تعلق منها بمسألة عدم التحيز لأحد الأطراف المشاركة وإعطائهم فرصا متساوية للحديث وتعبير كل منهم عن رأيه بصورة كاملة وواضحة؟

---

(1) -كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج في الراديو والتلفزيون، مرجع سابق، ص281.

(2) -جون ميرل، الإعلام وسيلة ورسالة، مرجع سابق، ص296.

(3) -محمد معوض إبراهيم، برامج الحوار في القنوات الفضائية، مرجع سابق، ص15.

(4) -سعيد محمد السيد، حسن عماد مكاوي، الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، مرجع سابق، ص308.

إن الصحفي بوجه عام لا يمكن أن يتحرر من ميولاته الشخصية أو من ضغوط المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، ولذلك يلح الباحثون في مجال الاتصال على ضرورة القيام بدراسات حول الإعلاميين، وذلك من خلال النظر في تأثير عوامل عدة، كالخلفية العائلية والتكوين الصحفي ومحيط العمل وحجم المؤسسة الإعلامية ونوعية ملكيتها، فكل ذلك يؤثر على سلوكاتهم وقيمهم المهنية[1].

ففي مجال تقديم البرامج على سبيل المثال يذكر "بيار بورديو" سلسلة من عمليات الرقابة على مستوى مقدم البرنامج مثل التدخلات القسرية وطرح الموضوع والإشكالية واحترام قاعدة اللعبة وتنظيم الكلام وتوزيع الإشارات واللغة اللاواعية والطريقة في طرح الأسئلة والقول وتوزيع وقت الكلام والطريقة المستخدمة في الضغط على المتحاورين والمقاطعة في الكلام وكيفية اختيار الأشخاص والمحادثات التحضيرية مع المشاركين...[2].

وتتضح ذاتية الصحفي أكثر إذا كان ذو ميول سياسية أو اتجاهات مذهبية، ولذلك أصبح الحديث عن موضوعية الصحفي وحياده أشبه بخرافة عند البعض، أما الذين يزعمون أو يؤمنون بإمكانية تحققها فهم سرعان ما يقرون بالعقبات التي تحول دون الوصول إلى هذا المقصد[3].

فلا يمكن للصحفي التلفزيوني أن يتجرد بالفعل من ذاتيته المحكومة بخلفياته الأسرية وطبيعة تنشئته الاجتماعية واتجاهه التعليمي والثقافي...، لكن لا يفهم من ذلك أيضا أن الذاتية تعني التحامل وتحريف المعلومات والآراء والتلاعب بها خدمة لسلطة أجهزة الإعلام. وما نستنتجه هو أنّ الموضوعية لا تعني الحياد أو التجرد من الذاتية، وإنما تعني العمل من أجل الحقيقة.

2-3-2-ضيوف الحوار

في برامج الحوار التي تقوم على تعدد الآراء واختلافها يشترط أن لا يقل عدد المشاركين عن شخصين، وأن لا يزيد عن أربعة أشخاص، وتحديد العدد على هذا النحو يعود إلى ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركين ليعبروا عن آرائهم، وإتاحة الفرصة للجمهور في أن يتابع الآراء المتباينة

---

(1) -محمد قيراط، أهمية رجل الإعلام في عملية الاتصال والحاجة إلى دراسته، المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ع3، 1989، ص57.

(2) -علي سالم، القمع الرمزي، مرجع سابق، ص7.

(3) -جون ميريل، الإعلام وسيلة ورسالة، مرجع سابق، ص289-293.

ويوازن بينها، بدلا من إرباكه وتشويش أفكاره بعدد كبير من الأشخاص والآراء المختلفة[1]، وهناك عدد من الشروط متعلقة بضيوف الحوار وهي:

أن يكـون الضيف على دراية وعلاقة بموضوع الحوار، لأن هذه البرامج تعتمد على حوار الـرأي الـذي يستهدف التعرف على رأي ضيف البرنامج في القضية المطروحة، ولا رأي لمن لا علـم له بهـا[2]، وقـد اختلفت الآراء بشأن هذا الشرط، وما إذا كان علم الضيف بالموضوع يعني تخصصـه فيه، وبالتالي ما لديه من خبرة بالموضوع تؤهله للحديث فيه، وتوصيل الحقائق للناس، وهو هدف الحوار بشكل عام، أو أن يكون على علاقة بالموضوع، ولكن ليس من أهل التخصص، وهـنا يختـار على أساس الشهرة[3]، وفي الواقع يفضل أهل الاختصاص وقد يكونون ذوي شهرة، لكـن عـند مناقشـتهم للموضـوع علـيهم أن يقدمـوا رأيهم بشكل مبسط ليفهمهم المشاهد، لأن المتخصصـين عـادة ما يستعملون مفاهيم أو مصطلحات لا يفهمها الناس، وعلى مقدم البرنامج أن يسـاعد ضـيفه على ذلك، كما يجب أن يكون الضيف قادرا على مواجهة الجمهور عبر التلفزيون وعلى المباشر، أما اختيار الضيف على أساس الشهرة فحسب، وهذا ما تعتمده أغلب وسائل الإعلام وبـالأخص الـتلفزيون، فإنه لا يمنح المشاهد المعلومات والحقائق اللازمة لإقناعه، وبالتالي تكوين رأي سـليم بشـأن الموضوع، أضف إلى ذلك أنه في هذه الحالة كثيرا ما يصبح الشخص المتحدث (المشهور) أكثر أهمية من حديثه؛ أي أن المصدر أهم من الرسالة[4].

وتوجد شروط أخرى مهمة هي من أخلاقيات الحوار بشكل عام، وهي[5]:

- أن يكـون المـتحاورون مـتقاربون معرفة ومكانة، حتى لا يحصل استعظام أو استحقار أحد الأطراف للآخر، فيضعفه عن القيام بحجته.
- أن يمهل كل واحد منهم خصمه حتى يسوي مسألته، كي لا يفسد عليه توارد أفكاره وحتى يفهم مراده من كلامه، كل لا يقوله ما لم يقل.
- أن يتجنـب كـل منهم الإساءة إلى الآخر بالقول أو الفعل، بغية إضعافه عن القيام بحجته، ومن ذلـك قلـة الإصـغاء إلـيه والسـخرية منه وتخجيله بفضح عيوبه، وتشنيعه بالقدح في كلامه والتطاول عليه بالتنقيص والشتم.

---

[1]-كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج، مرجع سابق، ص275-276.

[2]-محمد معوض إبراهيم، برامج الحوار في القنوات الفضائية، مرجع سابق، ص16.

[3]-كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج، مرجع سابق، ص276.

[4]-جون ميريل، الإعلام وسيلة ورسالة ، مرجع سابق، ص300.

[5]-طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مرجع سابق، ص74-75.

- أن يكون قصد المتحاورين هو الإشراك في إظهار الحق والاعتراف به.
- أن يتجنب محاورت من ليس مذهبه إلا المضادة، لأن من كان هذا مسلكه لا ينفع معه بالحجة.
- أن لا يقوم الحوار على الصراخ أو الصوت العالي، وإنما على إقناع المشاهدين بالمعلومات الآراء التي تقدم في هدوء وإيناس وسلاسة[1].

2-3-3-موضوع الحوار:

يقوم الحوار التلفزيوني على عرض موضوع النقاش، سواء أكان سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وأهم ما ينبغي العناية به عند اختيار هذا الموضوع هو إدراك مدى أهميته بالنسبة للجمهور، ومدى اهتمامهم به، وكلما اتسعت قاعدة الاهتمام وازداد عدد المشاهدين، كلما كان نجاح البرنامج ممكنا، وأهمية الموضوع بطبيعة الحال تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لآخرى، كذلك تناقش المواضيع التي لا تحظى بتأييد الرأي العام لعدم وضوح أثرها ونتائجها ودلالتها بالنسبة للجمهور.

والجانب الآخر المهم عند اختيار الموضوع هو معرفة طبيعته وإمكانية مناقشته من زوايا مختلفة واحتمال تعدد الآراء فيه، أو اختلاف وجهات النظر حوله؛ أي ينبغي أن يكون الموضوع قابلا للمناقشة[2].

ولا يعني هذا أن البرامج التلفزيونية الحوارية تراعي كلها هذه الشروط عند اختيار موضوع المناقشة، فهي كثيرا ما تسير في طريق الدعاية في معالجة العديد من القضايا، وخصوصا السياسية منها، وتحاول خلق وإثارة اهتمام الجمهور بها، وإن كانت في الحقيقة لا تهمه، وهذا ناجم عن مشكلة طالما أثيرت بشأن وسائل الإعلام عموما وبشكل خاص التلفزيون، وتتمثل في سيطرة المعلنين التجاريين والحكومات ورجال الدعاية على هذه الوسائل وتحكمهم في مضامينها واتجاهاتها.

هذه هي أهم العناصر التي يرتكز عليها الحوار التلفزيوني، ونجاحه لا يتوقف عليها فحسب، وإنما تشترك عناصر أخرى عديدة في إنجازه، ليقدم في صورة جيدة وكاملة، وهنا تكمن أهمية الحديث عن الصياغة الفنية للحوار عن طريق تقنيات العمل التلفزيوني، فيقدم ما هو واقعي بأسلوب فني تصويري، وتلك هي طبيعة التلفزيون، وذلك ما يتبين في العنصر الموالي.

---

(1) -محمد معوض إبراهيم، برامج الحوار في القنوات الفضائية، ص17.

(2)-كرم شلبي، المذيع وفن تقديم البرامج، ص274-275.

3-تقنيات العمل التلفزيوني في برامج الحوار

تـؤدي العناصـر التقنـية في التلفزيون أدوارا مهمة في تدعيم نصوص البرامج وتقديمها بشـكل فني إبداعي له مغزى وتأثير في نفس المشاهد، فعمل الكاميرا والإضاءة والصوت والديكور ... لـيس عملا ماديا فحسب، وإنما هو عمل له دلالاته التعبيرية المدعمة للنص، فأصبح هناك ما يسمى بلغة الكاميرا والإضاءة الإبداعية وفاعلية الصوت... ويتجسد ذلك عن طريق فنون الإخراج والمونتاج...

ويخـتلف العمـل الفني لهذه التقنيات حسب أنواع البرامج التي ينتجها التلفزيون، فالبرامج الإخـبارية والحوارية والتعليمية أي ذات النصوص غير الكاملة تختلف من ناحية العرض الفني أو الإخـراج عـن البرامج ذات النصوص الكاملة كالدراما التلفزيونية التي تعرض في شكل تمثيليات ومسلسـلات، هـذه الأخـيرة التي تقوم على التخطيط المسبق ووفقا لما يريده المخرج، بينما تسير الأولى وفقا لما يجري، وتكمن الجوانب الفنية والإقناعية لتقنيات العمل التلفزيونية في برامج الحوار من خلال ما يأتي:

3-1-عمل الكاميرا:

لا تقتصـر الكامـيرا التلفزيونية في عملها على نقل الصورة فحسب، وإنما تحرص على إعطاء هذه الصورة دلالة ومغزى معين من خلال أساليب الإقناع المتعددة التي تعتمدها، ومن ذلك الـتحكم فـي شـكل وحجـم الصورة التي تعرض على الشاشة، وإبراز طبيعة العلاقة بين مختلف العناصـر المرئية، وكل ذلك هو عبارة عن "أسلوب للتعبير عن الواقع كما جرى أمام الكاميرا في لحظة ما أو كما يجري أمامها في نفس اللحظة التي نراه فيها"[1].

ويـتوقف نجـاح الكامـيرا فـي الوصول إلى صياغة صور مقنعة ومؤثرة على الإعداد والترتيب الجيد للقطات «واللقطة هي الوحدة الأساسية للمشهد، حيث تسبقها وتلحقها لقطات أخرى، فتكون مع بعضها وحدة متكاملة»[2]. وتتنوع اللقطات حسب الغرض المطلوب؛ فهناك اللقطة البعيدة واللقطة المتوسطة واللقطة القريبة ولكل منها معنى خاص كما يأتي:

---

[1] -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإنتاج، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ص65.

[2] -المرجع نفسه، ص67.

-اللقطة البعيدة:

تستعمل كلقطة افتتاحية أو تأسيسية في بداية المشهد لتوضيح المكان الذي يتم تصويره وهي هامة وضرورية لإبراز الفكرة العامة، وكمدخل مطلوب للتمهيد لفكرة البرنامج[1].

-اللقطة المتوسطة:

وتركز أساسا على الحجم دون البيئة المحيطة، وبذلك يكون الجسم هو محور الاهتمام ومركزه بالنسبة للمشاهد، وتستخدم استخداما فعالا في إبراز العلاقات بين الأشخاص، ولكنها لا تحقق التركيز النفسي الذي تحققه اللقطة القريبة[2].

-اللقطة القريبة:

تقرب هذه اللقطة الشيء الذي يراد التركيز عليه، وتبعد الأشياء الأخرى المحيطة وجعلها خارج حدود الصورة، فهي تظهر الشيء كبيرا واضحا، وهي مهمة جدا في التلفزيون نظرا لحجم الشاشة الذي يتطلب عددا قليلا من العناصر على عكس السينما، وذلك حتى يتسنى للمشاهد متابعة واستيعاب ما يراه في يسر وسهولة، كما أنها تكرس الاهتمام في التركيز على شيء معين، ويشير استخدامها عند محاولة التأكيد أو إيضاح العوامل النفسية ومدى انفعال نجم البرنامج، ولذلك تسمى بلقطة رد الفعل، وتستخدم أيضا بهدف الإقناع أو إظهار أهمية اكسسوار معين تكون له علاقة بموضوع البرنامج[3].

وللقطة القريبة أو الكبيرة أهميتها في برامج الحوار وغيرها من البرامج التي تحتاج إلى إبراز المشاعر والعواطف والمواقف الذهنية والانفعالات سواء بالنسبة للمشاركين أو لمدير الحوار، ومن الشروط الأساسية لاستخدامها أن تتوجه الكاميرا إلى الشخص الذي سيقع عليه التأثير في اللحظة المناسبة قبل ظهور الانفعال، وعدم إغفال المتحدث أو مصدر الفعل، كما يجب مراعاة

---

(1) -منى الحديدي، اللقطة، الإذاعات العربية، ع2، 2000، ص101.
-محمد معوض، المدخل إلى فنون الإعلام التلفزيوني، مرجع سابق، ص92.

(2) -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج، مرجع سابق، ص73.

(3) -بوريتسكي، الصحافة التلفزيونية،مرجع سابق، ص41.
-محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني،مرجع سابق، ص98.

السياق الذي توضع فيه وفي إطار الحدث أو الموقف الذي تعبر عنه، واللحظة التي يجري فيها[1].

وهـــناك أنـــواع أخرى عديدة من اللقطات كاللقطة الثنائية، واللقطة الثلاثية، ولقطة الكتف. ولقطـــة نصفية حتى الصدر، ولقطة متوسطة حتى الركبتين، واللقطة العكسية... وتستخدم أكثر في الأعمال الدرامية.

ومن العناصر الهامة أيضا في لغة الكاميرا هي "الزاوية"؛ أي مكان الكاميرا بالنسبة للشيء الذي يتم تصويره، وكل زاوية تحمل معنى للمتفرج مختلفا عن الآخر، واهم أنواع الزوايا هي[2]:

-**لقطـــة مســـتوى العين**: تكون الكاميرا على مسافة خمسة أو ستة أقدام من الأرض، أي علـــى نفس مستوى عين شخص عادي ينظر إلى الشيء المصور، وهي تعتبر اللقطة ذات الزاوية القياسية بالنسبة لبقية الزوايا.

-**لقطـــة الـــزاوية السفلى**: تكون فيها الكاميرا أسفل الشخص المصور لتظهره أكثر طولا وجلالا وقوة.

-**لقطة الزاوية العليا**: تنظر إلى الشخص من أعلى لتقزّمه وتجعله أقل من حجمه الطبيعي، ولتظهره في موقف ضعيف.

وتوجـــد أيضا اللقطة المعكوسة التي يتم تصويرها من الجانب المقابل للقطة سابقة كاللقطة المتطابقة التي تأخذ فوق الأكتاف في برامج المقابلات، وتشعر المشاهد بإحساس عكسي أو مضاد. كمـــا توجـــد أيضا اللقطة المائلة، وتكون بوضع الكاميرا في موضع مائل مع توجيهها إلى أعلى أو إلـــى أســـفل، وتستخدم في حالات قليلة كالتعبير عن الحالات الذهنية المفاجئة، أو تستخدم في تنفيذ بعض الإعلانات التجارية، حيث تلفت النظر وتجذب الاهتمام[3].

ومـــن كل هذه الأصناف نجد أن برامج الحوار والمناقشات تعتمد أساسا على لقطة مستوى العين أو النظر، لأنها تمثل وجهة النظر العادية في رؤية الأشخاص في المنظر، بينما تستخدم لقطة الـــزاوية العلـــيا أو الزاوية السفلى على سبيل المثال بصورة أكثر في الأعمال السينمائية والدرامية؛ لأنهـــا تبحث عن التأثير المضاعف في نفس المشاهد، لأن الكاميرا في هذا المجال بالأخص تحاول

---

(1) -كرم شلبي، الانتاج التلفزيوني، مرجع سابق،ص74-75.

(2) -منى الحديدي، اللقطة، مرجع سابق، ص103.

(3) -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج، مرجع سابق، ص79.

أن تلمح الدلالات النفسية والمعرفية التي يحاول النص أن يبرزها قدر الإمكان.

وعن طريق الحركة الناتجة عن توالي اللقطات المتغيرة في أحجامها وفي زوايا التقاطها. أصبح بإمكان السينما والتلفزيون التحكم في إيقاع الأفلام أو البرامج التلفزيونية بالإبطاء أو الإسراع، فتوالي اللقطات القصيرة ينتج عنه إيقاع سريع، وتوالي اللقطات الطويلة ينتج عنه إيقاع بطيء، أما تنوعها فينتج عنه إيقاع عادي، ويقوم ذلك على اعتبارات درامية، ويمكن أيضا من خلالها التحكم في التوقيت وتجاوز كافة الأزمنة الضعيفة التي لا فائدة منها، فالمخرج يختار ما يبدو ملائما وكافيا للتعبير عن رؤيته، ولابد أن يتم ذلك في زمن محدد هو زمن الفيلم أو التمثيلية أو البرنامج «فمهما طال الزمن الحقيقي للأحداث، فإن خاصية العرض عن طريق المحطات المتتالية قد أتاحت بشكل مقنع إمكانية استيعاب كل هذه الأزمنة في فترة زمنية محددة، وفي إطار من الحركة المستمرة المتدفقة»[1].

وفي برامج النصوص الغير كاملة، يعتمد الأمر على قدرة المخرج ومعرفته في كيفية اختيار اللقطات، وفي أي موضع تستخدم، وفي أي توقيت من خلال قرارات فورية على الهواء، والتي تعرف بالقرارات الطائرة[2].

3-2-عمل الإضاءة:

ليست الإضاءة مجرد أداة لتمكين الكاميرا من التصوير فقط، بل إنها تؤدي دورا إبداعيا وتفسيريا هاما بالنسبة للمشاهد، كخلق الإحساس بالوقت والزمن الذي تجري فيه الأحداث وتدعيم القيم الدرامية وإبراز موضوع القصة ولونها، فالقصص التراجيدية تحتاج إلى أضواء وظلال شاحبة، بينما تحتاج القصص الكوميدية إلى أضواء ساطعة مبهجة، وإظهار جوانب معينة من المنظر وإبرازها والتأكيد على وجودها أو أهميتها، أو إخفائها والتقليل من أهميتها، وعدم الإحساس بوجودها[3].

وتوجد عدة أنواع للإضاءة، وكل نوع منها يؤدي وظيفة خاصة من أهمها[4]:

---

(1) -محمود سامي عطا الله، الحركة، الإذاعات العربية، ع3، 2000، ص73.

(2) -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج، مرجع سابق، ص305، 331.

(3) -المرجع نفسه، ص147-149.

(4) -محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، ص26-27-28.

-الإضاءة العامة في الأستوديو:

وهـــي الإضاءة الشاملة غير المركزة على شيء معين في المنظر، وتسمح بظهور الأفراد والأشـــياء دون تأثـــير فني معين، وتكون إضاءة عامة أساسية بالقدر الضروري لتشغيل كاميرات الأســـتوديو، ويجـــب أن يكون ضوءها مسطحا ومتساويا وناعما، ولا تسبب ظلالا حادة، وليس لها نوع أو اتجاه، ولكن مجرد حدّ أدنى للشدة، وهي الإضاءة الخاصة بالتلفزيون دون غيره.

-الإضاءة الرئيسية:

وهـــي شـــديدة التوجـــيه تنشئ مساحات ذات قمم ضوئية عالية، وتلقي ظلالا وتبرز شكل الأشياء وهي المصدر الرئيسي لإضاءة أي مساحة معينة.

-الإضاءة التأكيدية أو المحددة:

وتتبعـــث من مصادر ضوئية مركزة، وتستهدف التأكيد أو التركيز على بعض الأشخاص دون غيرهم أو ديكور معين أو قطعة أكسسوار معينة...

وهـــناك أيضا الإضاءة الأمامية التي تواجه المنظر أو الأشخاص أو الديكورات والإضاءة الخلفـــية التي تنبع من مصدر المركز خلف الشخص أو الديكور بالنسبة للمنظر العام خلفه، وإضاءة العيـــن وهـــي إضـــاءة خاصة توضع بحيث تنعكس صورتها في عين الشخص، وتستخدم فقط في اللقطات القريبة، وتعطي الحيوية بإضافة البريق إلى العين...

ويجـــب أن تـــتفق شدة الإضاءة ونوعيتها مع اللقطات والمشاهد المطلوبة وأن لا تعترض طـــريق الكاميرات أو المكروفونات أو المشاركين في البرنامج التلفزيوني، لأن سوء الإضاءة يمكن أن يفســـد المشـــاهد واللقطات، ولذلك فهي تحتاج إلى مهارة فائقة من موزعها الذي غالبا ما يواجه صعوبات خلال عملية التصوير التلفزيوني[1].

3-3-عمل الصوت

أهمـــية الصـــوت في التلفزيون تكمن في كونه خاصية من خصائصه، فهو وسيلة سمعية بصرية تعتمد على الصوت والصورة، وهو الذي يعطي للصورة حيويتها والاستغناء عنه يكون في

---

[1] -المرجع السابق، ص62.

حـــدود ضـــيقة حين يكون للصمت دلالة في التعبير والتفسير والإقناع أقوى من استخدام الأصوات نفســـها، وتـــبدو أهميته على وجه الخصوص في برامج الأحاديث والحوار التي تقوم على الصوت بالدرجـــة الأولى ثم المرئيات في المرتبة الثانية، ويتكون الصوت في التلفزيون من الكلمة المنطوقة والمؤثـــرات الصـــوتية والموسيقى، ومن الضروري أن يكون اختيار هذه الأصوات مناسبا للغرض الـــذي تستخدم من أجله، حتى تؤدي دورها في خدمة المرئيات على الشاشة، ويقوم ذلك على جملة مـــن القواعد أهمها: أن لا يختلف معنى الصورة على الشاشة عن الصوت المصاحب له، كذلك في علاقة الصوت باللقطات، حيث يتطلب أن يصاحب اللقطة القريبة صوتا يتطابق مع درجة قربها من المشـــاهد، أما اللقطة البعيدة فيكون الصوت مناسبا لطبيعتها، حيث تظهر فيها المرئيات على مسافة بعيدة[1].

وأهم معدات الصوت "الميكروفون" وهو عبارة عن محول كهروصوتي يستجيب للموجات الصـــوتية ويقـــوم بـــتحويلها إلى موجات أو قوة كهربائية مكافئة، وتتعدد الميكروفونات طبقا لمدى اســـتجابتها للأصـــوات، وهي على ثلاثة أنواع: أحادية، وثنائية وكلية التوجيه، وتستخدم الأولى في الصوت الصادر من ناحية واحدة، والثنائية للأصوات الصادرة من اتجاهين، والأخيرة تكون لجميع الأصوات الصادرة من جميع الاتجاهات، كما هو حال في برامج الندوات، والحوار ذو الشخصيات العديدة، وعلى مشرف الصوت أن يلم بقواعد وأصول تشغيل الأجهزة الصوتية وأن يراعي العلاقة بين فنية الصوت ومضمون البرنامج، كما يراعي وضوح الصوت ومستوياته المختلفة أثناء البث أو التسجيل...[2].

3-4-الديكور

ويقصد به المنظر المصنوع داخل الأستوديو بكل ما يشتمل عليه من محتويات ومستلزمات وهو عنصر هام من عناصر العرض التلفزيوني ومقوماته، إذ يساعد على توصيل المفهوم وتبسيطه إلى المشاهد، وأيضا يساعد في خلق الجو الطبيعي والسيكولوجي لكثير من البرامج وخاصة البرامج الدرامـــية، حيـــث يحتاج العمل التلفزيوني إلى تصميم الديكور على أساس النص؛ أي يكون مناسبا للموضـــوع أو الحـــدث الذي يدور في نطاقه، فالديكور المخصص للحديث الديني أو برامج الحوار والمناقشـــات يختلف عن الديكور المصمم لبرامج المسابقات أو المنوعات، إذ أن الأولى أي برامج

---

[1] -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج،مرجع سابق، ص209، 212-213.

[2] -محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، مرجع سابق، ص29-31.

المقـابلات والأحاديـث قـد لا تكـون بحاجة إلى إعداد ديكورات خاصة أو مميزة أو "نوعية"، أو خلفـيات ذات دلالة معينة، إذ يكفي أن يحتوي الأستوديو على مجموعة من المقاعد بعدد الضيوف المشاركين في البرنامج وطاولة، وفي ذلك إيحاء بجو النقاش والحوار[1].

هـذه بعـض أهم التقنيات التي يقوم عليها العمل التلفزيوني في أداء مختلف البرامج ومنها بالـتحديد برامج الحوار، حيث تعمل بشكل رئيسي في صياغة مدته بطريقة جذابة ومؤثرة، وتوجد عـدة تقنيات أخرى لها أدوار مهمة في تدعيم النص التلفزيوني، وذلك بحسب طبيعة البرنامج، كفن الماكياج والإكسسوار ووسائل الإيضاح..الخ.

ويـتوقف نجـاح عمـل هذه التقنيات وتحقيق أهدافها بالدرجة الأولى على براعة المخرج ومسـاعديه فـي عمليـات المونتاج، التي تعني ترتيب اللقطات والمشاهد وتتابعها بطريقة معينة، والـتوزيع الفنـي للإضـاءة وهندسـة الصوت وترتيب الديكور..الخ، فالإخراج يمثل الصناعة أو الصـياغة الفنـية للبرنامج التي هدفها تقديم شيء لتحقيق هدف، ويكون إما التعبير والتفسير، وإما الإقناع والتأثير أو الجاذبية والإمتاع أو إثارة الاهتمام وتركيز الانتباه[2].

ففي عملية القطع على سبيل المثال، التي تعني الانتقال بين اللقطات والذي يتم فورا ودفعة واحدة، تحدث المفاجئة في التغيير وتحويل الانتباه، وفي ذلك أثر على المشاهد، وفي برامج الحوار لا ينبغـي التمسـك حرفيا بضرورة القطع عند نهاية الكلام، ويفضل أن يقتصر قدر الإمكان على الحركة في الحدث، أو أن يكون بين لقطتين كبيرتين متوافقتين تكمل كل منهما الأخرى، أو لقطتين مـن فـوق الكتف، وهناك حد معين لسرعة القطع الذي تحتمله العين، ومن ثمة يجب التركيز دائما على الشخص الذي يعطي معلومات هامة سواء بالكلام أو بتعبيرات الوجه[3].

ولأنّ النصـوص غـير المكـتملة لـيس لها معيار ثابت أو أسلوب واحد يمكن تطبيقه أو اسـتخدامه حرفيا عند إنتاج برامج تلفزيونية ناجحة، فهي تحتاج من معدها ومخرجها أن يكون ذو ثقافـة واسـعة وقدر من الإبداع في كيفية تسييرها، فهذه البرامج هي أقرب إلى الدليل التنفيذي لكل من المخـرج ومقدم البرنامج، حيث تتضمن الإشارة إلى الأدوات والمواد المستخدمة من لوحات

---

(1)-كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج، مرجع سابق، ص177-276.

-محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني،مرجع سابق، ص69.

(2) -كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني،مرجع سابق، ص274-275.

(3) -المرجع نفسه، ص129-133.

وخطـــوط وعناوين ومدخلات (أفلام، ولقطات فيديو، وصورة ثابتة)، حيث يحدد على النص موقع ومـــدة عـــرض كل منها إلى جانب الإرشادات والتعليمات المتعلقة بمقدم البرنامج ولحظات ظهوره على الهواء والحالات التي يطلب إليه فيها التعليق أو الصمت ...، وتتعلق هذه النصوص بالبرامج التي يغلب عليها طابع الارتجال كبرامج المناقشات والمقابلات[1].

فـــي ختام هذا المبحث نشير إلى نقطة هامة أيضا، وتتعلق بتنسيق البرامج وجدولتها وفق إطـــار زمنـــي معين، حيث ترتب المواد التلفزيونية حسب مضمونها على شكل أقسام وتوجه بشكل دقـــيق حسب طبيعة الجمهور في ساعة محددة من اليوم، ولأن البرامج تتفاوت فيما بينها من حيث الأهمـــية، فعادة ما توضع المواد الجدية ذات المستوى المرتفع من المعالجة والتحليل في الفترة التي يجتمع فيها أكبر قدر ممكن من الجمهور للمشاهدة، وتمتد تقريبا من الساعة السادسة والنصف مساء وإلـــى الســـاعة الثامـــنة وهو ليس حصريا؛ إذ أنه لكل بلد تقدير خاص لبث البرامج حسب درجة أهميـــتها وحسب طبيعة جمهورها. في حين تبث المواد الأخرى الخفيفة كالأخبار الأخيرة والتقارير الرياضية في ساعات متأخرة من زمن البرنامج[2].

وبعـــد هـــذا العـــرض النظري لموضوع حقوق المرأة بين الرؤيتين الإسلامية والغربية، ولطبـــيعة عمـــل البرامج الحوارية في التلفزيون، كونها تؤثر في القضايا المعروضة للنقاش، يأتي العـــرض الميداني لقضية حقوق المرأة في الإعلام من خلال النموذج المتمثل في البرنامج الحواري المخـــتص في قضايا المرأة، وذلك بتطبيق منهج تحليل المحتوى على عينة من برنامج للنساء فقط الخاص بقناة الجزيرة الفضائية.

---

(1) -محمد معوض، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، ص105.

- كرم شلبي، الإنتاج التلفزيوني، ص336.

(2) -بورتسكي، الصحافة التلفزيونية، ص224-225.

الجانب التطبيقي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية الخاصة بتحليل المحتوى في مجال الدراسة

-تمهيد

1-تعريف منهج تحليل المحتوى

2-تحديد عينة الدراسة وتشخيصها

3-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون والشكل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

قبل المباشرة في عملية تحليل العينة يقتضي أولا عرض الإجراءات المنهجية اللازمة في تحليل المحتوى والتي تتطلبها هذه الدراسة، بداية بتحديد العينة وتشخيصها ثم تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون والشكل، وقبل كل ذلك نتطرق إلى تعريف منهج تحليل المحتوى:

1-تعريف منهج تحليل المحتوى:

«يختص منهج تحليل المحتوى بوصف وتحليل نظام المعلومات في وسائل الإعلام بكافة عناصره، ابتداء من وصف المحتوى ودلالته وارتباطاته المتعددة بالاتجاهات المختلفة للنشر والإذاعة والاستدلال عن الأهداف المختلفة لهذا النظام في علاقته بالنظم الفرعية الأخرى في وسائل الإعلام ثم علاقة النظام الإعلامي بالنظم الاجتماعية الأخرى في إطار السياق الاجتماعي العام»[1].

ويقوم التحليل الوصفي فيه (أي في تحليل المحتوى) على اعتماد التعبيرات الكمية باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية، وذلك بتبويب وتصنيف الفئات المحددة وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه هذه الوحدات، كل ذلك بغرض تقصي الموضوعية والتقليل من التحيز[2].

والملاحظ أن التحليل الكمي يقف عند حدود وصف المحتوى ذاته، أو المحتوى الظاهر فقط. دون تجاوزه إلى الكشف أو الاستدلال عن متغيرات أخرى خارج بناء ذلك المحتوى، ولذلك كان التحليل الاستدلالي أو التفسير عملا ذو أهمية كبيرة، حيث أن التفسير الكيفي للنتائج الكمية والإحصائية ووضعها في السياق المعرفي للدراسات الإعلامية يحقق مزيدا من الدقة والعمق في التحليل... [3].

وبناء على ذلك، اعتمدت الدراسة على التحليلين الكمي والكيفي، فكان الأول من خلال عرض النتائج الكمية بتصنيف الفئات واستخدام العد والتكرار في رصد تلك النتائج مع إعطاء قراءة كمية للأرقام من حيث تفاوت ظهورها أو غيابها، أما الآخر (أي التحليل الكيفي) فكان من خلال

---

(1)-محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، ط1،2000، ص213-214.

(2)-محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24.

(3)-محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص458.

محاولـــة تقديم دلالات لتلك الأرقام في سياق أشمل، بغية الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسة.

2-تحديد عينة الدراسة وتشخيصها:

2-1-تحديد عينة الدراسة:

يســـتخدم نظام العينات لصعوبة واستحالة دراسة المجتمع ككل بجميع مفرداته، والعينة التي هـــي جزء من المجتمع الكلي يتم اختيارها بحسب الإشكالية التي تقوم عليها الدراسة والأهداف التي تسعى إليها.

وتمـــثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في برنامج تلفزيوني يهتم بقضايا المرأة خاص بقناة الجزيـــرة الفضائية، وقد وقع الاختيار عليه بصفة مقصودة كونه «برنامج رأي» متخصص، أي أنه يهتم بالنقاش الفكري الحواري حول المشكلات العديدة والمستجدة التي تطرح بشأن المرأة، وتناولها مـــن مخـــتلف الزوايا السياسية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية...الخ، وهو ما يتلائم مع موضوع الدراســـة الـــذي عنـــي بإحدى القضايا المهمة ضمن هذه المشكلات، ويتعلق الأمر بقضية «حقوق المرأة»، وكيفية معالجتها في البرامج الحوارية التلفزيونية.

وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية، حيث تم التركيز على الحلقات التي لها علاقة بموضوع حقـــوق المـــرأة، وتـــم التسجيل ابتداء من شهر أوت سنة 2004، إلى نهاية شهر ديسمبر من السنة نفســـها، فكان المجموع تسع حلقات كل حلقة منها مختصة بموضوع معين ضمن الموضوع العام، ولذلك تم إفراد كل حلقة بالتحليل المستقل، وفي النهاية تم رصد النتائج الكلية لجميع الحلقات.

وكان الاختيار الزمني للبحث مبني على أساس محاولة معرفة القضايا المستجدة المطروحة بشـــأن قضـــية حقوق المرأة لاسيما وأنها تخضع لطبيعة سير القناة كونها إخبارية تهتم«بالحدث»، إضـــافة إلـــى ظروف خارجة عن نطاق الدراسة متمثلة بالأخص في صعوبة الحصول على العينة مسبقا، مما اضطر إلى تسجيلها في وقت متأخر وحصرها في الخمس أشهر الأخيرة من سنة2004

جدول رقم (01): التوزيع الزمني لعينة الدراسة:

الأسابيع / الأشهر	الأسبوع الأول	الأسبوع الثاني	الأسبوع الثالث	الأسبوع الرابع	الأسبوع الخامس
أوت				X	X
سبتمبر	X			X	
أكتوبر	X	X			
نوفمبر					
ديسمبر		X	X	x	

جدول رقم (02): حلقات عينة الدراسة معروضة حسب الترتيب الزمني لها:

الحلقات	تاريخ العرض
1-تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية (يناقش حقوق المرأة في الجانب الأسري)	2004-08-23
2-المرأة العربية في المناهج التربوية العربية (يناقش حقوق المرأة في الجانب الثقافي والتربوي)	2004-08-30
3-أمية النساء في العالم العربي (يناقش حقوق المرأة في الجانب التعليمي)	2004-09-06
4-نقاب المرأة في المجتمعات العربية (يناقش حقوق المرأة في الجانب الشخصي والديني)	2004-09-27
5-مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات (يناقش حقوق المرأة في الجانب السياسي)	2004-10-04
6-راتب المرأة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة (يناقش حقوق المرأة في جانب العمل وملكية الأموال)	2004-10-11
7-المرأة العاملة والمسؤوليات المضاعفة (يناقش حقوق المرأة في جانب العمل الوظيفي)	2004-12-13
8-الصحة الإنجابية للمرأة (يناقش حقوق المرأة في الجانب الصحي)	2004-12-20
9-الزواج السري في العالم العربي (يناقش حقوق المرأة في الجانب الأسري)	2004-12-27

2-2-تشخيص عينة الدراسة: «برنامج للنساء فقط»:

2-2-1-لمحة عامة عن البرنامج وزمن بثه:

هـو بـرنامج حي يبث عبر قناة الجزيرة الفضائية، يناقش مختلف القضايا المتعلقة بالمرأة من زوايـا مختلفة، وعبر وجهات نظر مختلفة أيضا، لأنه يأتي ضمن شعار القناة «الرأي والرأي الآخر».

انطلـق فـي يوم السابع من شهر جانفي عام ألفين واثنين يبث مباشرة على الساعة السابعة وخمسـة وثلاثين دقيقة مساء كل يوم إثنين على مدار ساعة وربع ساعة تقريبا، ويعاد بثه في اليوم التالـي مرتين أي يوم الثلاثاء على الساعة الثانية عشر وخمس وثلاثين دقيقة زوالا، وعلى الساعة الثانية عشر وخمس وثلاثين دقيقة بعد منتصف الليل، والملاحظ ان البث الحي يتم في زمن مهم من ترتيب البرامج، وهي فترة جذب المشاهدين.

والـبرنامج نوع من الحوار التفاعلي الذي يتم بالمشاركات المباشرة للجمهور عبر الهاتف، وتم اختيار المواضيع عادة تبعا لأحداث معينة يرى البرنامج أنها مهمة وجديرة بالنقاش، وبالأخص الأحداث التي يتم حولها الجدل واختلاف الرأي.

2-2-2-عناصر البرنامج: يحتوي البرنامج على عناصر متعددة تصب كلها في الموضوع الذي يطرح في كل مرة، وهي كالآتي:

-**المقدمـة:** وهـي بمـثابة افتتاحـية للبرنامج يتم من خلالها التعريف بالموضوع وطرح تسـاؤلات متناقضة او متضادة حوله، محاولة بذلك تجنب التحيز ضد أي اتجاه، ويتم خلالها أيضا التعريف بشخصيات البرنامج، كل ذلك لا يتجاوز مدة ثلاث دقائق.

-**الـتقارير:** ويـتم تسجيلها تحضيرا للبرنامج ويتم إعدادها عن طريق المراسلين في مختلف الـدول العربـية حسـب الموضوع المختار، والبلد الذي تثار منه القضية أحيانا، وغالبا ما تتضمن الحلقـة تقريرا واحدا افتتاحيا يأتي بعد المقدمة مباشرة وقبل انطلاق الحوار، وأحيانا أخرى يتضمن تقريرين ولا تزيد عن ذلك، ولا تتجاوز مدة التقرير الواحد أربع دقائق.

-**الحـوار والنقاش:** وهما عمدة البرنامج، ويتم ذلك في استديو القناة باستضافة شخصيات محورية نسائية عربية، لأن البرنامج يعنى بعرض وجهة نظر النساء حول قضايا المرأة ولا يتجاوز

عددهـــم الـــثلاث، أمـــا مدير الحوار فهو شخصية قارة ويتمثل في مذيعة أدارت الحوار طوال مدة التسجيل، ويمتد زمنه أي الحوار إلى حوالي الساعة تقريبا من عمر البرنامج.

-**اللقـــاءات المســـجلة:** وتـــتم مـــع شخصيات ثانوية تعطي وجهة نظرها حول جزئية من جزئـــيات الموضـــوع العام، ولا تتجاوز الثلاث شخصيات في الحلقة الواحدة، ولا تتعدى مدة هذه اللقاءات الدقيقتين، كما أنها لا تنحصر فقط في الشخصيات النسائية.

-**استطلاعات الرأي:** وتختص بعرض آراء الجمهور حول الموضوع الرئيس الذي تطرحه الحلقـــة أو جزئـــية منه، ويتم تسجيله خلال التحضير للبرنامج، ويعرض في مدة لا تتعدى دقيقتين. وتتضمن كل حلقة استطلاعا واحدا في الغالب، ونادرا ما تتضمن استطلاعين اثنين، كما أنها تركز على آراء شريحة النساء في أكثر الاحيان.

-**المشـــاركات عبر الهاتف:** وتتم على المباشر وهي مفتوحة لكلا النوعين، الرجال والنساء للإدلاء بآرائهم حول موضوع الحلقة ولا تتجاوز الخمس مداخلات، كما ان مدتها الزمنية لا تتعدى ست دقائق ونادرا ما تزيد عن ذلك. والملاحظ ان هذه العناصر ليست جميعها قارة في كل الحلقات باستثناء المقدمة والتقرير الافتتاحي والحوار مع الضيوف، والمشاركات المباشرة عبر الهاتف، كما أنهـــا أيضـــا غـــير مرتـــبة بالطريقة المعروضة باستثناء عرض المقدمة التي يليها مباشرة التقرير الافتتاحـــي، ثم الانطلاق في الحوار والنقاش، أما العناصر الأخرى فهي تعرض بين الحين والآخر خلال النقاش.

والتحلـــيل يشـــمل جل تلك العناصر بتصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية، الأولى خاصة بإدارة الحـــوار، وتضم مقدمة البرنامج، والتقرير الافتتاحي، والأسئلة المطروحة، كون أن هذه الفئات تعبر عـــن وجهـــة نظـــر المؤسسة الإعلامية، والثانية خاصة بضيوف الحوار، وتشمل آراء الشخصيات المحوريـــة المستضـــافة على المباشر، والشخصيات الثانوية التي يتم تسجيل اللقاءات معها، والثالثة والأخـــيرة خاصـــة بـــالجمهور المشـــارك في الحوار، وخصت بالتحديد المشاركات المباشرة عبر الهاتف، وإلغاء استطلاعات الرأي المسجلة كونها تسير في اتجاه إدارة الحوار.

جدول رقم (03): التوزيع الزمني لعناصر كل حلقة مع حذف زمن الفواصل الإشهارية ونشر الأخبار الموجزة، وخاتمة البرنامج الجنريك، ويرمز للدقيقة بـــ (د) والثانية بـــ (ث) .

الحلقات / العناصر	الحلقة الأولى		الحلقة الثانية		الحلقة الثالثة		الحلقة الرابعة		الحلقة الخامسة		الحلقة السادسة		الحلقة السابعة		الحلقة الثامنة		الحلقة التاسعة	
	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث	د	ث
-المقدمة	2	50	2	34	2	00	2	25	2	49	2	30	2	17	2	30	2	28
-التقارير المسجلة	2	8	2	10	7	11	7	38	2	7	6	44	4	9	6	5	6	20
-الحوار والنقاش	58	10	45	40	43	38	44	49	56	8	50	37	55	44	54	30	52	16
-اللقاءات المسجلة	4	8	2	29	–	–	5	2	7	40	3	16	–	–	–	–	2	18
-استطلاعات الرأي	–	–	–	–	–	–	1	10	–	–	2	19	1	43	–	–	3	4
-المشاركات الهاتفية	3	00	9	7	3	00	5	50	2	57	4	19	6	32	6	43	3	43
-المجموع	70 د ،16ث		62 د ،00ث		55د ،49ث		66 د ،54ث		71 د ،41ث		69 د ،45ث		70 د ،25ث		69 د ،48ث		70د، 9ث	
-الإجمالي	606 د، 47ث																	

3-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون والشكل:

3-1-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون:

3-1-1-تحديد الفئات:

ترتبط عملية تحديد الفئات بمفهوم التجزئة، أي تحويل الكل إلى أجزاء ذات خصائص أو مواصفات مبنية على أساس ما تم تحديده مسبقا من خلال الإطار النظري لمشكلة البحث، وما يثيره من تساؤلات وفروض علمية والنتائج المستهدفة من خلاله[1]، كما ان فئات التحليل تتباين حسب طبيعة موضوع الدراسة ونوعية الوسيلة الإعلامية وظروف المكان والزمان[2].

وبما ان الدراسة متعلقة بقضية حقوق المرأة وكيفية تناولها في البرنامج الحواري «للنساء فقط»، بمحاولة معرفة اتجاهها وخلفياتها في معالجة القضية، فقد تم تحديد ثلاث فئات أساسية وهي كالآتي:

-**فئة الاتجاه**: وتوضح هذه الفئة مدى التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون[3]، وتختص هنا بمعرفة آراء الفئات الثلاثة التي يتضمنها البرنامج وهي: «إدارة الحوار، وضيوف الحوار، والجمهور المشارك في الحوار»، حول المواضيع التي تم تحديدها من خلال الحلقات التسعة. وقسمت هذه الفئة إلى ثلاث فئات وهي: الاتجاه الإيجابي الذي يركز على الجوانب الإيجابية في الموضوع، والاتجاه السلبي الذي يركز على الجوانب السلبية في الموضوع، والاتجاه المحايد الذي يعرض الجوانب الإيجابية والسلبية بنفس الدرجة أو يتجنب تبني أي اتجاه بالسلب أو الإيجاب بابتعاده عن إطلاق الأحكام حول الموضوع. ويختلف مدلول الاتجاه الإيجابي والسلبي حسب العناصر الجزئية التي تندرج تحت الموضوع الرئيس لكل حلقة.

-**فئة الأطر المرجعية**: تختص هذه الفئة بمعرفة الخلفية الفكرية التي تنطلق منها شخصيات البرنامج في معالجة قضية حقوق المرأة، وقد صنفت حسب مضمون الحلقات إلى ثلاث اتجاهات.

---

(1)-محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص112-113.

(2)-عزي عبد الرحمن: تحليل المضمون ومسألتا الصدق والثبات، المجلة الجزائرية للاتصال، ع3، 1989، ص41.

(3)-عاطف عدلي العبد، زكي أحمد عزمي: الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م، ص212.

وهـــي: الاتجـــاه الإسلامي الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية في عرض وجهة نظره نحو القضية، والاتجاه الليبرالي الذي يستند في عرض وجهة نظره إلى المفاهيم الغربية حول تحرير المرأة، لكنه لا يعـــارض المبادئ الإسلامية بشكل عام، والاتجاه اللاديني الذي يستند إلى القيم الوضعية ويرفض بإطلاق اعتماد الدين في القضية، وفي هذه الفئة تستثنى إدارة الحوار كون ان الشخصية التي تديره ثابتة في جميع الحلقات.

-فـــئة الأهداف: تختص هذه الفئة بالتعرف عن الهدف أو القيمة التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها[1]، وبالنسبة لأهداف الدراسة فقد حصرت بهدفين رئيسيين متقابلين وهما: أهداف متعلقة بالـــنطاق الشـــمولي لحقوق المرأة، ويقصد بها ربط القضية بعناصر أخرى متشابكة كالأسرة على ســـبيل المـــثال، ومعالجتها بشكل متوازي بحيث لا يغلب فيه أحد الأطراف عن الآخر، وكذلك عدم حصـــر مســـألة الحـــق في المكسب المادي وحسب، وإنما وضعها ضمن أبعاد واستراتيجيات أكثر شـــمولا، وأهـــداف مـــتعلقة بالنطاق الفردي لحقوق المرأة، ويقصد بها وضع هذه القضية في إطار مســـتقل يحقـــق مزيد من المكاسب الفردية للمرأة بعيدا عن الرؤية الشمولية. وضمن هذين الهدفين يندرج في كل حلقة هدفين متقابلين حسب الموضوع المناقش.

3-1-2-تحديـــد الوحـــدات: تعـــرف وحـــدات التحليل بأنها وحدات المحتوى التي يمكن إخضـــاعها للعـــد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها أو تكرارها او إبرازها دلالات تفيد الباحـــث فـــي تفســـير النتائج الكمية[2]، وقد كان استخدام وحدة الفكرة هو الأنسب للتحليل في هذه الدراســـة «لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعـــلام، ولأنهـــا الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى وهي الكلمة والجملة والفقرة، حيـــث يتم اختيارها وبناؤها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب توصيله إلى القارئ، ويتحدد من خـــلال تكـــرار هـــذه الأفكـــار والمعاني اتجاه الكاتب أو المحتوى أو الوسيلة من الأمور والقضايا المطروحة على الرأي العام»[3].

كمـــا اســـتخدمت أيضا وحدة الشخصية وهي عادة ما يجري استعمالها في البحوث الخاصة بتحلـــيل محـــتوى الأعمال الأدبية، لأنه من السهولة وضع توصيف دقيق للشخصيات التي يتناولها

---

[1]-المرجع السابق، ص212.

[2]-محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص136.

[3]-المرجع السابق، ص 140.

الكتاب في أعمالهم والسمات أو الأفكار التي ترتبط بهم[1]، أمافي هذه الدراسة فقد خصت الشخصيات الحية التي يقوم عليها البرنامج من خلال معرفة الأطر المرجعية التي يستندون إليها في عرض وجهات نظرهم وبالتحديد الضيوف والجمهور المشارك في الحوار باستثناء مقدم البرنامج، الذي لم يتغير في جميع الحلقات.

وقد كانت تلك الوحدات هي نفسها وحدة العد والقياس، برصد تكرارات الأفكار فيما يخص فئتي الاتجاه والأهداف، وتكرار الأفراد أو الشخصيات فيما يخص فئة الأطر المرجعية.

3-2-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالشكل:

3-2-1-تحديد الفئات:

تم تحديد فئتين أساسيتين بما يخدم أغراض الدراسة، وهما:

-**فئة الانفعالية**: تقوم هذه الفئة على قياس مدى الانفعال الذي يظهر في المضمون، والذي يستهدف التأثير في القارئ أو المستمع أو المشاهد[2]، وتشير هذه الفئة إلى العبارات الدالة على التوكيد أو التفضيل أو الرفض...وغيرها من المعاني أو الأشكال التي تشير إلى حماس المصدر أو المرسل أو الكاتب للموضوع الذي يقدمه[3]. وبالنسبة لهذه الدراسة فإن فئة الانفعالية تختص بتحليل الصورة التلفزيونية التي تعبر عن شدة اتجاه الشخصيات من خلال الانفعالات التي تبدو من خلال ملامحهم«فتعابير الوجه تؤدي دورا هام بوصفها مصدر للبيانات المتعلقة بالحالات الانفعالية للإنسان، مثل حالات الفرح، والخوف، والدهشة، والحزن، والغضب، والاشمئزاز، والازدراء أو الاحتقار، والاهتمام»[4]. فالرسالة الإعلامية لا تعتمد فقط على الرموز اللفظية وحدها، وإنما تعتمد أيضا على الرموز غير اللفظية التي تقوم بدور كبير في تأكيد المعاني والأفكار التي تعكسها الرموز

---

(1)-المرجع السابق، ص144-145.

(2)-غريب سيد أحمد: علم اجتماع الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص52.

(3)-محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ-2000م. ص232.

(4)-برنت روبن: الاتصال والسلوك الإنساني، ت: نخبة من الباحثين، معهد الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1412هـ-1991م، ص185.

اللفظـــية[1]، ويخـــتلف الهدف العام من تحديد الرموز غير اللفظية بين هدف تأكيد المعاني الخاصة بالـــرموز اللفظـــية، والـــذي يقتضي الالتزام وصياغة عملية الترميز في إطار مشترك بين الرموز اللفظـــية وغير اللفظية، وبين هدف دراسة المعاني التي تقدمها الرموز غير اللفظية في إطار مستقل والذي يقتضي صياغة فئات جديدة تتسم بها هذه الرموز[2].

ولأن الهدف من دراسة فئة الانفعالية في هذا البحث هو تأكيد المعاني التي تأتي على لسان شخصـــيات البرنامج، أو بالأحرى إبراز شدة اتجاههم، فقد كان تحليلها ضمن العرض الذي يخص تحديد الاتجاه، لأنه لا يمكن الفصل بينهما. وللإشارة فإنه تم الاكتفاء بالتحليل الكيفي فقط لهذه الفئة، مـــن خلال الملاحظة للصورة أو المشهد في الحلقات، وذلك لصعوبة تكميمها وإيجاد أوزان معينة لقياسها.

-**فـــئة أســـاليب الإقناع**: تختص هذه الفئة بالوسائل التي يتوسل بها المصدر أو المرسل أو الكاتب لاستثارة أكبر عدد من القراء أو المستمعين أو المشاهدين، وإقناعهم بالأفكار التي يتبناها في المحتوى الإعلامي[3].

وقـــد حـــددت هـــذه الفئة في أسلوبين رئيسيين وهما:الأسلوب الدعائي وهو الذي تغلب فيه الاســـتمالات العاطفـــية والتركـــيز علـــى الجوانـــب الســـلبية فقـــط، والتحـــيز والتعميم بالأحكام المطلقـــة...ويعتمد اكثر على إملاء الآراء والاتجاهات. والأسلوب التحليلي الذي يعتمد على التوازن فـــي عـــرض الأفكار واعتماد الاستمالات المنطقية وتبادل الأفكار...وقد استخدمت وحدتي الجملة والفكـــرة كأساس للعد والتكرار. وتأتي أساليب الإقناع مباشرة بعد عرض الفئة الخاصة بالأهداف، كون أن هذه الأخيرة ترتبط بأساليب تحقيقها.

---

[1]-محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص246.

[2]-المرجع نفسه، ص247.

[3]-محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص134.

الفصل الرابع:

عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها

تمهيد

1-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية"، وتحليلها وتفسيرها

2-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "المرأة العربية في المناهج التربوية" وتحليلها وتفسيرها

3-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "أمية النساء في العالم العربي" وتحليلها وتفسيرها

4-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "نقاب المرأة في المجتمعات العربية" وتحليلها وتفسيرها

5-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات" وتحليلها وتفسيرها

6-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "راتب المرأة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة" وتحليلها وتفسيرها

7- عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة" وتحليلها وتفسيرها

8- عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "الصحة الإنجابية للمرأة" وتحليلها وتفسيرها

9-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "الزواج السري في العالم العربي" وتحليلها وتفسيرها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد

بعـد تحديـد الإجـراءات المنهجية الخاصة بتحليل المحتوى يشرع في عملية تحليل عينة الدراسـة والمتمـثلة في تسع حلقات من برنامج "للنساء فقط" وهو النموذج المختار تطبيقه للكشف عـن كيفية تعاطي الإعلام التلفزيوني مع قضية حقوق المرأة. وكان ذلك من خلال عرض البيانات الكمـية فـي شكل جداول صنفت في إطارها الفئات وتكراراتها، ثم يليها التحليل والتفسير الذي لا ينحصـر فقط في القراءة الكمية للأرقام وإنما يحاول إعطاء دلالات وتفسيرات لها خارج حدود ما تعرضه الجداول.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية" وتحليلها وتفسيرها

1-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (4): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية																								
الخلع في قانون الأسرة الأردني	–	–	–	–	10	29,4	10	29,41	9	16,98	10	18,87	–	–	19	35,85	2	100	–	–	–	–	2	100
الولي في قانون الأسرة الجزائري	–	–	–	–	7	20,59	7	20,59	5	9,43	6	11,32	–	–	11	20,75	–	–	–	–	–	–	–	–
محاكم الأسرة في مصر	2	5,88	–	–	–	–	2	5,88	2	3,77	–	–	–	–	2	3,77	–	–	–	–	–	–	–	–
التأثير الأجنبي بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية	–	–	15	44,12	–	–	15	44,12	10	18,87	8	15,1	3	5,66	21	39,63	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	2	5,88	15	44,12	17	50	34	100	26	49,05	24	45,29	3	5,66	53	100	2	100	–	–	–	–	2	100

-الخلع في قانون الأسرة الأردني:

يـناقش هذا العنصر القانون الذي عرض على البرلمان الأردني والذي يقضي بحق المرأة فـي الخلـع، وقـد كان اتجاه إدارة الحوار نحوه حياديا تماما بنسبة 29,41 % حيث أبدت المذيعة توازنا في عرض أسئلتها على كل من الشخصيات المؤيدة والمعارضة للقرار، وكذلك أيضا بالنسبة للـتقرير الافتتاحـي الـذي لم يصدر حكما واضحا حول الموضوع واكتفى بترك الأمر معلقا بين المؤيدين والرافضين.

أمـا بالنسـبة لضـيوف الحوار فقد برز الاتجاه السلبي بنسبة 18,87% مقابل 16,98% للاتجاه الإيجابي وهما نسبتان متقاربتان.

وقـد مثلت الاتجاه السلبي إحدى الشخصيات المحورية في الحلقة، وكانت معارضتها شديدة للموضوع كون أن هذا القانون لا يمس حياة المرأة وحدها، وإنما يمس حياة الأسرة والمجتمع ككل، كمـا أنهـا تعتقد أيضا بأن هذا القانون هو موضع شك لكثرة التركيز عليه من قبل المنظمات غير الحكومـية، أما من الناحية الشرعية فهي ترى بأن الآلية المطروحة في القانون مخالفة للحالة التي أحلها النبيﷺ وهي «التراضي والقضاء»، وبذلك هي ترفض حق الخلع للمرأة بالصيغة التي طرح بها.

أمـا الاتجاه الإيجابي الذي مثلته شخصية محورية ثانية في البرنامج فكان يؤيد القانون كونه مكسب للمرأة وحق من حقوقها، وأن ما كان ينطبق على المرأة في الخمسينيات والستينيات لا ينطبق عليها فـي الثمانينـيات والتسعينيات، فالإصلاح التشريعي تراه واجبا وضروريا وبالأخص في الجوانب المتعلقة بالمرأة، ومن ذلك حق الخلع.

أمـا الجمهـور فكـان اتجاهه إيجابيا كليا نحو هذا الموضوع بنسبة 100 % وهو العنصر الوحـيد الـذي حظي بمشاركته، لكن مع اختلاف في زاوية النقاش، حيث كانت إحدى المشاركات تعتـبر ذلك (أي حق الخلع) تجاوزا لإشكالية دونية المرأة، وهو يقع ضمن تطور التشريع الذي هو عملـية ضـرورية إذ لا يمكـن محاكمـة المرأة بعقلية القرون الماضية في نظرها، أما المشاركة الأخرى فكانت مؤيدة للقانون كون الشريعة الإسلامية قد أقرته.

-الولي في قانون الأسرة الجزائري:

يـناقش هـذا العنصر إقدام الجزائر على القيام بتعديلات في قانون الأسرة، ومن ذلك إلغاء شـرط الولـي في عقد النكاح. وكان اتجاه إدارة الحوار نحوه حياديا أيضا بنسبة 20,59 % وهي النسبة الكلية لظهور الاتجاه نحوه، فقد كان هناك توازنا في طرحه بين وجهتي النظر المتعارضتين.

وبجـوار ذلـك يبدوا اتجاه ضيوف الحوار متقاربا بين كل من الاتجاهين الإيجابي والسلبي مـع غلـبة هـذا الأخـير قلـيلا، وذلك بنسبة 11,32 % مقابل 9,43 %، وتركز الموضوع في شخصـيتين ثانويتيـن جزائريتين كانت إحداهما تدافع عن حق إسقاط الولي كونه يحرر المرأة من القـيود المختلفة وأن شرطه في القانون يتناقض مع حريتها ومع ما وصلت إليه من مراكز قيادية، أما الشخصية الأخرى فهي ترفض إسقاطه كون أن ذلك يتعارض مع أحد الثوابت الرئيسة للدولة ألا وهـي الديـن والمذهب المعتمد فيه، كما تناولته أيضا الشخصيتين المحورتين في الحلقة بشكل غير مركـز، فكانت إحداهما مؤيدة لإلغائه كونه يدخل ضمن الاختلافات الفقهية، أما الأخرى فعارضت إلغائه، بحكم ثبوته في السنة النبوية.

-إنشاء محاكم الأسرة في مصر:

يـناقش هذا الموضوع القرار الذي أصدره البرلمان المصري بإنشاء محاكم تختص بالنظر فـي جمـيع القضايا الناشئة عن النزاع الأسري، وهو أدنى المواضيع المناقشة في الحلقة. وقد كان اتجـاه إدارة الحوار نحوه إيجابيا تماما بنسبة 5,88% كونه إجراء عملي يحل مشكلة البيروقراطية وما تسببه من تعطيل لمشاكل المرأة والأسرة.

وهـو الاتجاه الذي تبناه أيضا ضيوف الحوار بنسبة 3,77 % ومثلته شخصية واحدة حيث اعتـبرت القرار إنجازا كبيرا لمواجهة مشكلات المرأة وهو يتوفر على خاصية السرعة في الفصل في القضايا الأسرية لتخصص القضاء بهذا الشأن.

-التأثير الأجنبي بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية:

يـناقش هـذا العنصـر حقيقة الضغوط الدولية على الدول العربية لتعديل قوانين الأحوال الشخصـية، وهو الموضوع الأكثر تكرارا وبروزا ضمن الموضوع العام للحلقة، وكان اتجاه إدارة الحـوار نحوه سلبيا تماما كون أن التدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية بات واضحا في نظرها

وخصوصا المشاريع التي يطرحها الجانب الأمريكي بدعوى إصلاح وضع المرأة العربية، وفرض التوقيع على الاتفاقيات الدولية بشأن المرأة، من أهمها اتفاقية «سيداو»، كل ذلك تلح إدارة الحوار على إبرازه، وكانت نسبة الاتجاه السلبي مقدرة بـ 44,12 %.

وبجوار ذلك تبدوا آراء ضيوف الحوار متفاوتة يتقدمها الاتجاه الإيجابي بنسبة 18,87% ثم يليه الاتجاه السلبي بنسبة 15,1 % ثم الاتجاه المحايد بنسبة 5,66 % فكان الاتجاه الإيجابي الذي مثلته إحدى الشخصيات المحورية يرى بأن التأثير الأجنبي إيجابي ويخدم مصالح المرأة، وهو لا يمثل أي ضغط، وإنما هو عبارة عن التزام اتجاه الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان وبحقوق المرأة، وعلى العكس من ذلك يرى الاتجاه السلبي الذي مثله شخصية محورية ثانية أن تحرك الدول العربية لتعديل قوانين الأحوال الشخصية ناتج فعلا عن تدخل أجنبي وهو بمثابة ضغوط حقيقية لتحقيق مصالح خارجية بالدرجة الأولى، وليست في صالح المرأة العربية، أما الشخصية التي تبنت الحياد فترى بأن هناك دول تخضع للضغوط الدولية في هذا الشأن، فتأثر على هويتها لكن ذلك لا يعمم على جميع الدول العربية التي كانت بعضها تأخذ زمام مبادرات التغيير بنفسها، وانطلاقا من القيم والمعتقدات الخاصة بها.

ونستنتج في الأخير بأن الاتجاه نحو الموضوع العام بالنسبة لإدارة الحوار غلب عليه الحياد بنسبة 50 % مقابل 44,12 % للاتجاه السلبي، و5,88 % فقط للاتجاه الإيجابي، وقد ظهر الحياد من خلال موضوعين اثنين، بينما كان الاتجاه السلبي من خلال موضوع واحد وهو «التأثير الأجنبي...» لكنه الأكثر بروزا ضمن العناصر الأخرى، وهو الذي كانت تلح مديرة الحوار على إثارته في كل مرة، ومن خلاله ظهرت شدة الاتجاه عن طريق تكرار طرحه ومعارضة مؤيديه بأساليب استنكارية تعجبية، وكثرة التدخل والمقاطعة وقد كانت بذلك تجر القضية إلى المعترك السياسي وإن كان يتخللها بعض من النقاش الفقهي والقانوني.

بالنسبة لضيوف الحوار كانت نسبة الظهور الكلي للاتجاه نحو الموضوع الرئيس متقاربة كثيرا بين الموقفين السلبي والإيجابي، فكان هذا الأخير بنسبة 49,05 % مقابل 45,29 % للاتجاه الأول، وأدنى من ذلك كله كان الاتجاه المحايد بنسبة 5,66 %. ومن خلال عرض مختلف وجهات النظر بدا أن الاتجاه الإيجابي هو المسيطر في الحلقة، كونه لا يتضمن فقط المؤيدين بالإطلاق للتعديل من دون أي تحفظ وإنما يتضمن أيضا الموافقين للتعديل مع عدم الخروج عن التشريع الإسلامي، وبالتالي تكون الشخصيات المؤيدة لتعديل قانون الأحوال الشخصية بشكل عام أكثر من

الشخصـــيات الرافضـــة له. وبدت شدة اتجاه الضيوف من خلال صدام شخصيتين محوريتين كان انفعالهمـــا واضحا حيث ابتعدتا في كثير من الأحيان عن جو النقاش إلى تبادل الاتهامات الشخصية وكثرة المقاطعات الكلامية، ورد الفعل عن طريق الإيماءات سواء بالرفض أو التأكيد للآراء المؤيدة أو المعارضـــة للشخصـــيات الأخـــرى المشاركة في الحلقة، وقد ساعد في إبراز ذلك تقنية القطع المناســـب وتقديـــم مشاهد متسلسلة وحركية تؤثر في المشاهد. في حين كانت الشخصية المحورية الثالثة أكثر هدوءا وذلك بشرح أفكارها وابتعادها عن إلقاء الاتهامات.

فيما يخص الجمهور كان اتجاهه نحو الموضوع إيجابيا، وكان ذلك من خلال عنصر واحد فقط (و هو الخلع في قانون الأسرة الأردني)، وإن اختلفت طريقة عرض وجهة النظر حوله.

والنتـــيجة التـــي نخلـــص إليها من خلال اتجاهات فئات الحوار الثلاث هي أن الحلقة تؤيد تعديـــل قانون الأحوال الشخصية، وبدا ذلك من خلال الإقرار الواضح لمدير الحوار في ختام الحلقة بـــأن «الـــنظام الاجتماعـــي والسياســـي السائد قائمين على كثير من التجاوزات ضد حقوق المرأة وبـــالأخص الـــنظام السياسي الذي مازال ذكوريا باقتدار...»،وبدا اتجاهها الإيجابي أيضا من خلال إصـــرارها علـــى قضية الاختلافات الفقهية وإمكانية تبني المذهب الواحد، وبالأخص في موضوع «الولـــي » في المذهب الحنفي، الذي يفسر بأنه اكثر ملائمة للواقع الجديد الذي وصلت إليه المرأة. لكـــن عـــرض الموضوع بجانب قضية التدخل الأجنبي جعلها تنحوا إلى الاتجاه السلبي، لأنها تريد التغيير بالإصلاح من الداخل.

و قـــد كانـــت الحصـــة تركز أكثر في مناقشتها للموضوع على البعد السياسي[1] حيث أنه انطلقـــت مـــن الحدث السياسي بشأن إقدام الدول العربية على تعديل قوانين الأحوال الشخصية وما أثـــاره مـــن جدل انقسم بين جدية الإصلاح أو التغيير من الداخل و بين واقع الضغوط الأجنبية في تدخلها في القضية و بالتالي ارتباطه بمصالح خارجية. ولذلك لم يكن هناك بروزا كبيرا للبعد الديني

---

[1]- يقصد بالبعد هنا الوجهة التي تنطلق منها الحصة في عرض الموضوع أو الإطار الذي تصنف من خلاله جزئيات القضية المعروضة للنقاش. و قد سبق وأن تناولت إحدى الدراسات الإعلامية عن المرأة و المعنونة بـــ"صورة المرأة في التلفزة المغربية" هذا الجانب، إذ أنها أبرزت مجموعة الأبعاد التي ركز عليها النقاش حول موضوعات ثلاث حلقات من برنامج تلفزيوني مخصص للمرأة وفقا لمنهج تحليل المحتوى مع ربط ذلك بمستوى الأداء و الحرفية في إعداد و تقديم البرامج التلفزيونية، و ربطها كذلك بطبيعة سياسة المؤسسة الإعلامية، و قد كانت هذه الدراسة هي الأقرب إلى موضوع البحث. و هي دراسة حديثة منشورة في مجلة الإذاعات العربية، ع4، 2002.

أو البعد القانوني اللذين يرتبط بهما الموضوع كثيرا، فكان النقاش في هذا الجانب أقل عمقا وتفصيلا و هو ما تؤكده طبيعة الشخصيات المناقشة للموضوع.

1-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (5): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	3	60	1	50
- لا ديني	2	40	1	50
المجموع	5	100	2	100

يلاحظ من خلال الجدول أن موضوع تعديل قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية كان يستند في عرضه إلى اتجاهين اثنين، وهما: الاتجاه الإسلامي بنسبة 60%، والاتجاه اللاديني بنسبة 40%، هذا فيما يخص ضيوف الحوار. أما الجمهور المشارك في الحوار، فكان الاتجاهان متساويان بنسبة 50% لكل منهما.

وفيما يخص الاتجاه الإسلامي فقد مثلته ثلاث شخصيات اثنين منهما محورية، والأخرى ثانوية، وكانت واحدة من الشخصيتين المحوريتين وهي نائبة في البرلمان، ترفض التعديل مطلقا متمسكة في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا مجال للنظر فيها، لأنها أساس تماسك الأسرة والمجتمع، أما الشخصيتين الأخريين، وهما مختصتان في القانون، فقد قبلتا التعديل ولكن ضمن إطار التشريع الإسلامي، وعرضتا مسألة الاجتهاد للخروج بنصوص قانونية تتماشى مع التحولات الاجتماعية التي شهدتها الأسرة، ومن ضمنها المرأة، لأن في ذلك إعطاء حلول لكثير من المشكلات القانونية المتعلقة بها، ولذلك كانتا تؤيدان مسألة حق المرأة في الخلع، وأيضا ترجحان المذهب الحنفي في مسألة الولي، كونه الأنسب للمرأة في العصر الحالي، وليس في ذلك أي مخالفة للشريعة الإسلامية في اعتقادهما.

وفي مقابل ذلك يؤكد الاتجاه اللاديني الذي تمثله شخصيتين عاملتين في مجال حقوق المرأة إحداهما محورية والأخرى ثانوية على ضرورة قيام قوانين مدنية بدل القوانين الشرعية، التي تعاني في ظلها المرأة من الظلم والإهانة، كما ترى بأن المرجعية العليا هي الدستور الذي يساوي بين المرأة والرجل، والذي لا يجد تطبيقا عمليا في الواقع بسبب سيطرة الإسلاميين، كما تستندان أيضا

إلـــى الاتفاقـــيات الدولية بشأن حقوق المرأة بحث الحكومات العربية على تطبيق بنودها وبالأخص اتفاقـــية "سيداو"، إضافة إلى أنهما تعتمدان على مفهوم الديمقراطية كشرط أساسي يجب تحقيقه لقيام العدالة والمساواة في قضايا المرأة.

بالنســـبة للجمهور، كانت إحدى المداخلات تعرض قضية التطور التشريعي وضرورة تبني القـــانون المناسب حاليا وهو القانون المدني، في حين تستند المداخلة الأخرى إلى الشريعة الإسلامية التي ترى بأنها أعطت للمرأة حقوقها ومنها حق الخلع.

والنتيجة التي نخلص إليها، هي أن الحلقة تستند أكثر إلى الاتجاه الإسلامي الذي يؤيد تعديل قـــانون الأحوال الشخصية والذي يرفضه طرف آخر من هذا الاتجاه، كما ترفض التأثير الأجنبي الـــذي يؤيده الاتجاه اللاديني الذي يعتمد على القوى الغربية لإثارة قضية حقوق المرأة في الداخل. والملاحـــظ أن الاتجاه الإسلامي هنا لا يعني التخصص في الشريعة، وإنما يعني تبني وجهة النظر الإســـلامية، لأن الحلقة كانت تركز على البعد السياسي وإثارة الجدل حول إقدام الدول العربية على تعديـــل هـــذه القوانيـــن، ولذلـــك ابتعد النقاش عن التخصص الذي يطرح الأفكار بعمق، سواء في الجانبين الديني أو القانوني.

1-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (6): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-ربط المرأة بقيم النظام الأسري	13	100	20	68,97	1	50
-تحريـــر المرأة من قيم النظام الأسري	-	-	9	31,03	1	50
المجموع	13	100	29	100	2	100

مـــن خـــلال الجدول يتضح أن موضوع تعديل قانون الأحوال الشخصية يرتبط بشكل كبير بهـــدف "ربط المرأة بقيم النظام الأسري"، سواء من خلال إدارة الحوار التي برز فيها الهدف بصفة كلـــية، أو ضيوف الحوار، حيث ظهر بنسبة 68,97%، مقابل 31,03% للهدف المتعلق بـــ"تحرير المرأة من قيم النظام الأسري"، بينما كان الهدفان متوازيان بالنسبة للجمهور، وذلك بحسب اتجاه كل متدخل.

ويـتعلق هـدف ربط المرأة بقيم النظام الأسري بالمبادئ التي تشير إليها إدارة الحوار من حيـن لآخـر، كمسألة الحفاظ على الهوية في معارضتها للتدخل الأجنبي، الذي يحمل قيما مختلفة، وفوق كل ذلك يحقق مصالح سياسية في المنطقة عن طريق إثارة قضية حقوق المرأة.

وبالنسبة لضيوف الحوار كانت المبادئ المتعلقة بالدين والقيم أكثر تكرارا وإلحاحا من قبل الشخصـيات ذات الاتجـاه الإسلامي الذي يعتبر أن استناد قوانين الأحوال الشخصية إلى الشريعة الإسـلامية يحقـق حماية للأسرة، وحتى الموافقة على التعديل لا يجب أن يعطل في إطارها النص القرآنـي، وقد كانت عبارات "الاحتكام إلى النصوص الشرعية"، و"احترام الثوابت"، و"تمجيد الدين" مـتداولة بكـثرة فـي مقابل عبارات ترفضها "كالخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية"، و"تعطيل الـنص القرآنـي"، و"التأثـير على الهوية"... وهي بذلك لا تفصل قضية حقوق المرأة في الأحوال الشخصية عن رباط الأسرة والمجتمع بشكل عام.

وفي مقابل ذلك تتجه الشخصيات اللادينية وهي بأقل نسبة إلى "هدف تحرير المرأة من قيم النظام الأسري"، فقد كانت تركز في مناقشتها للموضوع على المرأة بالتحديد، لأنها المتضرر الأكبر فـي نظـرها مـن تلك القوانين، ولذلك جاءت القيم السلبية المعبر عن ذلك بكثرة، "كقهر المرأة"، و"التمييـز ضـد المـرأة"، و"رمي المرأة بالشارع"... في مقابل قيم إيجابية تسعى إليها، جاءت في عـبارات "تحقـيق مصالح المرأة"، و"النضال من حقوق المرأة"، و"إصلاح وضع المرأة"، و"العدالة والمساواة"...

فكانـت الاهتمامات متفاوتة بين النظرة الشمولية لنظام الأسرة ككل، وبين النظرة الانفرادية المستقلة في معالجة القضية.

1-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (7): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	5	31,25	7	21,21	2	66,67
-أسلوب دعائي	11	68,75	26	78,79	1	33,33
المجموع	16	100	33	100	3	100

اعتمدت شخصيات الحوار في عرض أفكارها بصفة كبيرة علي الأسلوب الدعائي و هو ما يوضحه الجدول وذلك بنسبة 68,75%، مقابل 31,25% في قسم إدارة الحوار، و78,79% مقابل 21,21 % في قسم ضيوف الحوار، وبخلاف ذلك وفي قسم الجمهور المشارك في الحوار، يبرز الأسلوب التحليلي بنسبة 66,67%، مقابل 33,33% للأسلوب الدعائي.

ويلمح الأسلوب الدعائي في إدارة الحوار من خلال اعتماد الإثارة، أي تعمّد خلق صدام بين وجهات النظر المتضادة وتعمّد القطع بفواصل إشهارية عند اشتداد حرارة النقاش، لجذب الجمهور وإثارة اهتمامه للقضية. ولم يكن الجانب التحليلي إلا في قليل من الجزئيات التي غاب فيها خلاف المواقف كموضوع "إنشاء محاكم الأسرة في مصر"، الذي تناوله طرف واحد، فكان هناك تبادل للرأي بين مدير الحوار وضيفه.

أما ضيوف الحوار فكان أسلوبهم قائم على إملاء الآراء والاتجاهات، فلم يكن هناك نقاش متبادل و إنما دفاع عن مواقف و مهاجمة أخرى بالتركيز على الجوانب السلبية فقط للطرف المعارض، والاعتماد على الوقائع السيئة وإبرازها لهدم الآراء المخالفة، ومن ذلك تصوير الحالة المزرية للمرأة المطلقة، وأنها هي وأولادها في الشارع...، والاستغلال السيئ للجانب الديني كوضع مسألة "الولي" في صورة متناقضة بمثال يزدري هذا الشرط، كون أن المرأة قد تكون قاضية أو ذات منصب رفيع ويتولى ابنها زواجها...!؟ أو التركيز على الجوانب الإيجابية فقط، كمدح جهود الحركات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني التي كان لها أثر في حركة تعديل هذه القوانين. وفي مقابل ذلك يأتي أسلوب الاتهام لها بالعمالة للغرب، فجاءت عبارات مثل: "المتاجرة بقضية المرأة"، و"التلاعبات السياسية"، و"العمالة للأجنبي"... كل ذلك أبعد الحلقة عن دائرة التحاور والنقاش إلى صدام الأشخاص في أحيان كثيرة.

وبالنسبة للجمهور، برز الأسلوب التحليلي من خلال إحدى المداخلات التي ناقشت قضية الخلع في الشريعة الإسلامية بأسلوب أكثر علمية، بينما كانت الأخرى تعترض على القوانين بشكل تهجمي على المؤيدين له.

ومن خلال كل ما سبق، نخلص إلى أن الحلقة كان هدفها يميل أكثر إلى ربط المرأة بقيم النظام الأسري وهو ما كان واضحا من خلال مداخلات مدير الحوار وعدد من الشخصيات، لكن بأسلوب أكثر دعائية، حيث وضعت قضية الأحوال الشخصية بصورة كبيرة في الإطار السياسي وطرفاه المتناقضان، الإسلامي المعارض، واللاديني المؤيد.

2-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "المرأة العربية في المناهج التربوية" وتحليلها وتفسيرها

2-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (8): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المرأة العربية في المناهج التربوية																								
صورة المرأة في المناهج التربوية	–	–	9	47,37	–	–	9	47,37	7	18,92	10	27,02	3	8,11	20	54,05	1	25	1	25	2	50	4	100
دور المعلم في نقل صورة المرأة في المناهج	–	–	7	36,84	–	–	7	36,84	–	–	5	13,51	5	13,51	10	27,02	–	–	–	–	–	–	–	–
إلغاء الفروق بين الجنسين في المناهج	–	–	3	15,79	–	–	3	15,79	–	–	7	18,92	–	–	7	18,92	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	–	–	19	100	–	–	19	100	7	18,92	22	59,45	8	21,62	37	100	1	25	1	25	2	50	4	100

صورة المرأة في المناهج التربوية

يناقش هذا العنصر السمات التي تظهر بها المرأة في الكتب التعليمية، وهو من أبرز العناصر المتناولة ضمن الموضوع العام، ويبين الجدول أن اتجاه إدارة الحوار نحوه كان سلبيا تماما بنسبة 47,37%، فهي ترى بأن تلك المناهج لا تعبر عن الواقع الحقيقي للمرأة، سواء من ناحية منجزاتها أو معاناتها، فالفارق بين ما وصلت إليه المرأة، وبين ما هو في طيات الكتب التعليمية شاسع جدا، وذلك ما كان واضحا من خلال التقرير الافتتاحي للحلقة، ومن خلال أسئلة مدير الحوار، الذي ينتقد حصر وظيفة المرأة في المنزل في هذه الكتب.

أما ضيوف الحوار فتباينت وجهات نظرهم نحو هذا العنصر، ولكن بغلبة الاتجاه السلبي بنسبة 27,02%، ويليه الاتجاه الإيجابي بنسبة 18,92%، ثم الاتجاه المحايد بنسبة 8,11%.

ومثلت الاتجاه الإيجابي شخصية محورية واحدة، رأت بأن الكتب المدرسية في طور التغير إلى الأحسن في تقديم صورة المرأة، وتؤكد ذلك من خلال الجهود التي تبذلها اللجان المختصة في بلادها "مصر" في الإعداد لمناهج أفضل، وتستدل على ذلك بالعديد من النماذج النسائية التي تعتبرها أنها مشرفة لصورة المرأة في هذه الكتب، ويرجع موقفها ذلك إلى كونها أحد المعدين للمناهج التربوية.

بينما تبنت الاتجاه السلبي ثلاث شخصيات ثانوية في البرنامج، أكدت كل منهن على سلبية المناهج التربوية العربية في عرضها لصورة المرأة كونها صورة رجعية تحصر المرأة في أدوار هامشية دنيا غير متفتحة على الأدوار الجديدة التي أصبحت تقوم بها.

وتجنب الاتجاه المحايد الذي مثلته شخصية محورية ثانية في البرنامج الحكم بالسلب أو الإيجاب على تلك الصورة، فكانت وجهة نظره شمولية حول العنصر، من خلال تفكيك تلك المناهج والتطرق لصورة المرأة والرجل معا، وبذلك قلصت حجم المشكلة التي حصرت في قضية الوظائف المنزلية للمرأة التي تعرض في هذه الكتب إلى مناقشة مشكلة المناهج بشكل عام.

أما الجمهور، فقد غلب عليه الاتجاه المحايد بنسبة 50% مقابل 25% لكل من الاتجاهين الإيجابي والسلبي، وقد انصب اهتمام الاتجاه المحايد على نقد المناهج العربية بشكل عام، وأن المشكلة في نظره ليست في حصر وظيفة المرأة في الخدمات المنزلية وإنما في الصيغ أو الآليات الجديدة التي تقدم بها هذه الوظيفة وغيرها وما يمكن أن تخدم به الأجيال التي لا زالت تقع تحت

ضـــغط التلقيـــن. أمـــا الاتجاهـــان الإيجابي والسلبي فكان أحدهما يؤكد على تحسن صورة المرأة وتقلـــيص الـــدور المنزلـــي لهـــا في الكتب المدرسية، والآخر يرى عكس ذلك، أي استمرار تقديم الصـــورة السلبية المنحصرة في الأعمال المنزلية التي لا تتوافق مع ما وصلت إليه المرأة من مكانة في مجالات الحياة المختلفة.

-دور المعلم في نقل صورة المرأة في المناهج التربوية

يخـــص هـــذا العنصر وظيفة المعلم كوسيط مهم في نقل تلك الصورة إلى التلميذ، وقد كان تجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 36,84%، وكان انتقادها لهذا العنصر من جهتين: الأولى ضـــمن إطـــار سياسة التعليم إجمالا التي تفتقر إلى التكوين الجيد للمعلم الذي هو واسطة مهمة بين المـــنهج المدرســـي والتلميذ، والأخرى كانت ضمن إطار الواقع الاجتماعي الذي ينظر إلى المرأة بسلبية والمعلم هو نتاج ذلك الواقع كما تعتقد.

أمـــا ضيوف الحوار فقد كان اتجاههم منقسما بالسوية بين الاتجاه السلبي و الاتجاه المحايد بنســـبة 13,51% لكل منهما، وتبنت الاتجاه السلبي شخصية محورية في البرنامج، رأت بأن المعلم يســـاهم بشكل كبير في ترسيخ الصورة السلبية للمرأة من خلال الممارسة العملية أمام التلاميذ، فهو مرتـــبط بـــالموروث الثقافـــي والعادات الاجتماعية التقليدية التي تضع المرأة في مستوى أدنى من النشـــاط الاجتماعـــي، وبالتالي وإن قدمت المناهج في صياغة جديدة، فإنها تصطدم بالعائد الثقافي للمعلم.

لكـــن الاتجاه المحايد لم يشأ أن يحكم بالسلب أو الإيجاب على دور المعلم، وإنما رأى بأن ذلك يقع ضمن مشكلة معقدة متعددة الجوانب ابتداء من قضية التغيير الاجتماعي إلى تخطيط الدولة، فالمعلم يقع ضمن هذه الدائرة ولا يرتبط بالموروث الثقافي فحسب.

-إلغاء الفروق بين الجنسين في المناهج التربوية

يشـــير هذا العنصر إلى سياسة "الجندر" كمفهوم وافد من الثقافة الغربية، والذي لا يرى أي فـــارق بين الجنسين في الوظائف الاجتماعية، ويناقش هنا مدى إمكانية إدماجه في المناهج التربوية فـــي العالم العربي. فكان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 15,79 %، فقد رأت بأنه نوع مـــن التدخل الأجنبي في سياسات التعليم، ونوع من الخرق الثقافي للهوية، وهو يعبر عن التطرف

الـذي وصـلت إلـيه قضـية المساواة بين الجنسين في الغرب، والتي يراد تمريرها إلى الثقافات الأخرى، وهو من بعض جوانب الضغوط الدولية.

وبالنسـبة لضيوف الحوار فقد كان اتجاههم سلبيا أيضا اتجاه هذا العنصر و هو ما عبرت عـنه الشخصيتين المحوريتين في البرنامج، وكانت إحداهما واضحة تماما في رفضه، كونه دخيل على الثقافة العربية الإسلامية، التي منحت كل من الرجل والمرأة ميزة خاصة، بينما أكدت الأخرى علـي ضـرورة المسـاواة بين الجنسين، ومع إصرار مدير الحوار على السؤال أوضحت بأن ذلك يتنافى مع الأديان الشرقية.

ونسـتنتج أخيرا أن الاتجاه العام لإدارة الحوار نحو الموضوع ككل كان سلبيا تماما بنسبة 100%، وكـان ذلـك واضـحا مـن خلال عنصرين مقابل عنصر واحد اختلفت فيه دلالة السلب برفض مفهوم "الجندر" أو "إلغاء الفروق بين الجنسين"، وكانت شدة الاتجاه تبدو من خلال التعارض الشـديد بيـن وجهـة نظـر مدير الحوار والشخصية التي رأت بتحسن صورة المرأة في المناهج الـتربوية، حيث أن الأمثلة التي كانت تسوقها تلك الشخصية عن بعض النماذج النسائية الرائدة التي وظفت في تلك المناهج لم تكن تجدي مع مدير الحوار الذي يعتبر أن نموذج من هؤلاء النسوة يقابله مـئات الـنماذج مـن الشخصيات الرجالية التي لا زالت تحتكر صفحات الكتب التعليمية. وكانت المقاطعة مستمرة لمحاولة نفي ذلك، في حين أنها كانت تبدي توافقا كبيرا مع الشخصيات المعارضة لتلك الصورة، وهو ما يفسر عدم حيادية إدارة الحوار في هذه الحلقة.

وفـيما يخـص الاتجاه العام لضيوف الحوار فإن الاتجاه السلبي كان هو الغالب أيضا بغلبة عـدد الشخصـيات المعارضـة وحتى الشخصية المؤيدة كانت تقر ضمنيا بأن إدراج دور الأمومة والأعمـال المنزلية في المناهج التربوية عمل سلبي، ولكنها تعتقد بأن هذه الصورة بدأت تنتحى عن المـناهج، ولذلـك كان اتجاهها السلبي صريحا في عنصر دور المعلم في نقل تلك الصورة كونه لا زال يخضع للموروث الثقافي بالرغم من عملية تحديث المناهج، ولم تبق إلا الشخصية المحايدة التي انطلقـت في الحوار من زاوية أخرى بعيدة عن إصدار الأحكام. وبذلك كانت اتجاه الضيوف سلبيا أيضـا نحـو الموضوع العام، وقد كان سير الحوار بينهم هادئا تماما رغم اختلاف وجهات النظر بالنسـبة للشخصـيتين المحوريتيـن، حيـث كانت كل منهما تبدي اهتماما واستماعا لوجهة النظر الأخرى.

أمـا بالنسـبة للجمهـور فقد كانت وجهة نظره أكثر حيادية نحو الموضوع العام، ولم تكن

مشاركته إلا من خلال عنصر واحد فقط.

والنتيجة التي نخلص إليها هي أن اتجاه الحلقة كان سلبيا نحو موضوع "المرأة العربية في المناهج التربوية"، من خلال ما يوضحه الاتجاه العام لإدارة الحوار وضيوفه بالأخص، و هي بذلك ترى أن تعديل تلك الصورة حق من حقوق المرأة، وأنه من الضروري والأولي توعية الطلبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية للمرأة بدل من إعطاء تلك الصورة السطحية.

وقد ركزت الحصة في مناقشة الموضوع على البعد الثقافي بتطرقها إلى الناحية التعليمية والتربوية من خلال الكتب أو المؤلفات و مناهجها في تقديم صورة المرأة للتلميذ وكذلك مستوى تأهيل المعلم و تقديمه لتلك الصورة، ورغم أن الموضوع له علاقة بالبعد السياسي من حيث تأثير الدول الأجنبية على الدول العربية بتغيير مناهجها التربوية بشكل عام و بالأخص ما تعلق منها بقضية المرأة و قضية التعليم الديني، إلا أنها لم تشأ أن تنطلق من هذه الوجهة في عرض الموضوع وإنما تناولت ذلك من خلال عنصر جزئي تعلق بإدخال سياسة "الجندر" في المناهج التعليمية و هي نوع من التأثير الأجنبي في القضية. وبذلك ترى الحصة بأن موضوع تعديل صورة المرأة في المناهج التربوية ذو أهمية في حد ذاته بعيدا عن كونه حدث سياسي مرتبط بتأثير خارجي.

2-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (9): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	1	20	1	25
-ليبرالي	4	80	-	-
-غير واضح	-	-	3	75
المجموع	5	100	4	100

يعرض الجدول مرجعتين أساسيتين يتقدم فيهما الاتجاه الليبرالي بنسبة 80%، مقابل 20% للاتجاه الإسلامي بالنسبة لضيوف الحوار، أما بالنسبة للجمهور فكانت نسبة 75 % منه غير محددة الاتجاه متمثلة في ثلاثة مداخلات مقابل 25% ذات اتجاه إسلامي مثلتها مداخلة واحدة كانت تعرض أفكارها انطلاقا من القيم والمبادئ الإسلامية.

وبـــالعودة إلى ضيوف الحوار نجد أن الاتجاه الإسلامي الذي مثلته شخصية محورية واحدة فـــي الـــبرنامج وهي متخصصة في علم الاتصال يبرز بالأخص في معارضتها لإلغاء الفروق بين الجنسين في المناهج التربوية لأنها من خصوصيات المعرفة الغربية، ومن ذلك معارضتها للحركات النســـائية التـــي تتبنى ذلك، وهي تنبذ التقليد والاستعارة لأن العالم العربي الإسلامي له خصوصياته الثقافية التي يجب الانطلاق منها في النقد والتقييم.

أمـــا الاتجاه الليبيرالي الذي مثلته ثلاث شخصيات ثانوية في الحوار، فقد انطلق من مفاهيم تحريـــر المرأة من أدوارها التقليدية كأم وربة منزل، سواء في الممارسة الواقعية أو في تصويرها فـــي الكتب التعليمية، لأنها صورة سلبية نمطية رجعية، كان الأحرى بها أن تواكب الأدوار الجديدة التـــي وصلت إليها ونافست فيها الرجل، هذا الأخير الذي يحتل مساحات كبيرة في صفحات الكتب فـــي صورة الأبطال والعظماء في المجال السياسي، أو العسكري، أو الأدبي، أو الإنساني... وهما صورتان متناقضتان لا تعكسان مبدأ المساواة بين الجنسين.

والنتيجة التي نخلص إليها، هي أن الحلقة تتبنى أكثر الاتجاه الليبرالي الذي يرفض حصر المـــرأة فيما يسمى بالدور التقليدي ويضعه في درجة أدنى من المجالات الجديدة التي انخرطت فيها بحكـــم مـــا يفرضه العصر. وكان ذلك واضحا من خلال اتجاه إدارة الحوار نحو الموضوع العام، ومن خلال عملية انتقاء الشخصيات.

2-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (10): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-تفعيل الدور التقليدي للمرأة في المناهج التربوية	-	-	10	30,30	3	75
-إلغاء الدور التقليدي للمرأة من المناهج التربوية	13	100	23	69,70	1	25
المجموع	13	100	33	100	4	100

من خلال النقاش حول الموضوع العام للحلقة، يبدو أن إدارة الحوار تركز هدفها على إلغاء مـــا يسمى بالدور التقليدي للمرأة من المناهج التربوية، وهو ما يتأكد من خلال النسبة المطلقة لهذا

الهـدف في الجدول، فقد كان الاتجاه نحو تلك الصورة سلبيا تماما، سواء من خلال تقارير البرامج أو مـن خـلال مداخـلات مدير الحوار، فالمرأة من وجهة نظرها أصبحت ذات فعالية كبيرة في المجـتمع، مـن خـلال اقتحامها لمختلف مجالات الحياة، ولذلك كان من اللازم تعويض الصورة النمطـية السـلبية بصورة أكثر واقعية وإيجابية عن المرأة، وهي لا تتوانى في الحكم على الأولى بالرجعـية، وأحكـام أخرى سلبية تعبر عن انفعال مدير الحوار وبالأخص في الرد على المؤكد لتحسن تلك الصورة.

وبالنسـبة لضـيوف الحوار كان هدف إلغاء الدور التقليدي للمرأة من المناهج التربوية هو الـبارز أيضا بنسبة 69,70%، مقابل 30,30%، فكلهم تقريبا يجمعون على رفض اعتماد الوظيفة المنزلـية للمرأة، لأنها غير مناسبة للمكانة التي حصلت عليها بفضل جهودها لنيل كثير من الحقوق كانـت حكـرا على الرجال، ومن الخطأ الاستمرار في تكريس الصورة الرجعية السطحية البسيطة بـدل اعـتماد الصـورة التقدمية على حد تعبيرهم، لأن ذلك يؤثر على الأجيال وثقافتها حول دور المرأة في المجتمع.

ولـم يـنل الهـدف المـتعلق بتفعيل الدور التقليدي للمرأة في المناهج التربوية سوى نسبة 3,30%، وهو ما نبهت إليه إحدى الشخصيات المحورية، حيث اعتبرت أن عمل المرأة في المنزل لـيس سـهلا، وبالأخص تربية الأبناء وهو لا يمثل مشكلا أو عائقا للمرأة، وترى بأنه من الضروري الاهـتمام بهـذا العمـل والتنبيه إلى أهميته، وضرورة مشاركة الرجل المرأة في القيام به، فالمهمة تشـمل الحـث علـى تنمية دور الرجل والمرأة معا، وليس من العيب أبدا أن تقوم المرأة بأعمال المنزل، ولكن يجب أن يكون ذلك في إطار تعاون أفراد الأسرة.

أما الجمهوري فلم يرى مشكلة في الدور المنزلي للمرأة الذي تعتمده المناهج التربوية بشكل كبـير، واعتبر أن ذلك يكمن ضمن القيم الإنسانية، ومن الخطأ اعتبار تلك الصورة رجعية، ولذلك كـان هدف تفعيل الدور التقليدي للمرأة في المناهج عنده بنسبة 75% مقابل 25% للهدف المتعلق بإلغاء الدور التقليدي و الذي مثلته إحدى المشاركات التي اعترضت على تلك الصورة لأنها تتنافى مع الواقع الجديد لأدوار المرأة.

2-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (11): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	-	-	16	34,79	4	66,67
-أسلوب دعائي	18	100	30	65,21	2	33,33
المجموع	18	100	46	100	6	100

يوضح الجدول أن الأسلوب الدعائي كان مستخدما بصفة مطلقة في قسم إدارة الحوار فكانت تعتمد على عرض ما هو كائن من صور تراها نمطية وسلبية عن المرأة في المناهج الدراسية مقابل ما يجب أن يكون من الصور الإيجابية الغائبة عنها، ولا يخلو ذلك العرض من اعتماد الدراسات والإحصاءات الدالة على ذلك، لكنها تمشي في سياق إطلاق الأحكام وليس النقاش ودليل ذلك تكرار عبارات: "الرجعية"، و"دونية المرأة"...الخ، وهي تعبر عن انفعال مدير الحوار في وصف صورة المرأة في تلك المناهج.

وما يلفت النظر بالنسبة لضيوف الحوار أن آراءهم لم تكن تحليلية علمية للظاهرة بالرغم من أن أغلبهم مختص في المناهج، بل كانت دعائية يميلون فيها إلى إطلاق الأحكام الوصفية الإنشائية، ومن ذلك تكرار العبارات السلبية الدالة على ذلك، "كالرجعية"، و"الموروث الثقافي"، و"العادات والتقاليد"، و"تهميش دور المرأة"، و"الإنسان المقموع"...إلخ، وقد ظهر هذا الأسلوب في الجدول بنسبة 65,21%، مقابل 34,79% للأسلوب التحليلي الذي اعتمدته إحدى الشخصيات المحورية حيث تجنبت إصدار الأحكام لأن القضية عندها ليست وجود أو عدم وجود المرأة في المنزل، وإنما كيفية صياغة بدائل عن تلك المناهج تقرب إلى الواقع وتبرز القضايا الجوهرية التي ترتبط بالأهداف البعيدة والموحدة للنظام التربوي بشكل عام، وصورة المرأة في المنهج في رأيها تكون ضمن هذه الصياغة الجديدة، ولذلك كانت بعيدة عن إملاء الآراء والاتجاهات وأقرب إلى النقاش وتبادل الأفكار.

أما فيما يخص الجمهور فكانت نسبة اعتماده الأسلوب التحليلي أكثر، وذلك بنسبة 66,67% فلم يوجه انتقاده لصورة المرأة في المناهج لأن المشكلة عنده لا تكمن في سلبية تلك الصورة بالتحديد، وإنما المشكلة تكمن في رأيه في الطرق والأساليب التي تعتمدها المناهج بشكل عام في

توصـــيل المعـــرفة للتلميذ. ويستثنى من ذلك مداخلة واحدة تبنت الأسلوب الدعائي بمدحها للمراكز القيادية التي احتلتها المرأة وتهجمها على الصورة السلبية المناقضة لذلك.

والنتـــيجة التـــي نخلص إليها، هي أن الحلقة كانت تسعى بشكل واضح إلى إلغاء ما يسمة الدور التقليدي للمرأة من المناهج التربوية بأسلوب يميل أكثر إلى الدعاية وإملاء الآراء والاتجاهات بإصدار الأحكام السلبية المتتالية حول الموضوع، وهو ما أوضحته المعطيات الكمية للجدولين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "أمية النساء في العالم العربي" وتحليلها وتفسيرها

3-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (12): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمـــية النساء في العالم العربي																								
فـــرص تعليم المرأة في المجتمع	–	–	7	30,43	–	–	7	30,43	–	–	12	25,53	–	–	12	25,53	–	–	–	–	–	–	–	–
دور المـــنظمات المدنية في مكافحة أمية النساء	–	–	–	–	5	21,74	5	21,74	8	17,02	–	–	4	8,51	12	25,53	–	–	–	–	–	–	–	–
مخططات الدول العربية في مكافحة الأمية	–	–	11	47,83	–	–	11	47,83	–	–	23	48,94	–	–	23	48,94	–	–	2	100	–	–	2	100
المجموع الكلي	–	–	18	78,26	5	21,74	23	100	8	17,02	35	74,47	4	8,51	47	100	–	–	2	100	–	–	2	100

-فرص تعليم المرأة في المجتمع

يناقش هذا العنصر نظرة المجتمع لتعليم المرأة والإمكانات التي يتيحها لها لتحقيق ذلك. وقد كان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 30,43%، وهي نسبة ظهور العنصر ككل، إذ تعتقد بأن المجتمعات العربية لا زالت تتحفظ في مسألة تعليم المرأة، وبالأخص المجتمعات المحافظة كاليمن على سبيل المثال الذي أكد التقرير الافتتاحي للحلقة أنه لا زال متشددا في هذه القضية بسبب العادات والتقاليد التي ترفض الاختلاط وأيضا تفضيل تعليم الذكور على الإناث، إضافة إلى مشكلة الزواج المبكر الذي يعوق المرأة عن التعليم. وبالتالي كانت رؤيتها للجانب الاجتماعي فيما يخص تعليم المرأة سلبية.

وهو نفس الاتجاه أيضا الذي سلكه ضيوف الحوار بنسبة 25,53%، فقد أجمعوا وهم ثلاث شخصيات محورية على أن المرأة لا زالت لم تنل حظها الكافي من الاهتمام الأسري بالحث على تعليمها وخصوصا في الأرياف، وذلك من منطلق التمييز بين الجنسين واستغلالها في الأعمال المنزلية والزراعية، وبذلك ترى بأن حق التعليم للمرأة ينطلق مبدئيا من تغيير الثقافة السلبية السائدة في المجتمع.

-دور المنظمات المدنية في مكافحة أمية النساء

يناقش هذا العنصر الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، وبالأخص المنظمات النسائية في العمل على محاربة ظاهرة أمية النساء، وفي هذا العنصر التزمت إدارة الحوار الحياد كليا، فكان بنسبة 21,74%، ولم يكن هناك حكم أو تقييم لجهودها، (أي المنظمات المدنية) بل استفسار فقط عن طبيعة عملها ومدى ما حققته من نتائج في الواقع.

أما ضيوف الحوار فقد برز الاتجاه الإيجابي لديهم بنسبة 17,02%، مقابل 8,51% للاتجاه المحايد مع غياب كلي للاتجاه السلبي، ويفسر الاتجاه الإيجابي بوجود عاملتين في المنظمات غير الحكومية من بين ضيوف الحوار تشرفان على برامج لمحو أمية النساء كانتا تدافعان عن تلك الجهود وبالأخص ما تقوم به المنظمات النسائية، بينما تبنت الشخصية الثالثة الحياد في هذا الجانب كون أن عمل تلك المنظمات فيه كثير من الثغرات، كغياب التنسيق بينها وبين المنظمات الحكومية مع أنها لا تنكر بعض ما حققته من منجزات في الواقع.

-مخططات الدول العربية في مكافحة الأمية

يـناقش هذا العنصر الدور الذي تقوم به الدول العربية في القضاء على الأمية، والمنجزات التـي حققتها في أرض الواقع، ويلاحظ أن هذا العنصر هو الأكثر تكرارا ضمن العناصر الأخرى ممـا يـدل على الاهتمام بالجانب السياسي في هذه القضية، وقد كان اتجاه إدارة الحوار سلبيا تماما بنسبة 47,83%. فمخططات الدول العربية في اعتقادها فاشلة بحكم أنها لم تتقدم خطوة في القضاء على هذه الظاهرة منذ عقود طويلة لأن مشكلة الأمية تعود في حقيقتها إلى القرن السابع عشر. ومن أسباب الفشل التي ناقشتها مطولا الضغوط الاقتصادية الخارجية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبـنك الدولـي علـى الدول العربية، وتأثيرها في سير العملية التنموية والتي لم تدمج فيها المرأة بشـكل شـامل وحقيقي، كما أن فشل القضاء على الأمية أعطى ذريعة للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلـية، وتخص بالذكر "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي تحمله الولايات المتحدة الأمريكية لفـرض مزيد من الهيمنة ومزيد من الأمية وإن كانت مبرراته تدعي عكس ذلك. وهي بالتالي (أي إدارة الحوار) تعتقد أن الجانب السياسي سلبي لم يخدم حق التعليم للمرأة.

وبالنسبة لضيوف الحوار كان اتجاههم سلبيا تماما أيضا بنسبة 48,94%، فالجهود والخطط التـي قامـت بها الحكومات العربية من أجل الحد من ظاهرة الأمية كانت فاشلة في نظرهم جميعا لأنهـا محاطة بكثير من الثغرات الإدارية والاقتصادية، كسوء تأهيل المعلمين وقصور المناهج التي تعكـس فـي مجملها صورة سلبية عن المرأة وتحمل في طياتها "خطابا ذكوريا" يقصي المرأة من الإسـهام فـي إعدادهـا بسبب ابتعادها عن المراكز القيادية، بالإضافة إلى الضغوط الأجنبية التي تعرقل المشاريع التنموية وغياب الأبعاد الاستراتيجية لتلك المخططات.

أمـا رأي الجمهـور الـذي لم يكن إلا من خلال هذا العنصر فكان سلبيا هو الآخر، وذلك بالاعتراض على البرامج التي تقدمها الدول العربية لمحور الأمية، ووصفها بالفشل، كونها لم تخطو خطى إيجابية منذ سنوات طويلة في هذا المجال، ومن ذلك قصور مناهج تعليم الكبار.

ونسـتنتج فـي الأخير أن اتجاه إدارة الحوار نحو الموضوع العام كان سلبيا بنسبة كبيرة قـدرت بـ78,26%، مقابل 21,74% للاتجاه المحايد، وغياب كلي للاتجاه الإيجابي، وبالتالي هي تؤكـد علـى أن المـرأة لـم تحصل بعد على حقها الكافي من التعليم من خلال ما تبديه الملامح الاجتماعـية والسياسية، وتبدو شدة الاتجاه من خلال تفاعل أو بالأحرى انفعال مدير الحوار طوال المناقشة بإصراره على فهم أسباب تنامي المشكلة وعدم حلها بشيء من الحيرة والتعجب التي بدت

على ملامحه، كون أن الظاهرة قد طواها الزمن في كثير من البلدان الموصوفة بالتخلف.

وكـــان اتجـــاه ضيوف الحوار نحو الموضوع الرئيس سلبيا أيضا، بنسبة 74,47%، مقابل 17,02% للاتجـــاه الإيجابي، و8,51% للاتجاه المحايد، فهم يؤكدون أيضا على أن حق المرأة في التعلـــيم لا زال مهمشـــا ويحـــتاج إلى مزيد من الجهود على المستوى الاجتماعي بتغيير الموروث الســـائد حـــول المرأة، وعلى المستوى السياسي بتقديم خطط واضحة وعملية تحد فعلا من استمرار الظاهـــرة ولأنهـــم جميعا متفقون في وجهات النظر، فقد كان سير الحوار هادئا، وإن كان كل منهم يبدي اهتماما وانزعاجا في عرض أفكاره حول هذه المشكلة.

والنتيجة التي نخلص إليها من خلال اتجاه الفئات الثلاث، نحو مشكلة أمية النساء في العالم العربـــي هي أن هناك إقرار عام للحلقة بأن المرأة في العالم العربي لم تحصل على حقها الكافي في التعليم الذي هو من أهم الحقوق المدنية.

و قد ركزت الحصة في عرض الموضوع على البعد السياسي بشكل كبير حيث اعتبرت أن مشـــكلة الأمية بشكل عام مرتبطة بسياسات الدول العربية و مستوى جهودها المبذولة في محاربة الظاهرة و المرتبطة هي الأخرى (أي السياسات) بمشكلة الضغوط الاقتصادية الأجنبية و تأثير ذلك كله على مشاريع التنمية و التي من أولوياتها محو الأمية التي تنتشر بشكل كبير في شريحة النساء. مع جزء من الاهتمام أيضا بالبعد الاجتماعي والمشكلة الثقافية التي لازالت سائدة حول تعليم المرأة.

3-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (13): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	1	33,33	-	-
-ليبرالي	2	66,67	-	-
-غير واضح	-	-	2	100
المجموع	3	100	2	100

يوضـــح الجـــدول أن الاتجـــاه الليبرالـــي كان سائدا في الحلقة بنسبة 66,67% من خلال شخصـــيتين عالجتا مشكلة أمية النساء من خلال وضع المرأة العربية في إطار الأقليات المحرومة التي تعاني من التمييز والظلم الاجتماعي، ولذلك كان تهجمهما شديدا ومعمما على الموروث الثقافي

العربـــي، وبـــالأخص إحـــدى العاملات في المنظمات النسائية والمدافعات عن قضية حقوق المرأة العربية، معولة بذلك على دور المنظمات في الخروج بالمرأة من حالة الأمية، كما تعول أيضا على دور المؤتمـــرات الدولـــية التـــي تعقد بشأن المرأة برعاية الأمم المتحدة في تكثيف جهودها بإدراج المـــرأة بشكل فعال في عملية التنمية والقضاء على ما يسمى بظاهرة "تأنيث الفقر"، والتي يقصد بها معانـــاة المـــرأة من التمييز على أساس النوع، كما كان مفهوم الديمقراطية شائع الاستخدام في نقد الأنظمـــة العربية التي تصفها بالديكتاتورية. أما الاتجاه الإسلامي الذي كان بنسبة 33,33% والذي مثلـــته شخصية محورية واحدة، فقد استندت إلى النص القرآني في أحقية تعليم المرأة، وكانت تتجه أكـــثر إلى وصف الجانب العملي الذي تقوم عليه برامج محو الأمية ووضع مقترحات للقضاء على الظاهـــرة. ولـــم تكن أفكار الشخصيات الثلاث تنبئ بوضوح عن اتجاهاتهم كما بينها أكثر المظهر الخارجي لهن.

3-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (14): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-مناقشـــة استراتيجية محو أمية النساء	6	35,29	8	25,81	1	50
-إثـــارة المشكلة الاجتماعية والسياسية لأمية النساء	11	64,71	23	74,19	1	50
المجموع	17	100	31	100	2	100

يبدو من خلال الجدول أن الهدف المتعلق بإثارة المشكلة الاجتماعية والسياسية لأمية النساء كان هو الأكثر اهتماما، وذلك بنسبة 64,71% بالنسبة لإدارة الحوار، و74,19% بالنسبة لضيوف الحـــوار، إذ طـــبع علـــى جو النقاش التكرار لأسباب ظاهرة الأمية، والتي تتعلق أكثر في نظرهم بالمشـــكلات الاجتماعية المرتبطة بشكل خاص بالعادات والتقاليد العربية التي تميز بين الجنسين في فـــرص التعليم، إذ تفضل تعليم الذكور على حساب الإناث، وكانت تلك الأحكام صادرة عن كل من إدارة الحـــوار وضـــيوفه، مع إعادة طرح المشكلة السياسية في الموضوع بعجز الدول العربية منذ عقـــود عـــن القضـــاء على تلك الظاهرة، وبالأخص في الجانب الإداري وسوء تخطيطه، والجانب الاقتصـــادي المـــتعلق أكـــثر بالتأثير الأجنبي، ولتقريب الصورة المأساوية أكثر لانتشار الأمية بين

النســـاء، تعـــرض الحلقة بالمقابل تجارب عدة دول تصنف ضمن الدول المتخلفة، لكنها استطاعت القضـــاء على هذه الظاهرة، كدولة الأرجنتين، ودولة الشيلي ...وغيرهما. ولم يلق الهدف المتعلق بمناقشـــة اســـتراتيجية محو أمية النساء إلا قليلا من الاهتمام، فكان بنسبة 35,29% بالنسبة لإدارة الحـــوار، و25,81% بالنســـبة لضـــيوفه، فقد ركزت إحدى الشخصيات جانب من اهتمامها حول الموضوع على آلية وطرق القضاء على أمية النساء، أي الناحية العملية، كونها مديرة برنامج لمحو الأمـــية سابقا وشملت تلك الآليات التي تطرقت إليها صياغة مناهج دراسية خاصة لتعليم الكبار من النساء وتأهيل معلمين مختصين في ذلك.

وقـــد كانـــت مشاركة الجمهور منقسمة بالسوية بين الهدفين، إذ عرضت إحدى المشاركات اســـتياءها مـــن واقـــع الأمية في العالم العربي مناشدة دوله بالعمل الجدي للخروج من الجهل الذي يعمه، أما المشاركة الثانية فقدمت أحد الاقتراحات التي تراها ضرورية في عملية محو الأمية.

3-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (15): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	11	55	18	51,42	1	50
-أسلوب دعائي	9	45	17	48,58	1	50
المجموع	20	100	35	100	2	100

نلاحـظ مـــن خـــلال الجـــدول أن الأسلوب التحليلي غلب على الأسلوب الدعائي وإن كانا متقاربيـــن إلـــى حـــد ما في كل من إدارة الحوار التي بلغ فيها نسبة 55%، مقابل 45% وضيوف الحـــوار الـــذي كـــان بنســـبة 51,42% مقابل 48,58%، حيث تم تقديم عدد كبير من الدراسات والإحصاءات تقارب الخمس عشرة إحصائية في خضم عرض مظاهر أمية النساء، لكن أغلبها كان مســـتمدا من تقارير منظمة "اليونيسف" التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي تقوم لجانها في العالم العربي بـــتقديم تقاريـــر سنوية عن وضع حقوق الإنسان العربي بشكل عام، وتجلى الأسلوب التحليلي أيضا في تقديم مقترحات عملية لمحو أمية النساء استنادا إلى تجارب أجنبية واستدلالات واقعية.

أمـــا الأسلوب الدعائي فتجلى في الأحكام الوصفية السلبية المطلقة على المجتمعات العربية وموروثهـــا الثقافـــي الذي يضع المرأة في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل، فلم تلق في نظرهم الحظ

الكافي من التعليم، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة في انتشار أمية النساء، وارتكز هذا الأسلوب في الجانب الاجتماعي بوجه خاص، من خلال تكرار عبارات مثل: "القيود الاجتماعية"، "الموروث المحافظ"، "النظرة الدونية للمرأة"، "حرمان المرأة"، "الصورة التقليدية للمرأة"، "التمييز بين الجنسين"..

أما قسم الجمهور، فتساوى فيه الأسلوبان بحسب هدف كل متدخل بين ناقد للظاهرة وبين منتقد لها.

والنتيجة المستخلصة هي أن الحصة كان هدفها مرتكزا بالدرجة الأولى على إثارة المشكلة الاجتماعية والسياسية لأمية النساء، بإعادة تكرار أسبابها المرتبطة أساسا في نظرها بالثقافة الاجتماعية السائدة حول المرأة وبسياسات الأنظمة العربية المفتقرة إلى المخططات السوية للقضاء على الأمية، و هو ما كان واضحا من خلال تقارير الحلقة وتدخلات مدير الحوار و اختيار ضيوف البرنامج باستخدام أسلوب ممزوج بالتحليل والانطباعية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "تقاب المرأة في المجتمعات العربية" وتحليلها وتفسيرها

4-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (16): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقاب المرأة في المجتمعات العربية.																								
ظاهرة النقاب في المجتمع	–	–	3	17,65	9	52,94	12	70,59	2	5,13	20	51,28	4	10,25	26	66,66	1	33,33	2	33,67	–	–	3	100
الحكم بالوجوب الشرعي للنقاب	–	–	–	–	5	29,41	5	29,41	–	–	7	17,95	6	15,38	13	33,33	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	–	–	3	17,65	14	82,35	17	100	2	5,13	27	69,23	10	25,63	39	100	1	33,33	2	66,67	–	–	3	100

-ظاهرة النقاب في المجتمع

يناقش هذا العنصر انتشار النقاب في المجتمعات الخليجية، وبالأخص المجمع القطري الذي خصته الحلقة بالاهتمام إثر الدعوة التي أطلقتها إحدى الإعلاميات القطريات لخلع النقاب، وهو العنصر البارز ضمن الموضوع الرئيس للحلقة، وكان اتجاه إدارة الحوار نحوه حياديا بنسبة 52,94%، مقابل 17,65% للاتجاه السلبي، حيث أن مديرة الحوار من خلال مداخلاتها لم تشأ أن تبدي رأيا صريحا تجاه النقاب، فكانت متوازنة في عرض أسئلتها على الاتجاهات المختلفة، إلا من خلال إحدى تقارير البرنامج الذي اعتبر بأن النقاب ظاهرة سلبية وهو وافد وغريب على المجتمع وغالبا ما ترتديه المرأة مرغمة لا مختارة.

أما في قسم ضيوف الحوار، فكان الموقف السلبي هو السائد تقريبا بنسبة 51,28%، مقابل 10,25% للاتجاه المحايد، و5,13% للاتجاه الإيجابي، وكان الموقف السلبي يتمثل في رأي شخصيتين محوريتين في البرنامج، حيث اعتبرتا أن النقاب دخيل على المجتمع ولم ينتشر في المجتمعات العربية إلا منذ سنوات قليلة، إضافة إلى أنه لا يعبر عن الالتزام الديني في الغالب وتستدلان علي ذلك بالسلوك الانحرافي و اللاأخلاقي لأكثرهن كالغش و الخيانة الزوجية والتعطر والتجمل... مما يدل على التناقض الكبير بين مظهرهن و سلوكهن، وهو في أحيان كثيرة يفرض من الأهل ولا علاقة له بالالتزام الديني إلا في حالات قليلة، إضافة إلى أنه غير مناسب للمرأة بعدما دخلت في مجالات عدة لم تصلها من قبل، كارتقائها في الجانب التعليمي والوظيفي والسياسي... وهو ما يفرض عليها التواصل المباشر والمستمر مع الآخرين، والتواصل بين الناس يكون بتعبيرات الوجه وملامحه أساسا.

أما الموقف المحايد فقد التزمت به الشخصية المحورية الثالثة في البرنامج فرأت بأن النقاب يرتبط بالحرية الشخصية للمرأة ومن سوء التصرف أن تجبر على نزعه أو لبسه، كما أنه يرتبط بطبيعة العادات الاجتماعية التي يطلب من الناس احترامها كأي عادة من العادات في مجتمعات أخرى.

أما الموقف الإيجابي فمثلته شخصية ثانوية في الحلقة كان موقفها حادا تجاه دعوى نزع النقاب معتبرة ذلك مؤامرة خارجية بأيادي داخلية على المرأة المسلمة وعلى المجتمع المسلم بأسره، الذي هو «مجتمع محافظ جبل على أن يرى المرأة مستترة وهو لا يمثل لها أي عائق في ممارسة نشاطاتها المختلفة...»..

-ظاهرة النقاب في المجتمع

يناقش هذا العنصر انتشار النقاب في المجتمعات الخليجية، وبالأخص المجمع القطري الذي خصته الحلقة بالاهتمام إثر الدعوة التي أطلقتها إحدى الإعلاميات القطريات لخلع النقاب، وهو العنصر البارز ضمن الموضوع الرئيس للحلقة، وكان اتجاه إدارة الحوار نحوه حياديا بنسبة 52,94%، مقابل 17,65% للاتجاه السلبي، حيث أن مديرة الحوار من خلال مداخلاتها لم تشأ أن تبدي رأيا صريحا تجاه النقاب، فكانت متوازنة في عرض أسئلتها على الاتجاهات المختلفة، إلا من خلال إحدى تقارير البرنامج الذي اعتبر بأن النقاب ظاهرة سلبية وهو وافد وغريب على المجتمع وغالبا ما ترتديه المرأة مرغمة لا مختارة.

أما في قسم ضيوف الحوار، فكان الموقف السلبي هو السائد تقريبا بنسبة 51,28%، مقابل 10,25% للاتجاه المحايد، و5,13% للاتجاه الإيجابي، وكان الموقف السلبي يتمثل في رأي شخصيتين محوريتين في البرنامج، حيث اعتبرتا أن النقاب دخيل على المجتمع ولم ينتشر في المجتمعات العربية إلا منذ سنوات قليلة، إضافة إلى أنه لا يعبر عن الالتزام الديني في الغالب وتستدلان علي ذلك بالسلوك الانحرافي و اللاأخلاقي لأكثرهن كالغش و الخيانة الزوجية والتعطر والتجمل... مما يدل على التناقض الكبير بين مظهرهن و سلوكهن، وهو في أحيان كثيرة يفرض من الأهل ولا علاقة له بالالتزام الديني إلا في حالات قليلة، إضافة إلى أنه غير مناسب للمرأة بعدما دخلت في مجالات عدة لم تصلها من قبل، كارتقائها في الجانب التعليمي والوظيفي والسياسي... وهو ما يفرض عليها التواصل المباشر والمستمر مع الآخرين، والتواصل بين الناس يكون بتعبيرات الوجه وملامحه أساسا.

أما الموقف المحايد فقد التزمت به الشخصية المحورية الثالثة في البرنامج فرأت بأن النقاب يرتبط بالحرية الشخصية للمرأة ومن سوء التصرف أن تجبر على نزعه أو لبسه، كما أنه يرتبط بطبيعة العادات الاجتماعية التي يطلب من الناس احترامها كأي عادة من العادات في مجتمعات أخرى.

أما الموقف الإيجابي فمثلته شخصية ثانوية في الحلقة كان موقفها حادا تجاه دعوى نزع النقاب معتبرة ذلك مؤامرة خارجية بأيادي داخلية على المرأة المسلمة وعلى المجتمع المسلم بأسره، الذي هو «مجتمع محافظ جبل على أن يرى المرأة مستترة وهو لا يمثل لها أي عائق في ممارسة نشاطاتها المختلفة...»..

المعارضة للنقاب وبالأخص المحورية منها كانت أكثر عددا من الشخصيات المحايدة والمؤيدة التي كانت أغلبها شخصيات ثانوية لم تعطى مساحة زمنية كبيرة لعرض مواقفها. وكانت شدة الاتجاه تبدوا من خلال الخلاف الكبير بين الشخصيتين المعارضتين للنقاب، والشخصية الأخرى المحايدة فكانت درجة الانفعال شديدة بالأخص من الشخصيتين المعارضتين اللتين تهجمتا على المنقبات ووضعتهن في صورة سيئة تماما.

أما النتيجة التي نخلص إليها في الأخير هي أن اتجاه الحلقة ككل كان في الحقيقة سلبيا أي معارضا للنقاب، وهو ما بدا من خلال اختيار الشخصيات التي كانت في مجملها تعارضه، مع غياب شبه كلي للاتجاه الإيجابي، وحتى الاتجاه المحايد الذي اعتبر أن النقاب حق شخصي واختياري للمرأة كان يرجح أو يميل إلى عدم اتخاذه وهو الرأي الذي وقفت عليه إحدى الشخصيات الثانوية البارزة والمتمثلة في الشيخ «يوسف القرضاوي» الذي رجح من بين الآراء الفقهية عدم الوجوب الشرعي للنقاب وهي العبارة التي أكدت عليها وكررتها مديرة الحوار مما يوحي باتجاه الحلقة نحو الموضوع العام.

و يبدو أن الحصة قد ارتكزت بوضوح على البعد الديني في عرض موضوع النقاب لارتباطه بمسألة الحكم الشرعي فهو يتعلق بزي المرأة المسلمة بالتحديد، ولذلك كان النقاش الفقهي حوله سائدا في جميع المداخلات، مع حضور البعد الاجتماعي بمناقشة الجانب الأخلاقي بالتحديد في ارتداء النقاب.

4-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (17): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	4	80	2	66,67
-ليبرالي	1	20	-	-
-لا ديني	-	-	1	33,33
المجموع	5	100	3	100

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه الإسلامي هو السائد بنسبة كبيرة مقدرة بـ 80 % مقابل 20 % للاتجاه الليبرالي، وذلك بالنسبة لضيوف الحوار، وهو الراجح أيضا في قسم الجمهور

بنسبة 66,67 % مقابل 33,33 % للاتجاه اللاديني.

لكـــن الاتجـــاه الإسلامي لضيوف الحوار لم يمنعهم من الاختلاف أو بالأحرى الخلاف في أحـــيان كثـــيرة حـــول الموضوع، وذلك بحسب الاتجاه الفكري لكل منهم في هذه المرجعية في حد ذاتهـــا، بـــل كانت الشخصية الليبرالية وهي أديبة وإعلامية وصاحبة دعوى نزع النقاب وشخصية أخـــرى ذات توجـــه إسلامي وهي أستاذة في الشريعة الإسلامية متوافقتين تماما في وجهة نظرهما التحررية التي تضع في حسبانها مسألة التطور والتغير الاجتماعي الذي لا يليق معه الشكل المتخفي للمـــرأة، فتحســـبه معيقا لها في أداء وظائفها الاجتماعية، وإن كانت الأولى تستند إلى مفاهيم عن تحـــرر المرأة ووضع ذلك الزي في إطار التخلف... والأخرى تستند إلى الشريعة الإسلامية التي لا تفـــرض الـــنقاب وتـــرفض التشدد في الالتزام به. وفي مقابل ذلك كانت هناك شخصيتين أخريين إحداهمـــا تمثلت في كاتبة وباحثة وهي شخصية محورية والأخرى شخصية ثانوية، تمثلت في عالم مجـــتهد، كانـــا يحـــترمانه (أي الـــنقاب)، بوصـــفه حق من الحقوق الشخصية وعادة من العادات الاجتماعـــية التي لا تخالف الدين، بل قد تصنف ضمن الواجبات وذلك من الاجتهادات الفقهية التي يملك المسلم فيها حرية الاختيار، وقد كانا يدافعان عن هذا المبدأ مع أنهما يميلان إلى الاختيار الذي لا يجعـــل الـــنقاب واجبا شرعيا. وفي الأخير تبقى شخصية وحيدة ثانوية وهي المؤيدة بشدة للنقاب وتمثلـــت في موجه شرعي بوزارة الأوقاف، اعتبر أن النقاب من الواجبات الشرعية التي لا يجب تركها.

أمـــا بالنســـبة للجمهـــور فكـــان الاتجـــاه الإسلامي من خلال شخصيتين تبنتا وجهة نظر متعارضتين تماما، فكانت إحداهما تعتبر أن النقاب من الواجبات الشرعية. أما الأخرى فكانت تؤيد خلعـــه لأنـــه معيق للمرأة مع تأكيدها على الالتزام بالحجاب الشرعي، أما الشخصية اللادينية فهي ترفض النقاب والحجاب معا، كونهما رمزا للتخلف ويتناقضان مع الحياة الجديدة للمرأة.

والنتـــيجة التـــي نخلـــص إليها هي أن الحلقة تبنت التوجه الإسلامي كون أن الموضوع له علاقـــة أكـــثر بالجانب الديني، ولكن في الوقت ذاته كانت تؤيد أصحاب الاتجاه الإسلامي الذي يقر بالـــزي الشرعي للمرأة المناسب للعصر والذي لا يعيقها عن أداء مهامها الجديدة، وهو ما تأكد من خـــلال الشخصـــيات المحوريـــة المنتقاة في البرنامج والتي أخذت مساحة زمنية كبيرة للنقاش في الجانـــب الاجتماعي، الذي ارتكز على المظاهر السلوكية السيئة للمنقبات والجانب الديني الذي ركز على عدم فرضية النقاب.

4-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (18): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-ضمان حرية المظهر الشرعي للمرأة	3	42,86	8	27,59	1	33,33
-محاربة المظهر التقليدي للمرأة	4	57,14	21	72,41	2	66,67
المجموع	7	100	29	100	3	100

يوضح الجدول أن الهدف المتعلق "بمحاربة المظهر التقليدي للمرأة" و الذي يعني أن النقاب مرتبط بالعادات الاجتماعية القديمة أكثر منه واجبا شرعيا كان هو الأكثر تكرارا وبروزا في عناصر الحوار الثلاث، مقارنة بالهدف المتعلق "بضمان حرية المظهر الشرعي للمرأة". فقد بلغ نسبة 57,14 % مقابل 42,86 % بالنسبة لإدارة الحوار، وبلغ نسبة 72,41 % مقابل 27,59 % بالنسبة لضيوف الحوار، ونسبة 66,67 % مقابل 33,33 % بالنسبة للجمهور.

وفيما يخص إدارة الحوار لم يكن التفاوت كبيرا بين الهدفين، حيث كانت مديرة الحوار تتجنب إعلان موقفها بصراحة ولكنه ظهر أحيانا من خلال التقرير ومن خلال التركيز على الشخصيات المعارضة للنقاب.

أما ضيوف الحوار فكان الهدف المتعلق بمحاربة المظهر التقليدي للمرأة واضحا جدا من خلال التفاوت الكبير بينه وبين الهدف الآخر، وظهر ذلك من خلال شدة الاتجاه السلبي لأغلب الشخصيات المحورية في البرنامج، والتي كانت تركز في عرض أفكارها على الجانب الأخلاقي الذي يضع المنقبات في صورة سيئة، كما ركزت أيضا على الجانب الأمني فاعتبرت أن النقاب وسيلة للتمويه والغش، حتى أن إحداهما ربطته بمشكلة الإرهاب التي قد ترتبط بهذا اللباس في نظرها، ولذلك تحث على وضع المنقبات تحت الرقابة الأمنية في حالات الضرورة، كما تطرقت أيضا إلى الجانب الثقافي وكيف أن هذا اللباس لا يتناسب مع مظاهر العصر. كل ذلك يوضح جليا السعي لتحقيق ذلك الهدف، ولم تكن إلا فئة قليلة من الشخصيات والتي كانت في أغلبها ثانوية تسعى إلى ضمان حرية المظهر الشرعي للمرأة، لأنه يدخل ضمن الاختيارات الشخصية للإنسان مادام أنه في إطار الشريعة، وأن محاربته أو إلزام المرأة بالتخلي عنه، يتساوى مع إلزامها بوضعه

أو فرضـــه عليها، وبالتالي تكون الدعوتان في صنف واحد وهو التدخل في إرادة الإنسان وحريته، وهـــو ما يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، كما أن النقاب يرتبط بالعادات الاجتماعية للـــناس، والتي تختلف من مكان لآخر، فحرية الإنسان وخياراته هي الهدف والمقصد الأساسي في الموضوع أمّا حالات الضرورة فتعالج بقدرها.

وبالنســـبة للجمهـــور كانـــت النســـبة الغالبة تركز في مداخلاتها على أن النقاب يتنافى مع المظاهـــر الجديدة للحياة الاجتماعية، لأنه يتعلق أكثر بالماضي، أما النسبة الأخرى التي تمثلت في شخصية واحدة فاعتبرته من فرائض الدين التي لا تتغير بالزمان أو المكان.

4-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (19): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئة	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	5	38,46	13	37,14	-	-
-أسلوب دعائي	8	61,54	22	62,86	5	100
المجموع	13	100	35	100	5	100

يوضـــح الجـــدول أن الأســـلوب الدعائي هو الأكثر بروزا واستخداما في كل من عناصر الحـــوار الـــثلاثة، مقـــابل نســـبة ضئيلة لاستخدام الأسلوب التحليلي، فكان بنسبة 61,54 % مقابل 38,46% بنســـبة لإدارة الحـــوار، حيـــث كانـــت مداخلاتهـــا تمـــيل إلى الإثارة أكثر من التحليل فالشخصـــية المؤيـــدة والتـــي كانـــت ترتدي النقاب كانت المذيعة تستخدم معها بشكل كبير الأسئلة الخاصة ومثال ذلك ما إذا كان النقاب قد فرض عليها، وما إذا كان باستطاعتها التخلي عنه في حالة تواجدهـــا في بلد غير بلدها، وما إذا كانت تتعرض للرقابة الأمنية...كما استخدمت الأسئلة المحددة التـــي تفـــرض إعطاء إجابات محددة، كتكرار السؤال المتعلق بفرضية النقاب أو عدم فرضيته في نهايـــة الحلقـــة حـــتى تعطـــي إجابة للجمهور تحقق الهدف الذي تسعى إليه، فكانت تتجنب الأسئلة المفـــتوحة التـــي تعطي فسحة أكثر لتبادل الرأي لتحليل الظاهرة من زوايا متعددة وبعيدا عن إقحام الأحكام الشخصية التي تطغى على الحوار.

أمـــا بالنســـبة للضـــيوف الذيـــن بلغ استخدامهم للأسلوب الدعائي نسبة 62,86 % مقابل 37,14% فقـــد تركـــز في أكثره في الاتجاه المعارض الذي استخدم بكثرة أسلوب الاتهام والأحكام

الوصفية السلبية على المنقبات، فكان طوال الحلقة يدلي بسلسلة من الاتهامات، "كالانحراف الأخلاقي"، و"الغش"، و"الخداع" و"الخيانة الزوجية"، و"التناقض"...فلم يكن هناك تحليل علمي للظاهرة وإنما إملاء لآراء واتجاهات نابعة من المعارضة الشخصية الشديدة لهذا الزي. بعكس ذلك تماما كانت الشخصيات المحايدة تطرح أسلوبا تحليليا بعيدا عن الأحكام الوصفية بالسلب أو الإيجاب، حيث وضعت الظاهرة في سياقها الثقافي والاجتماعي وما يقتضيه من اختلاف، كما حللتها من الزاوية الدينية أو الفقهية بعرض الاستدلالات المختلفة ثم الوصول إلى المقصد الشرعي العام وليس تبني الأحكام بصفة مجردة نابعة من مواقف شخصية مسبقة.

وكان استخدام الأسلوب الدعائي للجمهور كليا بنسبة 100% باستخدام أسلوب الاتهام بالنسبة للمعارضين واستخدام الأسلوب الدفاعي العاطفي بالنسبة للمؤيدين.

والنتيجة التي نخلص إليها هي أن الهدف الرئيس للحلقة كان محاربة اللباس التقليدي للمرأة أو النقاب بالأخص، بأسلوب أكثر دعائية يعتمد على الإثارة وإلقاء الأحكام السلبية المطلقة، واتضح ذلك أكثر في اختيار الشخصيات المحورية في الحلقة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

5-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات" وتحليلها وتفسيرها

5-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (20): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات																								
الحـــق القانونـــي للمرأة السعودية في المشاركة السياسية	–	–	12	54,54	4	18,18	16	72,72	14	19,17	20	41,66	–	–	34	70,83	–	–	1	33,33	–	–	1	33,33
التأثـــير الأجنبي بشأن حقوق المراة السعودية	–	–	4	18,18	–	–	4	18,18	4	8,2	5	10,42	–	–	9	18,75	–	–	1	33,33	–	–	1	33,33
موقـــف المشـــايخ من الحـــق السياسي للمرأة السعودية	–	–	2	9,1	–	–	2	9,1	2	4,17	3	6,25	–	–	5	10,42	1	33,33	–	–	–	–	1	33,33
المجموع الكلي	–	–	18	81,82	4	18,18	22	100	20	1,64	28	58,34	–	–	48	100	1	33,33	2	66،66	–	–	3	100

الحق القانوني للمرأة السعودية في المشاركة السياسية:

يناقش هذا العنصر الذي هو من أهم العناصر الجزئية في الموضوع الرئيس حقيقة ممارسة المرأة السعودية لحقها السياسي ومدى تضمن ذلك الحق في الدستور. فكان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا بنسبة 54,54% مقابل 18,18 % للاتجاه المحايد مع غياب تام للاتجاه الإيجابي، فالمرأة السعودية في نظرها لم تحصل بعد على حقها السياسي في مجتمع تسيطر عليه العادات والأعراف التي تعطي امتيازات للذكور على حساب الإناث، واتضح ذلك من خلال الأحكام التي أطلقها التقرير الافتتاحي للحلقة على المجتمع السعودي وعلى طبيعة القانون المتعلق بالانتخاب المتضمن في الدستور والذي يفسرّ على أنه يستثني المرأة من حق التصويت والترشح وبالتالي يحرمها من حق المواطنة، كما أن أغلب تدخلات مدير الحوار كانت تعلن سلبية قوانين الدولة السعودية بشأن حقوق المرأة، ومن ذلك إثارة قضية حرمانها من قيادة السيارة وهو حق بسيط يدل على تغييب الحق السياسي، ولم يكن الحياد إلا نادرا من خلال التعقيبات الخفيفة على المعارضين للنظام السعودي فيما يخص حق المرأة السياسي، ومن ذلك إعطاء نماذج لنساء على قدر من العلم قدمن برامج لترشحهن وهو يدل على وجود خطوات عملية لممارسة المرأة لهذا الحق في هذا البلد.

فيما يخص ضيوف الحوار كان الاتجاه السلبي هو الغالب أيضا نحو هذا العنصر بنسبة 41,66 %مقابل 29,17 % للاتجاه الإيجابي وانعدام تام للاتجاه المحايد. ويعود بروز الاتجاه السلبي إلى غلبة عدد الشخصيات التي تطالب بالحق السياسي للمرأة السعودية وتؤكد على سلبية النظام وقوانينه في هذا المجال ومجالات أخرى عديدة، وتمثل الموقف السلبي بالأخص في مهاجمة النظام السعودي ووصفه بالاستبدادية وعدم الجدية في إدماج المرأة في الحياة السياسية وهو بذلك بعيد كل البعد عن عملية الإصلاح والتغيير، وهو في نظر إحدى الشخصيات ناتج عن «الاعتقاد المتجذر بكون الحكم المفضل هو حكم الأقلية أو المستبد العادل».

في حين يرى الاتجاه الإيجابي أن حق المرأة موجود في شتى المجالات بما في ذلك المجال السياسي الذي لم يعترض أحد على حقها فيه، ويعود تأخره إلى نقص عملية التأهيل والإعداد الكافي للنساء له، بالإضافة إلى أنه متعلق بأمور تقنية لمباشرة هذه الانتخابات وأن كلمة المواطن في الدستور تشمل الرجل والمرأة معا على حد سواء في قضية الحقوق، ولا تختص بالرجال فقط كما يعتقد الرأي المعارض. والموقف الإيجابي هنا يدافع عن النظام ويرى فيه جدية السير نحو الإصلاحات وأن ما يثار حوله من انتقادات حول إقصائه للحق السياسي للمرأة يعود إلى مؤامرة الإعلام الغربي التي يعيد صداها الإعلام العربي.

أمـــا بالنسبة للجمهور فكان الاتجاه السلبي مطلقا وتمثل في وجهة نظر أحد المشاركين في الـــبرنامج الـــذي أكـــد علـــى غياب الحق السياسي للمرأة واستهزأ بقضية الانتخابات من الأساس واعتبرها أكذوبة لا علاقة لها بالتغيير الحقيقي.

التأثير الأجنبي بشأن حقوق المرأة السعودية:

يتعلق هذا العنصر بمسألة الضغوط الأجنبية على النظام السعودي من أجل تمكين المرأة من حقوقها. فكان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا بنسبة18,18 % وهي النسبة الكلية لظهور العنصر، إذ ترى بأن تحرك الدولة مؤخرا للموافقة المبدئية على مشاركة المرأة في الانتخابات يعود إلى ضغوط الإدارة الأمريكية بالأخص وتدخلها في شؤون المملكة وفرضها التدريجي لإدماج المرأة في مشاريع الإصلاح، وأن ذلك التحرك لا علاقة له في الحقيقة بالإرادة السياسية المستقلة.

أمـــا اتجـــاه ضـــيوف الحوار نحو هذا العنصر فكان متقاربا نسبيا بين الاتجاهين الإيجابي والســـلبي، فكان هذا الأخير بنسبة 10,42 % بينما كان الأول بنسبة 8,3 %وتجلى الموقف السلبي في وجهة نظر شخصية من الشخصيات التي ترى بأن المرأة مغيبة عن الحياة السياسية، وأن هناك تدخـــلا حقيقـــيا في شؤون الدولة ولكن ما يثيره من مشكلات حول حقوق المرأة لا يخدم مصالحها وإنمـــا يخـــدم مصـــلحة الدول الأجنبية، وأن النظام يتآمر مع تلك الدول ضد مصلحة شعبه. و على عكـــس ذلك نفت الشخصية المدافعة عن النظام مسألة الضغوط الأجنبية واعتبرت أن الإقرار بالحق السياســـي للمرأة راجع إلى إرادة سياسية حقيقية و راجع أيضا إلى كون المملكة تسير على المنهج الإسلامي الذي يقر بحقوق المرأة، وبالتالي لا علاقة له بالضغوط الأجنبية.

واعتـــبرت إحدى الشخصيات المشاركة من الجمهور أن تدخل الإدارات الغربية في قضية المرأة هدفه تسهيل السيطرة على الدولة، فكان موقفها سلبيا تماما بنسبة 33,33 %.

موقف المشايخ من الحق السياسي للمرأة السعودية:

يشـــير هـــذا العنصـــر إلى الجانب الديني في قضية الحقوق السياسية للمرأة السعودية، وقد ارتـــبط في هذا الموضوع بالموقف من الآراء التي يصدرها المشايخ بشأن مشاركة المرأة السعودية فـــي الانتخابات، وقد كان هذا العنصر هو الأدنى من حيث التكرار بالنسبة للعناصر الأخرى. وقد اتســـمت وجهـــة نظـــر إدارة الحوار نحوه بالسلبية بنسبة 9,1% فوصفته بالتشدد كون أن المشايخ

يمانعون من ممارسة المرأة لهذا الحق رغم أن الإسلام أعطاه لها، وتستدل على ذلك بوقائع التاريخ في صدر الإسلام.

أما بالنسبة لضيوف الحوار فقد استمرت الشخصية المقرة بوجود الحق السياسي للمرأة السعودية في موقفها الإيجابي بدفاعها عن آراء المشايخ واعتبرت أن نسبة قليلة منهم فقط يعارضون مشاركة المرأة في الانتخابات، ولا يمثلون نخبة العلماء الذين لهم وعي بالقضية ولكنهم يضعون ضوابط لها والتي لا تفهم بأنها حرمان من الممارسة السياسية، وكان ذلك الموقف بنسبة 4,17 % الذي لا يفوقه كثيرا الموقف السلبي الذي بلغ نسبة 6,25% وكان للشخصيتين المعارضتين للنظام اللتين اعتبرتا أن آراء الشيوخ متشددة وتعطي قراءات متحفظة جدا للشريعة الإسلامية، وأن آراءهم لا تخرج عن الإطار العام للنظام الحاكم.

أما الجمهور فكان موقفه إيجابيا تماما بنسبة 33,33% فكان أحد المشاركين يؤيد آراء المشايخ ويفضل عدم دخول المرأة في المجال السياسي لأن مكانها أو وظيفتها في اعتقاده تنحصر في الأسرة.

ونستنتج في الأخير أن الاتجاه العام لإدارة الحوار نحو موضوع مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات كان سلبيا بدرجة كبيرة، ويتأكد ذلك من خلال النسبة العامة لهذا الاتجاه التي بلغت 81,82% مقابل 18,18% فقط للاتجاه المحايد مع غياب كلي للاتجاه الإيجابي، وقد برزت شدة الاتجاه السلبي من خلال كثرة التدخلات القسرية لمدير الحوار في نقاشه مع الشخصية التي تبنت الموقف الإيجابي اتجاه الموضوع، فبلغت أكثر من خمس عشرة تدخلا معترضا فيه على موقفها بينما لم تتجاوز التدخلات القسرية على الشخصيات المتبنية للاتجاه السلبي ست تدخلات، وقد كانت توحي بالموافقة من خلال التأكيد على أهمية ما يقوله بعضهم أحيانا، مما سمح لهم باستيفاء مجمل أفكارهم، ولم يكن الاعتراض إلا من خلال تدخلين فحسب، وتبرز شدة الاتجاه أيضا من خلال الاعتماد على وسائل الإيضاح عبر الشاشة والتي تبين المستوى المنعدم لمشاركة المرأة السعودية في دوائر صنع القرار، مصحوبا بتعليق المذيعة. وبالتالي كانت إدارة الحوار تؤكد على غياب الحقوق السياسية للمرأة على الأقل في هذا البلد.

وكذلك الأمر أيضا بالنسبة لضيوف الحوار حيث كان الاتجاه السلبي هو الغالب نحو الموضوع الرئيس بنسبة58,34 % مقابل 41,64% للاتجاه الإيجابي، وهما نسبتان متقاربتان إلى حد ما، بالأخص وأن الموقف الإيجابي مثلته شخصية وحيدة في البرنامج كانت تبرز بقوة في جميع

عناصر الموضوع. وظهرت شدة اتجاه الضيوف من خلال الجدل المحتدم الذي دار بين الشخصية المحوريـــة المتبنـــية للموقف الإيجابي والشخصيتين المحوريتين الأخريين المتبنيتين للموقف السلبي الـــذي خرج في أحيان كثيرة عن إطار حوار الأفكار إلى صراع الأشخاص، والتي بدت من خلال مظاهـــر الغضـــب والاســـتهزاء والسخرية وقطع الكلام وتداخله، مما أثار في أحيان كثيرة فوضى كلامـــية لا سبيل لوضوحها. ويستنتج بالتالي أن الحقوق السياسية للمرأة غير محققة من وجهة نظر الضيوف، والذي تأكد من خلال تفوق عدد الشخصيات المتبنية للموقف السلبي.

وبالنســـبة للجمهـــور كان الاتجاه نحو الموضوع العام سلبيا أيضا بنسبة 66,66 % مقابل 33,33% للاتجـــاه الإيجابـــي، وقد بدت مظاهر شدة الاتجاه من خلال أسلوب الاستهزاء من طرح موضوع الانتخابات في السعودية بشكل عام، وهو ما يؤكد غياب الحقوق السياسية للمرأة تبعا لذلك.

والنتـــيجة التـــي نخلص إليها هي أن اتجاه الحلقة كان سلبيا نحو موضوع الحقوق السياسية للمـــرأة، أي أنهـــا ترى بأن المرأة لم تحصل بعد على حقها الكامل في هذا المجال، وهو ما أكدته المعطيات الكمية للجدول.

وقد ركزت الحلقة بشكل كبير على البعد السياسي في مناقشة الموضوع انطلاقا من الحدث السياســـي في تلك الآونة و الذي دار حول مشاركة أو عدم مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات الـــبلدية و مـــا أثاره من جدل عبر وسائل الإعلام. فكان النقاش مركزا بصورة خاصة على طبيعة الـــنظام الســـعودي و سياساته و قوانينه و مدى جديته في منح الحق السياسي للمرأة، بالإضافة إلى قضـــية الـــتدخل الأجنبي و تأثيره لإصلاح وضع المرأة... و يتضح أكثر البعد السياسي للحلقة من خلال عملية اختيار الشخصيات التي انقسمت بين موالي للنظام و معارض له.

5-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (21): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	1	16,67	1	33,33
-ليبرالي	4	66,66	-	-
-غير واضح	1	16,67	2	66,67
المجموع	6	100	3	100

يتضـــح مـــن خلال الجدول أن الأطر المرجعية الخاصة بقسم ضيوف الحوار متفاوتة جدا حيـــث برز فيها الاتجاه الليبرالي بنسبة 66,66% تمثله في ذلك أربع شخصيات اثنين منها محورية والأخرى ثانوية، ولم يمثل الاتجاه الإسلامي سوى 16,67 % مثلته شخصية واحدة، أما الشخصية الأخيرة فهي غير محددة الاتجاه.

ومن خلال اتجاه الشخصيات تتكشف الخلفية التي عولجت بها قضية الحقوق السياسية للمرأة الســـعودية، فكانـــت إحدى الشخصيات وهي مختصة في القانون تركز على فكرة الحركات النسائية وأهميـــتها فـــي تحقـــيق مطالـــب المرأة اقتداء بالنموذج الغربي، والمرأة في نظرها مصنفة ضمن المجموعات الضعيفة التي هي من أولى ضحايا الحكم الاستبدادي، بينما تركز شخصية أخرى على ضـــرورة تطبـــيق بـــنود الاتفاقـــيات الدولـــية بشأن المرأة كونها خبيرة لدى منظمة الأمم المتحدة وبـــالأخص اتفاقيات «سيداو» التي تعنى المادة السابعة منها بالمساواة بين الرجال والنساء في الحياة السياســـية، وتؤكد على أولويتها في التطبيق في حالة تعارضها مع القانون الداخلي للبلدان المنضمة إلـــيها، وبمـــا أن السعودية في نظرها هي من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية كان عليها الالتزام ببـــنودها كونها هي المسؤولة عن «تغيير الأعراف والمورثات الثقافية البالية»، التي كانت نتيجتها إهدار حقوق المرأة، كما ساد أيضا عند هذه الفئة مفهوم الديمقراطية، كهدف تسعى إليه للقضاء على النظم الاستبدادية التي تعاني المرأة في إطارها.

وفـــي مقابل ذلك كان يعرض الاتجاه الإسلامي -الذي مثلته شخصية واحدة- وجهة نظره فـــي الحقـــوق السياســـية للمـــرأة ضمن مفهوم المنهج الإسلامي وما يتضمنه من نصوص شرعية وأحـــداث ووقائع تاريخية تثبت أن الإسلام أعطى للمرأة هذا الحق وأن النظام السعودي يتبع المنهج الإسلامي وبالتالي لم ينتزعه منها، لكنها كانت تدافع عن النظام أكثر مما كانت تعرض هذا التوجه. ولـــم تحـــدد وجهة نظر إحدى الشخصيات الثانوية كانت تشير إلى ما يجب أن تكون عليه المرأة السعودية من دون تحديد إطار تستند إليه في موقفها.

وبالنســـبة للجمهـــور كانت الأطر المرجعية للأشخاص في أغلبها غير محددة، وذلك بنسبة 66,67 % فكـــانوا ينتقدون التدخل الأجنبي والنظام السياسي في تعامله مع حقوق المرأة، ولم يتبين الاتجـــاه الـــذي يستندون إليه في ذلك، وأدنى من ذلك كانت النسبة المحددة والمقدرة بـــ33,33 % ذات توجه إسلامي ترى ممثلته أن أولويات المرأة المسلمة تكمن في تكوين الأسرة الصالحة، وليس اللهث وراء المناصب السياسية.

والنتيجة المستخلصة هي أن الحلقة بشكل عام تستند إلى الأطر المرجعية الليبرالية التي تتبنى مفاهيم: الديمقراطية، والمرجعيات الدولية المتمثلة في اتفاقيات الأمم المتحدة لتمكين المرأة من حقوقها السياسية وإن لم تعترض على التشريع الإسلامي الذي تقر بأنه أعطى للمرأة حقوقها في هذا المجال، لكنها لا تتبناه كطرح عملي في عرض أفكارها، ويبدوا ذلك من خلال عملية اختيار الشخصيات التي كانت ذات توجه ليبرالي يؤمن بالمرجعيات الغربية ويطمئن إلى الرؤية الإسلامية بعدم الاعتراض عليها.

وقد كان البعد السياسي هو الغالب على الحلقة وبرز في شكل صراع بين الشخصية الإسلامية الموالية للنظام، والشخصيات الليبرالية المعارضة له، فكان التوجه العام هو الاعتراض على النظام السياسي ككل من هذه الزاوية وليس طرح الموضوع في جانبه الفكري، ولذلك غابت الرؤية الإسلامية التي استغلت أكثر للدفاع عن النظام الذي يعتقد بأنه يتبع المنهج الإسلامي في تعامله مع حقوق المرأة.

5-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (22): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-تحقيق الوعي السياسي للمرأة	-	-	7	22,59	-	-
-تحقيق المكتسبات السياسية للمرأة	16	100	24	77,41	-	-
غير واضح	-	-	-	-	3	100
المجموع	16	100	31	100	3	100

يوضح الجدول أن الهدف المتعلق بتحقيق المكتسبات السياسية للمرأة والذي يشير إلى أهمية وصول المرأة إلى المشاركات الرسمية للعمل السياسي وحصولها على مناصب سياسية واعتبار ذلك مؤشرا أو معيارا للحكم على وضعية حقوقها في هذا المجال كان الأكثر بروزا فكان بنسبة 100 %في إدارة الحوار التي ركزت في حديثها عن الموضوع على إعطاء أرقام للدلالة على تدني مشاركة المرأة في العمل السياسي.

أمـــا بالنسبة لضيوف الحوار فكان بنسبة77,41% إذ انصب اهتمام كل من الجانبين المؤيد والمعارض في أغلبه على واقع المشاركات السياسية الرسمية للمرأة، سواء بالإثبات أو النفي، فكان بالنسبة للأول دليل على تقدم المرأة في العمل السياسي وبالنسبة للثاني دليلا عن تأخرها فيه، وتصر على إعطاء المرأة حقها الكامل عن طريق الترشح والانتخاب.

وبالنســبة للجمهــور لــم يتضح الهدف من مداخلاته إذ كان طرف منه يعترض على النظام وعلى التدخل الأجنبي والطرف الآخر يناشد المرأة بالاهتمام بالأسرة.

وفي مقابل ذلك كان الهدف المتعلق بتحقيق الوعي السياسي للمرأة متدنيا جدا، فكان منعدما بالنســبة لإدارة الحوار، وبالنسبة للضيوف كان بنسبة 22,59%، حيث ركزت إحدى الشخصيات المعارضة للنظام في الحلقة على المشاكل السياسة المتعلقة بطبيعة النظام والتي لا ينفع معها الإقرار الرسمي بأحقية المرأة في المشاركة في الانتخابات، فهي لا تغير من الواقع السياسي شيئا، فالأولوية تتجه إلى العمل على تغيير هذا النظام عن طريق الوعي الشعبي ووعي المرأة بالمشكلات السياسية العميقة.

5-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (23): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	4	33,33	11	29,73	-	-
-أسلوب دعائي	8	66,67	26	70,27	3	100
المجموع	12	100	37	100	3	100

يلاحــظ من خلال الجدول أن الأسلوب التحليلي كان متدنيا في عرض الأفكار، فكان بنسبة 33,33 %بالنسبة لإدارة الحوار، و29,73 %بالنسبة للضيوف، حيث قدمت بعض الأدلة والبراهين والأمثلة الواقعية كتقديم الأرقام والتواريخ وعرض تصريحات المسؤولين والاستشهاد بأحداث معينة فــي شرح الأفكار وإيصالها، وكان ذلك مع بداية الحلقة التي طبعها الهدوء النسبي، لكن سرعان ما غلــب على الحوار الأسلوب الدعائي مع توارد الاتجاهات المختلفة، فكان بنسبة 66,67% بالنسبة

لإدارة الحوار التي اعتمدت على أسلوب الإثارة وتصعيد التوتر بين الأشخاص، والتركيز أكثر على الجانب السلبي في الموضوع.

أمـــا بالنســـبة للضيوف فقد بلغ الأسلوب الدعائي نسبة 70,27%، فقد اعتمدوا أكثر على الصـــياغات الإنشائية الانطباعية بالسلب أو الإيجاب، أما الاستشهادات والأدلة الواردة فقد كانت في سياق دعائي أيضا لمحاربة النظام أو الدفاع عنه.

أمـــا الجمهور فكانت أفكاره هو الآخر دعائية من خلال اعتماده على الأسلوب العاطفي في تهجمه على النظام من جهة وفي مناشدته للمرأة المسلمة بالعودة إلى الأسرة من جهة أخرى

وبذلك غاب في أحيان كثيرة جو التحاور وتبادل الأفكار عن الحلقة وساد جو الصراع عن طريق إملاء الآراء والاتجاهات.

والنتـــيجة المستخلصـــة هـــي أن الحلقة كانت تسعى بصورة أكثر إلى تحقيق المكتسبات السياسية للمرأة اعتمادا على الأسلوب الدعائي الذي يتبنى الإثارة في عرض الأفكار.

6-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "راتب المرأة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة" وتحليلها وتفسيرها

6-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (24): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
راتب المراة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة																								
تصرف المرأة العاملة براتبها	–	–	15	57,7	–	–	15	57,7	–	–	23	50	–	–	23	50	–	–	–	–	–	–	–	–
إعفاء المرأة من الإنفاق في الشريعة الإسلامية	4	5,38	–	–	–	–	4	15,38	1	2,17	8	17,59	3	6,52	12	26,08	2	100	–	–	–	–	2	100
الضمانات القانونية لنفقات المرأة العاملة	–	–	7	26,92	–	–	7	26,92	2	4,35	9	19,56	–	–	11	23,91	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	4	5,38	22	84,62	–	–	26	100	3	6,52	40	86,95	3	6,52	46	100	2	100	–	–	–	–	2	100

وحفـظ حقوقهـا المالـية، بينما كان الاتجاه السلبي أكثر تشددا نحو هذا العنصر وتمثل في إحدى الشخصـيات المحورية في البرنامج إذ اعتبرت أن إعفاء المرأة من الإنفاق إهانة لها فهي بذلك تقع تحت سيطرة الرجل الذي يعتبر نفسه معيلا لها وفي ذلك انتقاص من قيمتها، وهي بذلك تؤكد على ضرورة مساهمة المرأة في دخل الأسرة لكي تكون مشاركة في القرارات.

أمـا الاتجـاه المحايد والذي مثلته الشخصية المحورية الثانية في البرنامج فلم يعترض على إعفاء المـرأة من الإنفاق في الإسلام ولكنه يفضل أن يشترك الزوجان في إعالة الأسرة، لأن الإسلام مع إلزامه للرجل بالإنفاق إلا أنه وضع المسألة أيضا في مدى تفاهم ورضى الطرفين.

ويـتفق اتجـاه الجمهور مع اتجاه إدارة الحوار فكان إيجابيا تماما بنسبة 100%، فقد اعتبر المشـاركون فـي البرنامج أن الرجل مسؤول وفق الشريعة الإسلامية عن الإنفاق وأن ذلك هو من القوامة التي منحها إياه الإسلام، وأن المرأة من حقها ألا تنفق إلا برضاها.

الضمانات القانونية لنفقات المرأة العاملة:

ويقصـد بها حق المرأة في استرداد نفقاتها وأموالها في حالة حصول شقاق في الزواج، وما إذا كـان القـانون يضـمن لها حق استرجاع ممتلكاتها. فكان اتجاه إدارة الحوار سلبي تماما بنسبة 26,92% وهـي نسبة الظهور الكلية للعنصر، فالمرأة في نظرها في حالة حصول الطلاق «تخرج صـفر اليديـن» ولا توجـد أي ضمانات قانونية لحماية واسترجاع ممتلكاتها، فهي بيد الزوج في الأخير. فالجانب القانوني إذن في نظرها سلبي جدا.

وبالنسـبة لضـيوف الحـوار كان الاتجاه السلبي أيضا هو الغالب بنسبة 19,56 % مقابل 4,35% للاتجـاه الإيجابـي، وتبنت الاتجاه السلبي شخصيتين محوريتين وشخصية ثانوية ثانية في البرنامج، فرأى هذا الاتجاه بأن القوانين في الدول العربية مقصرة في ضمان الحقوق المالية للمرأة وذلك بعدم نصها على مواد تضمن ذلك في حال الطلاق، وعلى عكس ذلك رأت إحدى الشخصيات المحوريـة أن القانون يضمن للمرأة حقها المالي في حالة الانفصال، وكانت تقصد القانون المصري الذي يجعل ممتلكات الأسرة قسمة بين الزوجين.

ونسـتنتج في الأخير بأن موقف إدارة الحوار من الموضوع العام كان سلبيا وذلك ما تثبته النسـبة العامـة لهـذا الاتجاه التي بلغت 84,62% مقابل 15,38 % فقط بالنسبة للاتجاه الإيجابي وهـي بذلـك تؤكد على غياب حق من حقوق المرأة والمتعلق بالجانب المالي، وبرزت شدة اتجاه

وحفـظ حقوقهـا المالـية، بينما كان الاتجاه السلبي أكثر تشددا نحو هذا العنصر وتمثل في إحدى الشخصـيات المحورية في البرنامج إذ اعتبرت أن إعفاء المرأة من الإنفاق إهانة لها فهي بذلك تقع تحت سيطرة الرجل الذي يعتبر نفسه معيلا لها وفي ذلك انتقاص من قيمتها، وهي بذلك تؤكد على ضرورة مساهمة المرأة في دخل الأسرة لكي تكون مشاركة في القرارات.

أمـا الاتجـاه المحايد والذي مثلته الشخصية المحورية الثانية في البرنامج فلم يعترض على إعفاء المـرأة من الإنفاق في الإسلام ولكنه يفضل أن يشترك الزوجان في إعالة الأسرة، لأن الإسلام مع إلزامه للرجل بالإنفاق إلا أنه وضع المسألة أيضا في مدى تفاهم ورضى الطرفين.

ويـتفق اتجـاه الجمهور مع اتجاه إدارة الحوار فكان إيجابيا تماما بنسبة 100%، فقد اعتبر المشـاركون فـي البرنامج أن الرجل مسؤول وفق الشريعة الإسلامية عن الإنفاق وأن ذلك هو من القوامة التي منحها إياه الإسلام، وأن المرأة من حقها ألا تنفق إلا برضاها.

الضمانات القانونية لنفقات المرأة العاملة:

ويقصـد بها حق المرأة في استرداد نفقاتها وأموالها في حالة حصول شقاق في الزواج، وما إذا كـان القـانون يضـمن لها حق استرجاع ممتلكاتها. فكان اتجاه إدارة الحوار سلبي تماما بنسبة 26,92% وهـي نسبة الظهور الكلية للعنصر، فالمرأة في نظرها في حالة حصول الطلاق «تخرج صـفر اليديـن» ولا توجـد أي ضمانات قانونية لحماية واسترجاع ممتلكاتها، فهي بيد الزوج في الأخير. فالجانب القانوني إذن في نظرها سلبي جدا.

وبالنسـبة لضـيوف الحـوار كان الاتجاه السلبي أيضا هو الغالب بنسبة 19,56 % مقابل 4,35% للاتجـاه الإيجابـي، وتبنت الاتجاه السلبي شخصيتين محوريتين وشخصية ثانوية ثانية في البرنامج، فرأى هذا الاتجاه بأن القوانين في الدول العربية مقصرة في ضمان الحقوق المالية للمرأة وذلك بعدم نصها على مواد تضمن ذلك في حال الطلاق، وعلى عكس ذلك رأت إحدى الشخصيات المحوريـة أن القانون يضمن للمرأة حقها المالي في حالة الانفصال، وكانت تقصد القانون المصري الذي يجعل ممتلكات الأسرة قسمة بين الزوجين.

ونسـتنتج في الأخير بأن موقف إدارة الحوار من الموضوع العام كان سلبيا وذلك ما تثبته النسـبة العامـة لهـذا الاتجاه التي بلغت 84,62% مقابل 15,38 % فقط بالنسبة للاتجاه الإيجابي وهـي بذلـك تؤكد على غياب حق من حقوق المرأة والمتعلق بالجانب المالي، وبرزت شدة اتجاه

إدارة الحـــوار مـــن خـــلال العنصرين الأخيرين أي موضوع إعفاء المرأة من الإنفاق في الشريعة الإسلامية أين كان الخلاف شديدا بين المذيعة وبين إحدى الضيفات الرافضات لهذه المسألة، فكانت هـــناك مقاطعـــة كلامـــة شديدة بين الطرفين إذ كانت المذيعة تعتبر أن ذلك إيجابي في حق المرأة مقـــابل الأمومة والخدمة المنزلية، وقد انتهى النقاش إلى تحول سريع ومفاجئ إلى عنصر آخر، أما موضـــوع الضمانات القانونية لنفقات المرأة العاملة فبدت فيه شدة الاتجاه من خلال الخلاف الشديد أيضا مع شخصية أخرى ترى بأن القانون يضمن للمرأة حقوقها المالية، وأن الأزواج قليل منهم من لا يعترف بحق الزوجة بعد الطلاق، فكان رد فعل المذيعة شديدا جدا بعدم قبول ذلك الرأي، وبدت مظاهـــره فـــي المقاطعة الشديدة للضيفة وبالتعجب وبالاستفهام الإنكاري وحتى الابتسامة الساخرة، والتعلـــيقات الجانبـــية التـــي تـــدل على إصرارها على الموقف، وبالتالي لم تكن حيادية في طرح الموضوع.

وهـــو الموقف العام الذي تبناه ضيوف الحوار أيضا، إذ بلغ الاتجاه السلبي نحو الموضوع الرئيس نسبة 86,95 % مقابل نسبتين متساويتين للاتجاهين المحايد والإيجابي قدرت بـــ 6,52 % فقد أكدوا على غياب الحقوق المالية للمرأة، وكان سير الحوار هادئا بينهم كونهم متفقون بشكل عام في الرأي، ما عدا بعض الاختلافات الجزئية التي لم تؤثر على جو النقاش .

وبالنســـبة للجمهـــور المشارك فقد كان اتجاهه إيجابيا من الناحية الشرعية، حيث اعتبر أن الإســـلام كفل للمرأة حقوقها المالية، لكن لم تتضح رؤيته من الناحية العملية لتطبيقها، إلا من خلال مداخلة واحدة.

والنتـــيجة التـــي نخلص إليها هي أن الحلقة تؤكد غياب الحقوق المالية للمرأة بالأخص من الجانب الاجتماعي والقانوني ويبدوا ذلك من خلال الاتجاه السلبي الواضح لإدراة الحوار وضيوفه.

وقد ركزت الحلقة بشكل كبير في عرضها للموضوع على البعد الاجتماعي وذلك من خلال إبـــراز علاقـــة المـــرأة العاملة بالأسرة من حيث مساهمتها في دخلها، وبصورة عكسية تم عرض استغلال الأسرة لراتبها. وفي خضم ذلك كان إدراج البعد الديني ونظرته لإنفاق المرأة وكذلك البعد القانوني ونصوصه فيما يتعلق باسترداد الحقوق المالية لها.

6-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (25): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	2	40	2	100
لبرالي	2	40	-	-
لا ديني	1	20	-	-
المجموع	5	100	2	100

انقسم موضوع دخل المرأة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة بين وجهة النظر الإسلامية ووجهة النظر الليبرالية بنسبة 40% لكل منهما، ووجهة النظر اللادينية بنسبة 20% .وكانت وجهة النظر الإسلامية متمثلة في الشخصيتين الثانويتين في الحلقة، إحداهما أستاذة في الشريعة الإسلامية والقانون، عرضت موقف الإسلام الذي يلزم الرجل بالإنفاق ولا يسمح له بالتصرف في المال الخاص بزوجته، وكانت وجهة النظر الأخرى متمثلة في محامي عرض الرؤية الإسلامية في موضوع الإنفاق بربطه بالواقع الاجتماعي الذي أصبحت فيه المرأة مساهمة بشكل كبير في دخل الأسرة، ولذلك رأى ضرورة البحث عن صيغ قانونية جديدة توفق بين التشريع والتغيير الاجتماعي.

أما وجهة النظر الليبرالية فتمثلت في شخصيتين محوريتين في البرنامج إحداهما أستاذة في علم الاجتماع والأخرى ناشطة في مجال حقوق المرأة عرضت كل منهما وجهة نظرها تجاه القضية في سياق صراع مع المجتمع فرأت بأنه يستغل المرأة ولا يحترم جهودها بعد أن أصبحت ندا للرجل، ووضعت المرأة في منزلة منفردة بمطالبة الجميع بتصحيح نظرته إليها، والعمل على إعطائها مزيدا من الحقوق، وهي تقر بمبادئ الإسلام في إعطائه حقوق المرأة، ولكن لا تتبناه عمليا في طرح المشكلة وإيجاد حلول لها، ولكن تتبنى أكثر الأفكار الليبرالية الغربية بشأن تحرير المرأة.

أما الجانب الأخير الذي تمثل في وجهة النظر اللادينية فتمثل في الشخصية المحورية الثالثة في البرنامج، حيث أبدت معارضتها الواضحة لإلزام الشريعة الرجل بالإنفاق على المرأة، فاعتبرت أن ذلك يعطي سلطة له ويمنحه دور القيم والوصي عليها، ورأت بضرورة مراجعة جل القوانين التي لها علاقة بحقوق المرأة، ومن ذلك قانون الأحوال الشخصية والإرث والوصاية على الأولاد، لأن فيها انتقاص من قيمتها (أي المرأة).

الحياة وخصوصا التعليم أصبحت تملك جل القدرات والإمكانات التي يمتلكها الرجل، وبالتالي عليها ان تكـون عنصـرا مسـتقلا بذاته وفاعل في المجتمع، لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته على أن هذه المكانـة التـي وصـلت إليها المرأة لا زالت تقف في وجهها عقبات اجتماعية وقانونية كاستغلال الأسـرة لجهدها وبالأخص الزوج، وعدم وجود ضمانات قانونية تعوض نفقاتها. ولم يكن الاهتمام بـالهدف المـتعلق بمسـؤولية الـزوج في الإنفاق إلا نادرا من خلال عرض الموقف الشرعي في الموضوع والذي كان تأييده نسبيا. والملاحظ أن توجه الحلقة إلى هدف تمكين المرأة من الاستقلال الاقتصـادي، وانفـرادها بالإنفـاق يغفل بعض الاستثناءات التي تضطرها إلى مطالبة الزوج بذلك كحالات الأمومة بالأخص التي تعد من أبرز مشكلات المرأة في العمل وهي في الواقع تقعد شريحة كبيرة من النساء عن القيام به، وبالتالي يعد إنفاق الرجل هنا من صميم حقوقها وليس العكس.

أما الجمهور فقد ركز هدفه على توجيه الاهتمام بمسؤولية الأزواج في الإنفاق بنسبة100 % فالـزوج بالنسـبة له هو المسؤول شرعا بحكم قوامته، وسواء كانت المرأة تعمل أو لا تعمل فهي غير مطالبة بذلك.

6-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (27): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	8	38,9	17	45,95	2	66,67
-أسلوب دعائي	13	61,91	20	54,05	1	33,33
المجموع	21	100	37	100	3	100

بالنسـبة لطـرق تحقيق الأهداف كان الأسلوب الدعائي هو الغالب على إدارة الحوار بنسبة 61,91% مقـابل 38,09% للأسـلوب التحليلي، وكان هو الغالب أيضا عند ضيوف الحوار بنسبة 54,05% مقـابل 45,95% وقـد بدا ذلك في شدة الأحكام التي صدرت عن شخصيات الحوار في موضـوع حـق الملكية للمرأة العاملة، فكانت أكثرها انطباعات سلبية تهاجم الواقع الاجتماعي في تعاملـه مـع المرأة، بأسلوب التكرار لعبارات "القيود الاجتماعية"، و"التسلط على المرأة"، و"التمييز بيـن الجنسـين"، و"الموروث القديم"، و"تسلط الذكر" ،و"الوصاية على المرأة"...إضافة إلى أسلوب التعمـيم الـذي يحكم بالسلبية التامة على المجتمع والأسرة في تعاملهما مع المرأة، أضف إلى ذلك الأسـلوب العاطفـي الذي استخدمه أصحاب الموقف الشرعي في الإشادة بأحكام الإسلام من دون ربط ذلك بمشكلات الواقع.

الحياة وخصوصا التعليم أصبحت تملك جل القدرات والإمكانات التي يمتلكها الرجل، وبالتالي عليها ان تكـــون عنصـــرا مســـتقلا بذاته وفاعل في المجتمع، لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته على أن هذه المكانـــة التـــي وصـــلت إليها المرأة لا زالت تقف في وجهها عقبات اجتماعية وقانونية كاستغلال الأســـرة لجهدها وبالأخص الزوج، وعدم وجود ضمانات قانونية تعوض نفقاتها. ولم يكن الاهتمام بـــالهدف المـــتعلق بمســـؤولية الـــزوج في الإنفاق إلا نادرا من خلال عرض الموقف الشرعي في الموضوع والذي كان تأييده نسبيا. والملاحظ أن توجه الحلقة إلى هدف تمكين المرأة من الاستقلال الاقتصـــادي، وانفـــرادها بالإنفـــاق يغفل بعض الاستثناءات التي تضطرها إلى مطالبة الزوج بذلك كحالات الأمومة بالأخص التي تعد من أبرز مشكلات المرأة في العمل وهي في الواقع تقعد شريحة كبيرة من النساء عن القيام به، وبالتالي يعد إنفاق الرجل هنا من صميم حقوقها وليس العكس.

أما الجمهور فقد ركز هدفه على توجيه الاهتمام بمسؤولية الأزواج في الإنفاق بنسبة100 % فالـــزوج بالنســـبة له هو المسؤول شرعا بحكم قوامته، وسواء كانت المرأة تعمل أو لا تعمل فهي غير مطالبة بذلك.

6-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (27): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	8	38,9	17	45,95	2	66,67
-أسلوب دعائي	13	61,91	20	54,05	1	33,33
المجموع	21	100	37	100	3	100

بالنســـبة لطـــرق تحقيق الأهداف كان الأسلوب الدعائي هو الغالب على إدارة الحوار بنسبة 61,91% مقـــابل 38,09% للأســـلوب التحليلي، وكان هو الغالب أيضا عند ضيوف الحوار بنسبة 54,05% مقـــابل 45,95% وقـــد بدا ذلك في شدة الأحكام التي صدرت عن شخصيات الحوار في موضـــوع حـــق الملكية للمرأة العاملة، فكانت أكثرها انطباعات سلبية تهاجم الواقع الاجتماعي في تعاملـــه مـــع المرأة، بأسلوب التكرار لعبارات "القيود الاجتماعية"، و"التسلط على المرأة"، و"التمييز بيـــن الجنســـين"، و"الموروث القديم"، و"تسلط الذكر" و"الوصاية على المرأة"...إضافة إلى أسلوب التعمـــيم الـــذي يحكم بالسلبية التامة على المجتمع والأسرة في تعاملهما مع المرأة، أضف إلى ذلك الأســـلوب العاطفـــي الذي استخدمه أصحاب الموقف الشرعي في الإشادة بأحكام الإسلام من دون ربط ذلك بمشكلات الواقع.

أمـــا الأســـلوب التحليلي فكان من خلال عرض الإحصاءات والمؤشرات ونتائج البحوث حول نسبة مســـاهمات المرأة في دخل الأسرة وعدد العاملات من دون أجر ونسب العاملات اللاتي لا يتخذن القـــرارات في إدارة المنزل رغم مساهماتهن الفعالة في دخله الاقتصادي، وقد بلغت أكثر من عشر دراســـات وإحصـــاءات، لكن لا يخلوا ذلك من إيراد بعضها في سياق دعائي لتثبيت الاتجاه السلبي والأحكام المتشددة على المجتمع والأسرة ضد المرأة.

والنتـــيجة التـــي نخلص إليها هي أن الحلقة توجه اهتمامها إلى تمكين المرأة من الاستقلال الاقتصـــادي والمشـــاركة فـــي الإنفاق، بأسلوب يميل أكثر إلى الدعاية من خلال الأحكام المتشددة والمطلقة على القيم الاجتماعية، في تعاملها مع المرأة ووضعها في خانة المظلمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

7-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة" وتحليلها وتفسيرها

7-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (28): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة																								
الوضع الصحي للمرأة العاملة	–	–	5	21,24	–	–	5	21,74	–	–	4	10	2	5	6	15	–	–	–	–	–	–	–	–
حضانة المرأة العاملة لأبنائها	–	–	3	13,04	–	–	3	13,04	3	7,5	5	12,5	–	–	8	20	3	60	–	–	–	–	3	60
مسؤولية الأزواج تجاه أسرهم	–	–	12	52,17	–	–	12	52,17	–	–	8	20	11	27,5	19	47,5	1	20	1	20	–	–	2	40
تشريعات العمل بخصوص المرأة	–	–	3	13,04	–	–	3	13,04	–	–	7	17,5	–	–	7	17,5	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	–	–	23	100	–	–	23	100	3	7,5	24	60	13	32,5	40	100	4	80	1	20	–	–	5	100

الوضع الصحي للمرأة العاملة:

اختص هذا العنصر بالكشف عن الحالة النفسية والجسدية للمرأة العاملة، فكان الاتجاه سلبيا تماما بالنسبة لإدارة الحوار بنسبة 21,74% إذ أنها تسلم من البداية بمعاناة المرأة الصحيا نتيجة تعرضها لضغوط العمل الخارجي والداخلي، أي العمل الوظيفي والعمل المنزلي، وكانت تعرض أنواعا عديدة من الأمراض الناتجة عن ذلك، كالاكتئاب، والتوتر، والإنهيار العصبي، وداء السكري...

ونفس الاتجاه أيضا سلكته شخصيتين من الضيوف، فكان بنسبة 10% إذ أكدت كل منهما على الآثار السلبية التي يسببها العمل المزدوج للمرأة فيحول دون قيامها بواجباتها على أكمل وجه بينما التزمت الشخصية الثالثة الحياد فكان بنسبة 5% إذ رأت بأن المسألة تتعلق بطبيعة العمل والحالة النفسية التي تقبل بها المرأة عليه.

واجب المرأة العاملة في حضانة أبنائها:

في هذا العنصر يدور النقاش حول مسؤولية المرأة العاملة في رعاية أبنائها الصغار في مراحلهم العمرية الأولى، وبالتحديد من الولادة إلى السنة الثانية من حياتهم، وما إذا كانت المرأة ملزمة بالتفرغ لحضانتهم. فكان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 13,04% فالمرأة في نظرها غير ملزمة بذلك، واتضح ذلك من خلال تساؤل مدير الحوار عن مصير عمل المرأة وأثر ذلك في فقدان خبراتها العلمية والعملية، وبدا اتجاهها أيضا من خلال الاعتراض على الجانب المؤيد للفكرة دون الجانب المعارض لها.

أما بالنسبة لضيوف الحوار فكان هذا العنصر نقطة جدل ساخن بين شخصيتين، وقد برز فيه الاتجاه السلبي بنسبة 12,5% مقابل 7,5 % للاتجاه الإيجابي، فركزت الشخصية المعارضة اهتمامها على أهمية العمل الوظيفي للمرأة، ونبذ مكوثها في المنزل لأجل رعاية الأبناء الذين تتكفل دور الحضانة بالاهتمام بهم، لأن ذلك يعرقلها عن تحقيق الكفاءة اللازمة في العمل نتيجة التسارع التكنولوجي... أما الشخصية الثانية فركزت اهتمامها على الطفل وضرورة تأمين الرابط العاطفي له لأهميته في مراحل التنشئة الأولى وتنفي إمكانية قيام جهة أخرى بتعويضه ذلك غير الأم.

وبالنسبة للجمهور كان اتجاههم إيجابيا تماما بنسبة 60% وكان من أهم العناصر التي جذبت اهتمامه، فقد طرح خطورة غياب المرأة عن المنزل وأثره على تربية الأبناء والآثار السلبية

التي تلحق بهم جراء تعويضهم بمربيات وخصوصا إذا كن ذوات ثقافة مختلفة لا تتوافق مع مبادئ الأسرة المسلمة.

مسؤولية الأزواج تجاه أسرهم:

يدور الحوار في هذا العنصر حول مدى قيام أزواج النساء العاملات بمسؤولياتهم تجاه الأسرة، ومدى قيامهم بمساعدتهن في الأعباء المنزلية وتربية الأولاد، وكان هذا العنصر من أبرز العناصر المثارة في الموضوع. وقد اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 52,17% فالأزواج في نظرها لا يتحملون مسؤولياتهم الكاملة في الأسرة، كتدريس الأولاد وشراء حاجات المنزل...التي أصبحت كلها ملقاة على كاهل المرأة وحدها.

وكان اتجاه ضيوف الحوار متقاسما بين الاتجاهين السلبي والمحايد مع زيادة نسبية لهذا الأخير، فكانت بـ27,5% مقابل 20% للاتجاه الأول، وتبنت الحياد شخصيتين رأت كل منهما أن التعميم بتهرب الأزواج من مسؤولياتهم غير مقبول، لأن الكثير منهم مرتبط بعمله في الخارج، كما أن عدم قيام بعضهم بالمساعدة يعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلزم المرأة وحدها بالعمل المنزلي. أما الموقف السلبي الذي تبنته شخصية أخرى فهو يرى بصراحة أن الأزواج يتهربون من مسؤولياتهم بسبب« تراجع القيم» وأن المرأة ضحية «تواطؤ اجتماعي» فليس الأزواج وحدهم يتحملون مسؤولية ذلك وإنما العائلة الممتدة والمجتمع ككل، إذ ينظرون جميعهم للمرأة العاملة «نظرة قاصرة» ويحملونها وحدها تبعات المشاكل الأسرية التي تحدث أثناء غيابها عن المنزل.

أما اتجاه الجمهور فكان متوازنا بين الاتجاهين الإيجابي والسلبي بنسبة 20% في كليهما إذ رأت إحدى المشاركات بأن الأزواج يقومون بمسؤولياتهم ولكن المرأة هي التي تصر على القيام بمسؤوليات مضاعفة، وبالتالي تقع في تناقض بين تحمل الواجب الأسري وواجب العمل الوظيفي بينما أكدت مشاركة أخرى على أن المرأة تقوم بواجباتها على أكمل وجه، بينما تخلى الزوج والأسرة ككل عن مساعدتها.

تشريعات العمل بخصوص المرأة:

يتعلق هذا العنصر بالجانب القانوني وما إذا كانت تلك التشريعات مناسبة للمرأة العاملة وظروفها الخاصة، وبصورة أكبر الأمهات. فكان الاتجاه نحوها سلبيا مطلقا بالنسبة لإدارة الحوار وذلك بنسبة 13,04% إذ كان استياؤها واضحا من خلال وصف الظروف السيئة للمرأة في مكان

العمـــل والضـــغوط التـــي تتعرض لها وبالأخص من قبل أرباب العمل الخواص الذين لا يلتزمون بالقوانين الخاصة بالمرأة العاملة.

والموقـــف ذاتـــه عـــبر عنه ضيوف الحوار حيث أبدو اتفاقا نحو هذا العنصر فكان الاتجاه الســـلبي بنسبة 17,5%، فتشريعات العمل في نظرهم لا زالت غير كافية في مراعاة ظروف المرأة العاملـــة سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص في جوانب عدة، كعدم مراعاة ساعات العمل وإجازات الأمومة، وتدني المنشآت الخاصة بدور الحضانة وارتفاع تكاليفها وعدم تناسبها مع جميع الطبقات الاجتماعية...

ونســـتنتج أخيرا من خلال الاتجاه الكلي لمجموع العناصر أن الاتجاه السلبي لإدارة الحوار نحـــو موضـــوع "المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة" كان واضحا تماما بنسبة مطلقة أي 100% فهـــي تؤكـــد أن المـــرأة العاملـــة لم تحصل على حقوقها الكاملة بعد سواء من الناحية الاجتماعية أو الناحـــية القانونـــية، وتبدوا شدة اتجاه إدارة الحوار من خلال أهم عنصر وهو مسؤولية الأزواج تجاه أسرهم، حيث كانت تقف إلى جانب الشخصية صاحبة الموقف السلبي في الموضوع والموافقة الـــتامة علـــى أفكارها والاعتراض المستمر على الاتجاه الإيجابي والمحايد للحلقة، كما أن المذيعة كانت تقوم أثناء تحاورها باستخدام إيماءات للدلالة على شدة معاناة المرأة العاملة وإهمال الأزواج إضـــافة إلـــى الصور المعبرة عن معاناة المرأة كالتي عرضها التقرير الافتتاحي للحلقة والتي تبرز التناقض بين جهد المرأة في العمل وتربية الأبناء، وكسل الأزواج بجلوسهم في المقاهي...

ويـــبدوا أيضا أن الموقف السلبي لضيوف الحوار نحو الموضوع العام كان واضحا، إذ بلغ نســـبة 60 % مقابل 32,5 % للاتجاه المحايد و7,5% للاتجاه الإيجابي، فعلى الرغم من اختلافهم في بعض عناصر الموضوع العام إلا أنهم يؤكدون على حقيقة معاناة المرأة العاملة وعدم حصولها على حقوقها الكاملة وبالأخص من الناحية القانونية. وبرزت شدة الاتجاه تحديدا من خلال الشخصية صـــاحبة الموقف السلبي المطلق في الحلقة، والتي فرضت وجودها من خلال جميع العناصر تقريبا وأبدت نوع من الحدة في رفض آراء الشخصيتين الأخريين وكان ذلك بالأخص في موضوع واجب المرأة في حضانة أبنائها، حيث كثرت المقاطعات الكلامية بينهم.

وبالنســـبة للجمهـــور المشارك في الحوار كان الاتجاه العام نحو الموضوع عكسيا تماما، إذ بـــرز فـــيه الاتجاه الإيجابي بنسبة 80% مقابل 20% للاتجاه السلبي، ويتضح ذلك من خلال وجهة

نظـــرهم التي تؤكد على أن المرأة العاملة هي المسؤولة عن الضغوط التي تحصل لها لأن وظيفتها الحقيقية تكمل في تربية الأبناء وحسب.

والنتـــيجة المستخلصة هي أن اتجاه الحلقة كان سلبيا نحو موضوع المسؤوليات المضاعفة للمـــرأة العاملـــة، فهـــي تؤكد على أن حقوق المرأة العاملة مغيبة، وخصوصا من الناحية القانونية والاجتماعـــية، ويـــبدوا ذلـــك من خلال الاتجاه السلبي الصريح لإدارة الحوار ومن خلال اتجاهات الضـــيوف الذيـــن اتفقوا أكثر مما اختلفوا في الإقرار بمعاناة المرأة العاملة، وإن كانت وجهة نظر الجمهور عكسية إلا أن الرأي الأكثر تأثيرا يبدوا من خلال الشخصيات المحورية للحلقة وفي إدارة البرنامج.

وكـــان تركيز الحلقة واضحا على البعد الاجتماعي من حيث انتقادها للمجتمع وللأسرة على وجـــه التحديد في عدم مساندة المرأة العاملة وما تعانيه من ضغوط من جراء العمل المنزلي والعمل الوظيفـــي الخارجـــي، إضافة إلى اهتمامها أيضا بالبعد القانوني في الموضوع وذلك بمناقشة قوانين وتشريعات العمل الخاصة بالمرأة في البلدان العربية ومدى ملاءمتها لها.

7-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (29): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	1	33,33	3	60
- ليبرالي	2	66,67	-	-
- غير واضح	-	-	2	40
المجموع	3	100	5	100

يلاحـــظ من خلال الجدول أن الأطر المرجعية منقسمة بين الاتجاه الليبرالي الذي يمثل نسبة 66,67 % والاتجـــاه الإسلامي الذي يمثل نسبة33,33% وذلك بحسب عدد الشخصيات المشاركة فـــي الحـــوار، لكـــن لا تـــبدوا آثار هذه الاتجاهات كثيرا في عرض الأفكار عند كل الشخصيات، فالاتجـــاه الإسلامي الذي مثلته نائبة إسلامية في البرلمان الأردني وهي ممثلة عن الجانب القانوني والتشـــريعي، وشخصـــية ليبرالية مختصة في علم النفس العيادي، لم يتعارضا إطلاقا في رؤيتهما للموضـــوع وبالأخص في عنصر واجب المرأة العاملة في حضانة أبنائها، حيث اتفقتا على ضرورة

اهـتمام المـرأة العاملة برعاية أبنائها في مراحل تنشئتهم الأولى، وكانت كل واحدة منهما تعرض وجهة نظرها انطلاقا من اختصاصها، وكان مظهرهما أكثر دلالة على اتجاههما من تصريحاتهما.

وفـي مقابل ذلك بدا الاتجاه اللبرالي واضحا للشخصية الثالثة وهي ناشطة في مجال حقوق المـرأة، مـن خـلال تهجمهـا على القيم الاجتماعية والأسرية ووضع المرأة في خانة المظلومين وتحمـيل مسـؤولية معاناتهـا الكاملة للأسرة والمجتمع والدولة، وكانت تحث المرأة على ضرورة العمل الوظيفي وتعترض على توليها مهمة تربية الأبناء وكانت تركز اهتمامها على نقد هذه الزاوية أي انتقاد المجتمع ودفع المرأة للاستقلال عن القيم التي تقيدها.

أمـا ضـيوف الحوار فكانت المرجعية الإسلامية واضحة في أغلب اتجاهاتهم بنسبة 60% وقـد مثلـتها ثـلاث شخصيات، فكان الاستناد إلى القيم الإسلامية بضرورة اهتمام المرأة المسلمة برعاية أبنائها وأسرتها أساسا في عرض وجهة نظرهم حول الموضوع.

والنتـيجة المستخلصة هي أن مرجعية الحلقة تبدوا اكثر ميلا للجانب اللبرالي التحرري من خلال الاتفاق التام بين الشخصية المتبنية لهذا الاتجاه ومدير الحوار.

7-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (30): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-إعـادة المـرأة إلـى دائرة الاهتمام بالأسرة	-	-	16	21,42	4	80
-تحقـيق الاسـتقلال الذاتي للمرأة بالعمل الوظيفي	20	100	22	78,58	-	-
-غير واضح	-	-	-	-	1	20
المجموع	20	100	28	100	5	100

توضح النسب ا لمئوية في الجدول أن الهدف المتعلق بتحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة بالعمل الوظيفي كان رئيسيا في الحلقة، وخصوصا من قبل إدارة الحوار التي ركزت بشكل مطلق على هذا الهـدف، فكانـت النسبة كلية، فهي ترى بأن العمل الوظيفي ضروري للمرأة من جهة تحقيق الذات ومـن جهة المساهمة في دخل الأسرة وإعانتها، وهي تطرح المشكلات الصحية والأسرية والقانونية

للمرأة العاملة من أجل إعطائها مزيد من الحقوق للتوفيق في دورها المزدوج، ويتضح هدفها أيضا من خلال عدم التركيز على الجوانب التي تتأثر بعمل المرأة كالأسرة بالأخص، وإنما تطرح المشكلة بطريقة عكسية تخدم مصلحة المرأة وحدها.

وكان هذا الهدف بارزا أيضا بالنسبة لضيوف الحوار، وذلك بنسبة 78,58% مقابل 21,42% للهدف المتعلق بإعادة المرأة إلى دائرة الاهتمام بالأسرة، واتضح الهدف الأول بشكل كبير من قبل إحدى الشخصيات التي كانت تدافع بشدة عن أهمية العمل الوظيفي للمرأة وتتبذ بنفس الشدة مكوث المرأة في المنزل. وعلى الرغم من أن الشخصيتين الأخريين أبدتا اهتماما بمسألة تربية الأبناء إلا أن ذلك كان نسبيا، فلم تقللا بدورهما من أهمية العمل الوظيفي للمرأة وطالبتا بإعطاء مزيد من الحقوق لها وخصوصا من الجانب التشريعي، وفي هذا السياق تكررت عبارات كثيرة تدل على أهمية العمل الوظيفي للمرأة "كالاستقلال الاقتصادي للمرأة"، "تحقيق الذات"، "تمكين المرأة"، "المساهمة في المنزل"، "الاعتماد على النفس"، "عزة النفس"...بينما كان تكرار العبارات الدالة على أهمية الوظيفة الأسرية قليلا، ومثال ذلك عبارات "الرابط العاطفي"، "الأمومة"،و "رعاية الأبناء"...

وبعكس ذلك كان الهدف المتعلق بإعادة المرأة إلى دائرة الأسرة في قسم الجمهور المشارك في الحوار بارزا بوضوح بنسبة 80 % حيث أبدوا اعتراضا صريحا على عمل المرأة لما يسببه من آثار سلبية على تنشئة الأطفال فرأوا بضرورة عودتها إلى مهمتها الأصلية، بينما لم يتحدد هدف أحد المداخلات التي كانت تنتقد الأسرة في تعاملها مع المرأة.

7-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (31): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	10	43,47	26	60,46	2	33,33
-أسلوب دعائي	13	56,53	17	39,54	4	66,67
المجموع	23	100	43	100	6	100

يوضح الجدول أن الأسلوبين التحليلي والدعائي كانا متقاربين نوعا ما بالنسبة لإدارة الحوار وذلك بنسبة 56,53% للاتجاه الأخير مقابل 43,47% للاتجاه الأول، أما ضيوف الحوار فغلب عليهم الأسلوب التحليلي بنسبة 60,46% مقابل 39,54% . فقد اعتمد كل من إدارة الحوار

وضـــيوف الحـــوار في طرح الأسئلة وعرض الأفكار على الإحصاءات والدراسات العلمية المتعلقة بالأخص بالمشاكل الصحية للمرأة العاملة، إضافة إلى تحليل إحدى الشخصيات للحالة النفسية للطفل وعلاقـــته بأمه، من خلال عنصر واجب المرأة في حضانة أطفالها، إذ اعتمدت على التحليل العلمي لهـــذا الجانـــب، وكذلك كان التحليل في موضوع إنشاء الحضانات وذلك بمناقشة الجانب التشريعي للموضوع، إضافة إلى تحليل الثقافة الاجتماعية السائدة حول وظيفة المرأة المنزلية.

أمـــا الأسلوب الدعائي فبرز بشكل خاص من خلال موضوع مسؤولية الأزواج تجاه أسرهم فـــأبدت إدارة الحـــوار وإحـــدى الشخصيات المحورية استياءهما من دور الزوج بأسلوب انطباعي تعميمـــي بتأكـــيدهما المطلـــق علـــى سلبية الأزواج بعبارات "التهرب"، و"التنصل من المسؤولية" و"التخلف"،و "إنهاك المرأة"، و"اتهام المرأة"، و"التواطؤ الاجتماعي"...

أمـــا الجمهـــور فكان أسلوبه في الغالب دعائيا بنسبة 66,67% مقابل 33,33% للأسلوب التحليلـــي، فكانت أفكاره عاطفية انطباعية في انتقاد عمل المرأة والمناشدة برجوعها إلى الأسرة من دون تحليل علمي للقضية، ما عدا مداخلة واحدة.

والنتيجة المستخلصة هي أن الحلقة تهدف بدرجة كبيرة إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة بالعمل الوظيفي، وقد اتضح ذلك من خلال اتجاه إدارة الحوار وضيوفه بأسلوب تحليلي لا يخلوا من الانطباعية.

8-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "الصحة الإنجابية للمرأة" وتحليلها وتفسيرها

8-1-اتجاه الحلقة

جدول رقم (32): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصحة الإنجابية للمرأة																								
بنود المؤتمرات الدولية بشأن حق الإجهاض وتحديد النسل	-	-	23	82,14	-	-	23	82,14	17	42,5	12	30	-	-	29	72,5	-	-	2	66,67	1	33,33	3	100
دور المؤسسات المدنية في رعاية الصحة الإنجابية للمرأة	-	-	2	7,14	-	-	2	7,14	2	0,5	2	0,5	-	-	4	10	-	-	-	-	-	-	-	-
سياسة تخفيض السكان في الدول النامية	-	-	3	10,72	-	-	3	10,72	4	10	3	7,5	-	-	7	17,5	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	-	-	28	100	-	-	28	100	23	57,5	17	42,5	-	-	40	100	-	-	2	66,67	1	33,33	3	100

بنود المؤتمرات الدولية بشأن حق الإجهاض وتحديد النسل:

يـناقش هــذا العنصـــر طبيعة البنود التي صدرت عن المؤتمرات الدولية الخاصة بالصحة الإنجابـــية والتـــي ترعاها الأمم المتحدة وهو الموضوع البارز ضمن العناصر الأخرى، لأن الحلقة تعالج قضية الاهتمام الدولي بهذا الموضوع والإشكاليات التي يطرحها. وقد كان اتجاه إدارة الحوار نحـــوه سلبيا تماما بنسبة 82,14% فتلك البنود في نظرها تتضمن مفاهيم دخيلة لا تتلاءم مع مفاهيم الـــثقافة الإسلامية، كتأمين الجنس للمراهقات بتوفير موانع الحمل لهن وكل الخدمات الصحية خارج إطار مؤسسة الزواج. فمفهوم الصحة الإنجابية في رأيها ملتبس لأنه في الحقيقة يعني «اكتساب حق الإجهاض للمراهقات والشابات غير المتزوجات».

أمـــا فـــي قســـم ضيوف الحوار فكان الاتجاه الإيجابي بارزا بنسبة 42,5 % مقابل 30 % للاتجاه السلبي، وهما نسبتان متقاربتان بالأخص إذا عرفنا أن الاتجاه الإيجابي مثلته شخصيتان بينما مثلـــت الاتجاه السلبي شخصية واحدة محورية أكدت حضورها في النقاش، ويتضح الاتجاه الإيجابي مـــن خـــلال دفاع شخصيتين محوريتين في الحلقة عن مفهوم الصحة الإنجابية كما جاءت بها بنود المؤتمرات الدولية، إذ تعتقدان بأن ذلك حق من حقوق المرأة يهدف بالأساس إلى تقديم خدمات ذات نوعـــية جـــيدة لصـــحة المـــرأة من أهمها تحقيق الأمومة الآمنة برعاية الأم أثناء الحمل والولادة ومحاربـــة العادات الضارة كختان الإناث، والزواج المبكر، كما ينفي هذا الاتجاه نفيا باتا أن يكون القصـــد مـــن تلـــك المفاهيم إشاعة الحرية الجنسية فأصر على أن مصطلح الحمل غير المرغوب (Unwanted Pregnancy) لا يعنـــي أبدا الحمل غير الشرعي للمراهقات، لأن الوثيقة المتضمنة لهـــذا البند كانت عامة وقابلة للاجتهاد، ويستفاد منها كثيرا في محاربة حالات الحمل المبكر الناتج عـــن الـــزواج المبكر المنتشر في المجتمعات العربية كما يستفاد منها أيضا في حالات الحمل الناتج عن ظاهرة العنف الجنسي ضد الفتيات.

أمـــا الاتجـــاه السلبي الذي مثلته الشخصية المحورية الثالثة فيرى عكس ذلك تماما، ذلك أن الاتفاقـــيات الدولية ومؤتمرات المرأة في نظره استخدمت مصطلح الصحة الإنجابية لتمرير مفاهيم مخالفة للمفاهيم الإسلامية، لأنها تصرح بمساعدة الفتيات على الإجهاض أو الحماية من الحمل غير المـــرغوب وإعطائهن الخصوصية والثقة ، والدليل على ذلك أن الوثيقة الصادرة عن المؤتمر تشير إلى اعتماد التفسير الإنجليزي والفرنسي وما يقصد من ورائهما، وليس التفسير العربي، وتؤكد هذه الشخصية على ضرورة الضبط الشرعي لمفهوم الثقافة الجنسية.

وبالنسبة للجمهور فقد برز الاتجاه السلبي نحو العنصر بنسبة 66,67% مقابل 33,33 % للاتجاه المحايد وغياب كلي للاتجاه الإيجابي وذلك من خلال ثلاث مداخلات اثنين منها اعترضا على بنود المواثيق الدولية كونها دخيلة على الثقافة الإسلامية وتشجع على الانحراف الأخلاقي بالإضافة إلى خطورة الأساليب التي تشجعها في تحديد النسل والتي في حقيقة الأمر تهتك بصحة المرأة.

دور المؤسسات المدنية في رعاية الصحة الإنجابية للمرأة:

يناقش هذا العنصر تقييم الجهود التي تقوم بها المؤسسات غير الحكومية في توفير الرعاية الصحية للمرأة وللأمهات بالأخص في البلدان العربية، وهو العنصر الأدنى من حيث التكرار. وقد كان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما حيث وجهت انتقادا شديدا لهذه المؤسسات التي تدافع عن بنود المواثيق الدولية ومفهومها للصحة الإنجابية خارج إطار الزواج بينما لا تبدل جهودا بالمثل في توفير الرعاية الصحية الكافية للأمهات المتزوجات اللاتي تعانين من أخطار صحية عديدة وبالأخص في الأرياف، وكان الاتجاه السلبي كليا بنسبة 7,14 %.

أما في قسم ضيوف الحوار فقد تساوت نسبة الاتجاه الإيجابي والاتجاه السلبي بنسبة 5% لكل منهما، ومثلت الموقف الإيجابي أحد الشخصيات المحورية المؤيدة لمفهوم الصحة الإنجابية فدافعت عن الجهود التي تقوم بها هي وأمثالها في سبيل تقديم خدمات صحية للأمهات، وتوعيتهن وتدريبهن لمعالجة مشكلاتهن الصحية. لكن الاتجاه المعارض الذي مثلته الشخصية الرافضة لمفهوم الصحة الإنجابية يرى بأن الإحصاءات التي تقوم بها هذه المؤسسات غير دقيقة ولا تتعلق بالمشكلات الحقيقية للمجتمعات الإسلامية، لأن الأولوية في نظرها تكمن في تأمين المستشفيات المجانية لحماية الأمهات وليس الخضوع لمفاهيم غربية وتقديم المساعدات عن طريق التوزيع المجاني للواقي وموانع الحمل.

سياسة تخفيض السكان في الدول النامية:

يناقش هذا العنصر السياسات الجديدة التي تحث الدول النامية ومنها الدول العربية للحد من سرعة النمو الديمغرافي للضرورة الاقتصادية. فكان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تماما بنسبة 10,72% لأن ذلك في نظرها مرتبط بالأهداف غير البريئة للشعارات التي تروج لها الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة ضبط الكثافة السكانية في تلك الدول. بتوفير موانع الحمل بشكل مجاني، وأن لذلك أبعاد سياسية تخدم مصالحها.

وبالنسبة لضيوف الحوار كان الاتجاه الإيجابي هو البارز بنسبة غير كبيرة مقدرة بـــ10% مقابل 7,5% إذ كانت الشخصية المؤيدة لهذا الجانب تعتقد بأن الخلل في التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية هو ما يحدث مشاكل في عملية الصرف الصحي، فتقليل عدد السكان في رأيها يسهل تلك الخدمات ... وفي المقابل ترى الشخصية المعارضة من بين ضيوف الحوار أن سياسة تقليل عدد السكان تتعلق بالدرجة الأولى في نظرها بأهداف واستراتيجيات الدول الغربية في العالم الإسلامي بالأخص، فهي تسعى إلى تحقيق مصالحها بأساليب شتى ومنها تقليل الخصوبة.

ونستنتج في الأخير أن اتجاه إدارة الحوار نحو الموضوع الرئيس كان سلبيا تماما وهو ما أوضحته النسبة الكلية لظهور الاتجاه العام. وبدت شدة هذا الاتجاه من خلال ضغط مدير الحوار على الشخصيات صاحبة الاتجاه الإيجابي للإقرار بالمفهوم الحقيقي الذي تروج له مؤتمرات الصحة الإنجابية، وهو العنصر الذي ألحت عليه مطولا في الحلقة، بينما كان هناك نوع من تبادل الرأي بينها وبين الشخصية الرافضة لمفهوم الصحة الإنجابية، وهو ما يفسر عدم حيادية إدارة الحوار نحو الموضوع.

أما ضيوف الحوار فبالرغم من التفاوت الطفيف بين الاتجاهين الإيجابي والسلبي بنسبة 57,5 % للاتجاه الأول، و42,5 % للاتجاه الأخير فإن الاتجاه العام نحو الموضوع الرئيس كان يميل أكثر إلى السلبية برفض مفهوم الصحة الإنجابية الذي تطرحه المواثيق الدولية، لأن الشخصية المعارضة له بدت مسيطرة على النقاش بتدخلها في جميع عناصره، فوجدت مساحة كبيرة لإبداء وجهة نظرها نتيجة لغياب كثرة التدخلات القسرية لمدير الحوار الذي كان متماشيا مع وجهة نظرها بشكل كبير، وكانت شدة الاتجاه تبدوا من خلال خلاف وجهات النظر حول تحديد المفهوم بدقة والمقاطعات الكلامية التي استمرت بعض الوقت بين الشخصية الرافضة له والشخصية الأخرى المؤيدة له، وكان أثر الشخصية الأولى أكثر وضوحا.

والنتيجة العامة المستخلصة من خلال اتجاهات العناصر الثلاث هي أن الحلقة تقر بغياب الرعاية الصحية الكافية للمرأة في العالم العربي وهي حق من حقوقها، لكنها ترفض المفهوم الذي جاءت به المؤتمرات الدولية كونه بعيد عن المعنى السليم للصحة الإنجابية.

وقد ركزت هذه الحلقة بشكل خاص على البعد السياسي والدولي للموضوع من حيث كونه يتعلق بحدث انعقاد مؤتمر دولي حول الصحة الإنجابية، وهو من بين المؤتمرات التي تنظمها هيئة

الأمـــم المتحدة وما تحمله من مفاهيم وثقافات لا تتوافق مع الثقافة العربية الإسلامية. فكان موضوع الصحة الإنجابية للمرأة مرتبط بالحدث السياسي أكثر مما هو مرتبط بأهميته الذاتية.

8-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (33): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	1	33,33	3	100
-لبرالي	2	66,67	-	-
المجموع	3	100	3	100

يوضح الجدول أن نسبة الاتجاه اللبرالي في الحلقة بالنسبة لضيوف الحوار كانت هي الأكبر وذلـــك بنسبة 66,67 % مقابل 33,33 % للاتجاه الإسلامي، وقد مثلت الاتجاه اللبرالي شخصيتين إحداهما أخصائية في علم السكان وتنظيم الأسرة، والأخرى مديرة برنامج الصحة الإنجابية، فكانت تـــنطلق كـــل منهما من المفاهيم نفسها التي تتبناها المؤتمرات الدولية بشأن الصحة الإنجابية للمرأة والتـــي عادة ما تقف وراءها الحركات النسائية لتحرير المرأة في الغرب، والتي انتشرت في مجمل دول العـــالم تقريبا، فقد كانت تدافعان عن مفهوم حق الإجهاض وتحديد النسل والجنس الآمن، لأن المـــرأة فـــي العالم العربي في نظرهما تعاني من مشكلات صحية خطيرة وأن تلك المفاهيم تساعد على تخطيها لها.

فـــي حين ينطلق الاتجاه الإسلامي الذي تمثله شخصية واحدة عاملة في مجال الحفاظ على الأســـرة من منطلق الشريعة الإسلامية وضرورة الالتزام بضوابطها ورفضه للمفاهيم الدخيلة للثقافة الغربـــية وبـــالأخص مفهوم الثقافة الجنسية الذي ينذر بمشكلات أخلاقية كبيرة، ولذلك كانت تركز على توضيح المفهوم الحقيقي الذي تقصده المؤتمرات الدولية في هذا الشأن.

وفـــيما يخـــص الجمهور فقد كان ينطلق من الشريعة الإسلامية في رؤيته للموضوع، فأكد على أن مبادئ الشريعة تتنافى مع تلك المفاهيم الدخيلة التي لا تخدم صحة المرأة وإنما تشجع على الانحراف الخلقي، باستثناء مداخلة واحدة كانت تستند إلى الشريعة ولكن لا تعترض على جل البنود التي أصدرتها تلك المؤتمرات، لأن فيها ما لا يتعارض معها (أي مع الشريعة الإسلامية).

وكذلك أيضا بالنسبة للجمهور، الذي كانت أهدافه تنحوا إلى ضرورة الحفاظ على القيم الإسلامية في معالجة مثل هذا الموضوع الذي يهم الأسرة ككل، لأن تلك الثقافات الدخيلة تهدد تماسكها.

8-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (35): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	12	63,15	22	61,11	3	60
-أسلوب دعائي	7	36,85	14	38,89	2	40
المجموع	19	100	36	100	5	100

يوضح الجدول أن الأسلوب التحليلي كان هو الأكثر استخداما فهو بنسبة 13,15 % مقابل 36,85 % للأسلوب الدعائي في قسم إدارة الحوار، حيث كانت كثير من مداخلات المذيعة حول الموضوع تحليلية استفسارية، فكانت بداية بتحديد المفاهيم التي أطلقتها المؤتمرات الدولية بشأن الصحة الإنجابية، ثم مناقشة المغزى الحقيقي الذي ترمي إليه تلك المفاهيم، ومدى توافقها أو تعارضها داخليا مع قيم المجتمعات العربية المسلمة...فبدأت بتسلسل منطقي في عرض الموضوع باعتماد المقدمات ثم النتائج، كما أنها اعتمدت على توثيق كثير من الأقوال التي تحتج بها في كشف المفهوم الحقيقي لموضوع الصحة الإنجابية، لكن لم يخلو ذلك من بعض الأفكار الدعائية التي ساقها التقرير الافتتاحي للحلقة عن مشكلة المرأة العربية في هذه القضية وربطها بظاهرة التمييز بين الجنسين وأنواع الاضطهاد الفكري والنفسي الذي تعاني منه.

وبالنسبة لضيوف الحوار فقد كان الأسلوب التحليلي بنسبة 61,11 % مقابل 38,89 % وقد اعتمدته الشخصيات الثلاث للحلقة وبالأخص الشخصية المعارضة لمفهوم الصحة الإنجابية، حيث حللت بدقة هذا المفهوم كما تقصده المؤتمرات الدولية استنادا إلى كثير من الأدلة المنطقية بالاعتماد على المدلول اللغوي والتعبير الصريح الذي أقرت به العديد من المؤتمرات الخاصة بالمرأة والسكان، مما لا يحتمل التأويل، لكنها من ناحية تقديم البديل عن هذا المفهوم في الرؤية الإسلامية أو الجهود العملية للجان الإسلامية اكتفت في معظم الأحيان بالدفاع عن القيم والأخلاق فقط، فكانت في هذا الجانب دعائية أكثر منها تحليلية، وبالنسبة للشخصيات المؤيدة للمفهوم فقد اعتمدت الأسلوب التحليلي بعرضها للواقع الصحي للأمهات استنادا إلى العديد من الإحصاءات والدراسات الميدانية

وكذلك أيضا بالنسبة للجمهور، الذي كانت أهدافه تنحوا إلى ضرورة الحفاظ على القيم الإسلامية في معالجة مثل هذا الموضوع الذي يهم الأسرة ككل، لأن تلك الثقافات الدخيلة تهدد تماسكها.

8-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (35): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	12	63,15	22	61,11	3	60
-أسلوب دعائي	7	36,85	14	38,89	2	40
المجموع	19	100	36	100	5	100

يوضح الجدول أن الأسلوب التحليلي كان هو الأكثر استخداما فهو بنسبة 13,15 % مقابل 36,85 % للأسلوب الدعائي في قسم إدارة الحوار، حيث كانت كثير من مداخلات المذيعة حول الموضوع تحليلية استفسارية، فكانت بداية بتحديد المفاهيم التي أطلقتها المؤتمرات الدولية بشأن الصحة الإنجابية، ثم مناقشة المغزى الحقيقي الذي ترمي إليه تلك المفاهيم، ومدى توافقها أو تعارضها داخليا مع قيم المجتمعات العربية المسلمة...فبدأت بتسلسل منطقي في عرض الموضوع باعتماد المقدمات ثم النتائج، كما أنها اعتمدت على توثيق كثير من الأقوال التي تحتج بها في كشف المفهوم الحقيقي لموضوع الصحة الإنجابية، لكن لم يخلو ذلك من بعض الأفكار الدعائية التي ساقها التقرير الافتتاحي للحلقة عن مشكلة المرأة العربية في هذه القضية وربطها بظاهرة التمييز بين الجنسين وأنواع الاضطهاد الفكري والنفسي الذي تعاني منه.

وبالنسبة لضيوف الحوار فقد كان الأسلوب التحليلي بنسبة 61,11 % مقابل 38,89 % وقد اعتمدته الشخصيات الثلاث للحلقة وبالأخص الشخصية المعارضة لمفهوم الصحة الإنجابية، حيث حللت بدقة هذا المفهوم كما تقصده المؤتمرات الدولية استنادا إلى كثير من الأدلة المنطقية بالاعتماد على المدلول اللغوي والتعبير الصريح الذي أقرت به العديد من المؤتمرات الخاصة بالمرأة والسكان، مما لا يحتمل التأويل، لكنها من ناحية تقديم البديل عن هذا المفهوم في الرؤية الإسلامية أو الجهود العملية للجان الإسلامية اكتفت في معظم الأحيان بالدفاع عن القيم والأخلاق فقط، فكانت في هذا الجانب دعائية أكثر منها تحليلية، وبالنسبة للشخصيات المؤيدة للمفهوم فقد اعتمدت الأسلوب التحليلي بعرضها للواقع الصحي للأمهات استنادا إلى العديد من الإحصاءات والدراسات الميدانية

لكـــنها في المقابل تعطي التبريرات للإقناع بالمفهوم الإيجابي فقط لتلك البنود، إضافة إلى أنها كانت تـــبرز الجانـــب الإيجابي فقط لدور المؤسسات المدنية في رعاية الصحة الإنجابية على الرغم من المشكلات الكثيرة الحاصلة في الواقع.

وبالنسبة للجمهور فقد برز الأسلوب الدعائي بنسبة 60 % مقابل 40 % للأسلوب التحليلي واتضـــح هـــذا الأخير في إحدى المداخلات المطولة التي بينت بالأدلة العلمية المخاطر التي تنطوي علـــيها الأساليب المستوردة لحفظ الصحة الإنجابية للمرأة، والتي تتجلى في الآثار النفسية والجسمية والعقلـــية...فـــي حين اعتمدت المداخلات الأخرى على الأسلوب العاطفي في رفض مفهوم الصحة الإنجابية كما تروج له مؤتمرات المرأة والدعوة إلى التمسك بالقيم الإسلامية.

وكنتـــيجة لذلـــك نخلـــص إلـــى أن الحلقة كان هدفها مرتكزا بالأساس على توعية المرأة بالضـــوابط القيمـــية للصحة الإنجابية، فهي ترى بضرورة توفير الرعاية الصحية الكافية لها، ولكن بالضـــوابط الأخلاقية والشرعية، وكان ذلك بأسلوب أكثر تحليلا لهذا المفهوم ومشكلات تطبيقه في البلدان العربية الإسلامية.

9-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "الزواج السري في العالم العربي" وتحليلها وتفسيرها

9-1-اتجاه الحلقات

جدول رقم (36): المعدل التكراري والنسبي لاتجاه الحلقات

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار								ضيوف الحوار								الجمهور المشارك في الحوار							
	إيجابي		سلبي		محايد		مجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع		إيجابي		سلبي		محايد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الـــزواج السري في العالم العربي																								
أثـــر الزواج السري على الزوجة والأبناء	-	-	14	66,67	-	-	14	66,67	-	-	23	60,53	-	-	23	60,53	1	25	1	25	-	-	2	50
الإثـــبات القانوني لحقوق المـــراة والطفـــل فـــي الزيجات السرية	-	-	2	9,52	-	-	2	9,52	1	2,64	5	13,15	-	-	6	15,79	-	-	-	-	-	-	-	-
ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع	-	-	-	-	5	23,81	5	23,81	6	15,78	-	-	3	7,90	9	23,68	2	50	-	-	-	-	2	50
المجموع الكلي	-	-	16	76,19	5	23,81	21	%100	7	18,42	28	73,68	3	7,90	38	% 100	3	75	1	25	-	-	4	% 100

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أثر الزواج السري على الزوجة والأبناء

يـناقش هــذا العنصــر الحالــة الأسرية لظاهرة الزواج السري مركزا بذلك على الجانبين الاجتماعي والنفسي، وهو العنصر الأكثر بروزا في الحلقة. وقد كان اتجاه إدارة الحوار نحوه سلبيا تمامــا بنســبة 66,67% إذ عرضــت مديــرة الحــوار كثيرا من المظاهر السلبية كحالات القلق والاضــطراب التــي تعيشها الزوجة نتيجة ازدواجية موقفها بين نظرتها لنفسها بأنها متزوجة وبين نظــرة المجتمع إليها بأنها غير متزوجة، ومن المظاهر السلبية التي عرضتها أيضا غياب الرعاية الكافــية للأبــناء نتيجة كثرة غياب الزوج عن أسرته... إضافة إلى تفكك العلاقة الأسرية في حالة وجود أسرة أخرى للزوج.

ونفــس الاتجاه أيضا تبناه ضيوف الحوار وذلك بنسبة 60,53% وهي نسبة الظهور الكلي للعنصر، فقد اتفق جميع الضيوف في وصفهم السلبي للآثار المترتبة عن الزواج السري غير المعلن سواء أكان شرعيا أم غير ذلك، ومن أشكاله الزواج العرفي وزواج المسيار فهو لا يحقق الاستقرار الأســري لأنــه لا يتم على أسس متينة وواضحة، والتي من أهمها الإعلان والمصارحة، وهو ناتج بدرجة كبيرة عن انحراف أخلاقي، إضافة إلى أنه ناتج عن أسباب اقتصادية كالفقر والبطالة وكذلك انتشــار ظاهــرة العنوســة. وقد ناقشت هذا العنصر بشكل مطول إحدى المختصات في علم النفس بتفصــيلها للحالــة النفســية السيئة التي تعيشها المرأة المتزوجة سرا، والتي تكون في حالة صراع نفسي تنتهي بها في حالات كثيرة إلى الطلاق، وكل ذلك ينعكس سلبيا على الأطفال، كما أن حقوق المــرأة والطفل تكون في هذا الزواج غير محفوظة ومن ذلك على وجه التحديد قضية إثبات النسب التي هي حق أساسي من حقوق الطفل.

أمــا اتجاه الجمهور نحو هذا العنصر فكان منقسما بالسوية بين الاتجاهين الإيجابي والسلبي بنســبة 25% لكل منهما، فكانت إحدى المداخلات ترفض بشدة ظاهرة الزواج السري كونه يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية،بينما تؤيد مداخلة أخرى الموضوع استنادا إلى المرجعية الشيعية.

الإثبات القانوني لحقوق المرأة والطفل في الزيجات السرية:

يــناقش هــذا العنصــر موضوع الزواج السري في جانبه القانوني وما إذا كان هذا الأخير يضــمن للمــرأة والطفل حقوقهما في حال الطلاق أو الوفاة. وقد كان اتجاه إدارة الحوار نحو هذا العنصر سلبيا تماما أيضا بنسبة 9,52%، حيث أن إحدى تقارير الحلقة كانت تعرض الحجم الكبير لقضــايا إثبات النسب في المحاكم والتي تبقى معلقة إلى وقت طويل دون حل، ومن ذلك أيضا حق

الإرث الـذي يضـيع مع غياب الوثائق الرسمية لعقد الزواج، كما تعرضت أيضا لمشكلة اختراق القوانين من طرف ما تسميهم "بمافيا المحامين" الذين يسهلون تمرير تلك العقود غير الرسمية.

وبالنسـبة لضيوف الحوار، فقد كان الاتجاه السلبي بارزا أيضا اتجاه الموضوع وذلك بنسبة 13,15 %، مقـابل 2,64% للاتجاه الإيجابي حيث تناولت الموضوع محامية عرضت المشكلات التـي تواجههـا المحـاكم في هذا الشأن ومنها قضية إثبات النسب، وحق النفقة، وحق الإرث التي يعجز القضاء عن حلها بالأخص في حالة إنكار الزوج لذلك الزواج وما ينتج عنه من ضياع حقوق المـرأة والطفـل معـا. فـي حين أكدت إحدى الشخصيات الثانوية وهي محامية أيضا على وجود إجـراءات قانونـية لتسـجيل الزواج في حال الحمل أو الولادة ويلي ذلك إخضاع المتورطين في الزيجات السرية لعقوبات قانونية تدخل ضمن العقوبات المتعلقة بجرائم الأسرة.

ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع:

يناقش هذا العنصر قضية تعدد الزوجات في المجتمع، والتي تتم بشكل رسمي وعلني أي أن يكـون الـزواج شرعيا وقانونيا، وهو يقع في مقابل ظاهرة الزواج السري الذي تعدد فيه الزوجات بشـكل خفـي. وقد كانت إدارة الحوار حيادية تماما نحو هذا الموضوع وذلك بنسبة23,81%. فلم تبدي أحكاما سلبية أو إيجابية اتجاهها، فكانت إحدى التقارير تعرض القضية بشكل متوازي بوضعه فـي صـيغة الحل الذي لا يخلو هو الآخر من مشكلات، وقد كان التركيز فيه على المجتمع اليمني الـذي تنتشـر فيه ظاهرة تعدد الزوجات بكثرة، أما مداخلات مدير الحوار حول الموضوع فكانت عـبارة عـن تسـاؤلات لمدى نجاعة هذا الحل (أي تعدد الزوجات) للتخفيف من ظاهرة الزواج السري التي يرجع جزء من أسبابها إلى انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية.

أما بالنسبة لضيوف الحوار فكان الاتجاه الإيجابي نحو الموضوع هو البارز بسبة 15,78 % مقـابل 7,90% للاتجاه المحايد، فكانت إحدى المشاركات تعرض الموضوع من جانبه الديني أي شرعية تعدد الزوجات وثبوته في الكتاب والسنة، كما عرضته أيضا من الناحية الاجتماعية بأنه حل لظاهـرة العنوسـة وأنـه أحفـظ لحقوق المرأة والطفل، لأنه يتم بشكل معلن وصريح. بينما تبنت شخصـية أخـرى الحـياد اتجاه الموضوع كون أن مسألة تعدد الزوجات وإن كانت مشروعة دينيا وقانونـيا فـي معظم الدول العربية وهي تحل جانبا من مشكلة الزواج السري إلا أن ذلك يصطدم بطبيعة المرأة ونفسيتها التي لا تقبل التعدد ولذلك يكون من حقها التخيير بين الاستمرار في الزواج أو الطلاق.

أمـــا بالنسبة للجمهور فقد كان هناك تأييد تام لموضوع تعدد الزوجات وذلك بنسبة 50%، وهي نسبة الظهور الكلي للعنصر. فقد أكد المشاركون على شرعية تعدد الزوجات وأنه يساعد على حل كثير من المشكلات الاجتماعية بما في ذلك مشكلة الزواج السري هذا الأخير الذي تعود أسبابه في رأيهم إلى منع تعدد الزوجات ومحاولة ترسيخ ثقافة سلبية نحوه يساهم فيها الإعلام بشكل كبير.

ونســتنتج في الأخير بأن اتجاه إدارة الحوار نحو الموضوع الرئيس كان سلبيا بنسبة كبيرة قــدرت بـــ 76,19 % مقابل 23,81 % للاتجاه المحايد، هذا الأخير الذي تمركز حول قضية تعدد الــزوجات في إطار علني ورسمي، فقد كانت تطرح مشكلة حقوق المرأة في هذا الجانب من خلال الآثــار الســلبية التي يخلفها الزواج السري على المرأة من الناحية النفسية ومن الناحية الاجتماعية والتـــي غالــبا مـــا تتحمل تبعاتها المرأة وحدها، وتبدو شدة الاتجاه من خلال الصور التي عرضها التقرير الافتتاحي عن الكم الكبير للقضايا المعلقة في المحاكم بشأن إثبات النسب....

ونفــس الاتجاه أيضا تبناه ضيوف الحوار حيث كان موقفهم السلبي واضحا اتجاه الموضوع الرئيس وذلك بنسبة 73,68%، مقابل 18,42 %، للاتجاه الإيجابي و7,90 % للاتجاه المحايد. إذ أجمــع ضــيوف الحــوار علــى ســلبية ظاهرة الزواج السري برغم تأكيدهم على كثرة المشاكل الاقتصــادية والاجتماعية المؤدية إليه، لأن نتائجه السيئة تنعكس على المرأة بدرجة أكبر فتكون من اولى ضحاياه، ولا تجدي في ذلك كثيرا الحلول القانونية التي تقف عاجزة في نظرهم عن حل كثير مــن القضــايا فــي هــذا الشأن، أما موضوع تعدد الزوجات الذي ركزت عليه إحدى الشخصيات المحوريــة فكانت تعرضه كظاهرة إيجابية في مقابل سلبية ظاهرة الزواج السري، على الرغم من بعض التحفظ الذي أبدته شخصية أخرى تجاه هذا العنصر إذ رأت بأن حق المرأة وإن كان محفوظا في حال تعدد الزوجات إلا أنه قد يؤذي بالمرأة من الناحية النفسية...

أمــا بالنســبة للجمهــور فكان اتجاهه إيجابيا أكثر وذلك بنسبة 75% مقابل 25% للاتجاه الســلبي، لكن دلالة الإيجاب هنا مختلفة لأن مشاركة الجمهور تمركزت حول قضية تعدد الزوجات التي أبدوا من خلالها تأييدا مطلقا يحمل في طياته رفضا لظاهرة الزواج السري.

والنتــيجة التـــي نخلص إليها في الأخير هي أن الحلقة ترفض ظاهرة الزواج السري بناء علـــى الأضـــرار التـــي تلحق بالمرأة من جرائه، وذلك من خلال التركيز على البعدين الاجتماعي والدينـــي للظاهرة بإبراز مظاهر التفكك الأسري وضياع حقوق المرأة والطفل، والتأكيد على الحكم الشرعي الذي يقضي بعدم جوازه (أي الزواج السري).

9-2-الأطر المرجعية للحلقة

جدول رقم (37): المعدد التكراري والنسبي للأطر المرجعية في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%
-إسلامي	3	75	3	100
-غير واضح	1	25	-	-
المجموع	4	100	3	100

يبدو واضحا من خلال الجدول بروز الاتجاه الإسلامي، وذلك بنسبة 75% حيث كانت الشخصيات الرئيسة في البرنامج تعالج قضية الزواج السري انطلاقا من التوجه الإسلامي، سواء في مناقشته من الناحية الاجتماعية بالتركيز على الجانب الأخلاقي وضعف الوازع الديني في نفوس الناس، فضلا عن المشكل الاقتصادي لديهم -إذ أن انتشار الظاهرة لا يقتصر على الطبقات الفقيرة فحسب، بل إنه يسري أكثر في وسط الطبقات الميسورة نتيجة تراجع القيم الأخلاقية- أو في مناقشته من الناحية القانونية وذلك بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية التي لا تجيز الزواج السري استشهادا في ذلك بالسنة النبوية. وفي مقابل ذلك كانت تثبت مسألة تعدد الزوجات بشكلها الشرعي كما بينه النص القرآني والتي تحفظ من خلالها حقوق المرأة والطفل وإن تحفظت في قبولها إحدى الشخصيات. ولم يتضح اتجاه أو مرجعية إحدى الشخصيات الثانوية التي ناقشت الموضوع في جانبه القانوني بتبيان الإجراءات المتخذة ضد المتورطين في عقود الزواج السري من المحامين إلى الشهود والعاقدين.

وبالنسبة للجمهور كان الاتجاه الإسلامي هو البارز بنسبة 100%، حيث استندت آراء المشاركين على الأحكام الشرعية في رفض الزواج السري وتأييد تعدد الزوجات كما ورد في النص القرآني.

والنتيجة المستخلصة هي أن الحلقة استندت في معالجتها لموضوع الزواج السري في العالم العربي إلى الرؤية الإسلامية وذلك من خلال اختيار الشخصيات التي استندت في معظم آرائها على الجانب الديني. ويبدو أن الحلقة قد أثرت هذا البعد في معالجة القضية نظرا لاختلاف الآراء حول موضوع الزواج السري وسوء فهمه من هذا الجانب، وذلك من حيث جوازه أو عدم جوازه وإن كان مستوفيا لشروطه ما عدا شرط الإعلان أو الإشهار، إذ يعتبر ذلك من بين مبررات انتشاره إضافة إلى تداخله مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

9-3-أهداف الحلقة

جدول رقم (38): المعدل التكراري والنسبي لأهداف الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-توجيه الاهتمام بالقضاء على دواعي انتشار ظاهرة الزواج السري في المجتمع	5	41,67	18	62,06	3	100
-إثبات حقوق المرأة والطفل في الزيجات السرية.	7	58,33	11	37,94	-	-
المجموع	12	100	29	100	3	100

يبين الجدول في قسم إدارة الحوار ارتفاع نسبة الهدف المتعلق بإثبات حقوق المرأة والطفل في الزيجات السرية، حيث قدرت بـ58,33% لكنه لا يزيد كثيرا عن الهدف المتعلق بتوجيه الاهتمام بالقضاء على دواعي انتشار ظاهرة الزواج السري الذي كان بنسبة 41,67%. فقد كانت إدارة الحوار تميل أكثر إلى التركيز على مشكلة مصير حقوق المرأة والطفل بوجه خاص، سواء من الناحية الاجتماعية أو القانونية، أي معالجة ما هو كائن وما هو حاصل آنيا، وبمعنى آخر هي تركز أكثر على نتائج الظاهرة وما تقتضيه من حلول أو إجراءات لإثبات حقوق المرأة المتضررة لكن لا ينفي ذلك أنها كانت تناقش أسباب انتشار الظاهرة في المجتمع وآثارها عليه بشكل عام ومن ذلك بالأخص المشكلة الاقتصادية كانتشار الفقر والبطالة... وبالتالي أهمية التعمق في أسبابها وضرورة معالجتها.

أما ضيوف البرنامج فكان اهتمامهم بالقضية أكثر شمولية من ناحية تركيزهم على أسباب الظاهرة التي تؤثر نتائجها على استقرار الأسرة والمجتمع ككل، فكان القضاء على المشكل الاقتصادي لديهم مهما، والمتمثل في انتشار البطالة والفقر الذي يعجز الشباب عن تحمل تكاليف الزواج، كما أن المشكلة ترتبط في نظرهم أيضا بثقافة المجتمع وتصوراته لموضوع الزواج من حيث كثرة التكاليف وانتشار الطبقية في المجتمعات العربية....، ومن الأسباب أيضا التي ناقشتها الضيوف مشكلة الانحراف الأخلاقي والمتمثل في انتشار ثقافة الجنس بمفهومها المحدود والسلبي، والتي تعود أسبابها بصورة كبيرة إلى ما تبثه القنوات الفضائية المتعددة من منتوج ثقافي يتنافى مع القيم الأخلاقية والدينية للمجتمعات العربية المسلمة، إضافة إلى مشكلة العنوسة التي اعتبرت أيضا

مـــن أســـباب تفشـــي ظاهرة الزواج السري والتي ركزت عليها إحدى الضيفات ، وكانت تلح في المقـــابل على ضرورة القبول بمسألة تعدد الزوجات التي أحلها الإسلام، وتعتبر أن محاولة تشويهها فـــي ثقافـــة المجـــتمع أو منعها قانونيا أدى إلى إيجاد منفذ للتعدد السري... وبالتالي كانت مناقشة الضيوف ترتكز أكثر على الأسباب البعيدة التي تعتبر أساسا في الحد من انتشار الظاهرة.

أمـــا الجمهـــور المشارك فقد كان هدفه منصبا بشكل أساسي على ضرورة الاهتمام بأسباب انتشـــار ظاهرة الزواج السري ومن ذلك القضاء عليها، وقد كانت أسباب المشكلة في نظره متعلقة بصورة أكثر في منع تعدد الزوجات ومحاولة نشر ثقافة سلبية حولها بأنها تناقض حقوق المرأة.

9-4-أساليب الإقناع في الحلقة

جدول رقم (39): المعدل التكراري والنسبي لأساليب الإقناع في الحلقة

عناصر الحوار / الفئات	إدارة الحوار		ضيوف الحوار		الجمهور المشارك في الحوار	
	ك	%	ك	%	ك	%
-أسلوب تحليلي	10	58,83	21	70	1	25
-أسلوب دعائي	7	47,17	9	30	3	75
المجموع	17	100	30	100	4	100

يلاحـــظ من خلال الجدول أن الأسلوب التحليلي كان هو الأكثر استخداما في كل من إدارة الحوار التي بلغ فيها نسبة 58,83% مقابل 41,17% للأسلوب الدعائي، وفي قسم ضيوف الحوار، حيث بلغ نسبة 70% مقابل 30%.

فقد اعتمد كل منهما في عرض الأفكار على تحليل الظاهرة انطلاقا من تعريفها وشرحها ثم التطرق إلى أسبابها وآثارها على الأسرة والمجتمع، وتخلل ذلك تبيان الحكم الشرعي فيها. كل ذلك كـــان باســـتخدام الأدلة والوقائع والإحصاءات عن انتشار الظاهرة في المجتمع وتفاقم آثارها، ومن ذلك إعطاء أرقام عن نسب الزواج السري ونسب القضايا المعروضة في المحاكم الناجمة عنه، كما اســـتخدمت أيضـــا الأدلة الشرعية المتمثلة في نصوص القرآن والسنة النبوية ومبادئ الإسلام بوجه عـــام فـــي الحكـــم علـــى الظاهرة، لكن ذلك لم يخلو من تبني بعض الأحكام الوصفية الانطباعية والعاطفـــية في مناقشتها، ومن ذلك استخدام الأسلوب العاطفي أحيانا في عرض الموقف الديني من الموضوع وذلك بالنسبة لضيوف الحوار.

أمـــا بالنســـبة للجمهور، فكان تبني الأسلوب الدعائي أكثر، وذلك بنسبة 75% مقابل 23% للأسلوب التحليلي، حيث أن تدخلاتهم كانت تعتمد على الأسلوب العاطفي والوصف المجرد في تبني الموقف الإسلامي من القضية.

والنتيجة التي نخلص إليها، هي أن هدف الحصة كان متعلقا أكثر بتوجيه الاهتمام بالقضاء علـــى دواعـــي انتشار ظاهرة الزواج السري في المجتمع، وهو ما ظهر بوضوح في قسم ضيوف الحـــوار وبنســـبة غـــير قليلة أيضا في قسم إدارة الحوار، مع التأكيد أيضا على قضية إثبات حقوق المرأة والطفل فيما هو حاصل وواقع آنيا، والأكثر من ذلك التأكيد على حقوق المرأة وما تعانيه من آثـــار سلبية لتلك الظاهرة، متبنية في ذلك أسلوبا تحليليا يعتمد على الإحصاءات والدراسات الميدانية لمدى تفشي الظاهرة.

وفي ختام هذا الفصل يتضح أن اتجاه إدارة الحوار وضيوف الحوار في الحلقات التسع كان مـــتقاربا إلـــى حـــد كبير، وذلك من خلال إقرارهم الواضح بالوضع السيئ لحقوق المرأة في العالم العربـــي، ســـواء من الناحية الاجتماعية وما يلحق بالمرأة من أضرار مادية ومعنوية نتيجة غياب المســـاعدة وتســـلط الـــرجل علـــيها خاصـــة في المحيط الأسري، وهو ما تجلى من خلال حلقتي "المســـؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة"، و"راتب المرأة العاملة..."، و"أمية النساء في العالم العربي" أو مـــن الناحـــية القانونية، حيث أن القوانين العربية في نظرهم لم تتطور لتكفل حقوق المرأة بشكل يتناســـب مـــع الواقـــع الجديد. ويبرز ذلك بالأخص من خلال عنصر "تشريعات العمل بخصوص المـــرأة"، وعنصـــر "الضمانات القانونية لنفقات المرأة"، وعنصر "الحق السياسي للمرأة في الدستور السعودي".

وبالنســـبة للجانـــب السياســـي، فقد كان اتجاههم سلبيا أيضا بنسبة كبيرة، وذلك من خلال إقـــرارهم بعجـــز الدول العربية داخليا عن تحقيق مصلحة مواطنيها بما فيهم المرأة ووقوعها (أي الدول العربية) تحت الضغوط الأجنبية، وهو ما برز من خلال عنصر "مخططات الدول العربية في مكافحـــة الأمية"، وعنصر "التأثير الأجنبي بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية"، وعنصر "التأثير الأجنبي بشأن الحق السياسي للمرأة السعودية".

أمـــا بالنســـبة للجانب الديني فقد كان هناك تحفظا تجاهه وبالأخص من طرف إدارة الحوار التـــي التزمـــت الحياد فلم تبدي رأيا صريحا بالسلب أو الإيجاب، ما عدا العنصر المتعلق "بموقف المشـــايخ مـــن الحـــق السياســـي للمرأة السعودية"، حيث كان موقفها سلبيا لأنه في نظرها يرتبط

بأشـــخاص أســـاءوا فهـــم النصـــوص الدينـــية، وكذلك عنصر "بنود المؤتمرات الدولية بشأن حق الإجهـــاض وتحديد النسل"، وعنصر "إلغاء الفروق بين الجنسين في المناهج التربوية"، كونها تحمل ثقافات دخيلة لا تتلاءم مع القيم الأخلاقية للمجتمعات العربية المسلمة.

ولم يحظى الجانب الديني بالمناقشة الواسعة كما حظي بها الجانب الاجتماعي والجانب السياسي.

ومن خلال تلك المناقشات يبدو الاتجاه الليبرالي الذي ينطلق في معالجة قضية حقوق المرأة مـــن الفكر الغربي مع عدم تعارضه بشكل عام مع مبادئ الإسلام هو البارز، ما عدا الحلقات التي اختصـــت بمناقشة قضايا فقهية كحلقة "نقاب المرأة في المجتمعات العربية"، وحلقة "الزواج السري فـــي العـــالم العربي"، حيث كان تمثيل الاتجاه الإسلامي فيهما شبه كلي، ولم يبد البرنامج ميلا إلى الاتجـــاه اللاديني، سواء من ناحية اختيار الشخصيات فكان بتكرار ثلاث وحدات من مجموع تسعة وثلاثيـــن وحدة، أو من ناحية الموافقة على أفكارها المطروحة، التي ترفض الفكرة الدينية مطلقا في صياغة حقوق المرأة.

أمـــا بالنســـبة للجمهور الذي لم تكن مشاركاته إلا من خلال عنصر واحد تقريبا لكل حلقة والتـــي تركـــزت بالأخص حول الجانب الديني والجانب الأسري، فقد كان ينحو أكثر إلى الإيجاب وذلـــك بـــربط حقـــوق المرأة بالقيم الأخلاقية والدينية في المجتمع المسلم، كما كان يرفض التأثير الأجنبي الذي يحمل في نظره مصالح ذاتية وقيم دخيلة.

وقـــد كانت هذه خلاصة الاتجاه العام لعناصر الحوار الثلاثة في الحلقات، أما النتائج الشاملة التـــي تكشف عن خاصية معالجة البرنامج لموضوع حقوق المرأة فنعرضها بشكل مركز في خاتمة الدراسة.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن عرض قضية حقوق المرأة من خلال البرنامج التلفزيوني الحواري "للنساء فقط" الخاص بقناة الجزيرة الفضائية، بتطبيق منهج تحليل المحتوى على عينة منه، سعيا للوصول إلى الهدف الرئيس للدراسة، وهو معرفة كيفية معالجة البرنامج للقضية استنادا في ذلك إلى الإطار النظري وإشكالية البحث، قاد إلى استخلاص جملة من النتائج أهمها:

-إن البرنامج يؤكد على أن المرأة لم تحصل بعد على حقوقها الكافية في جوانب الحياة المتعددة: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وأن المبادرات التي تقوم بها الدول العربية لتحسين وضعها تتم في أكثرها تحت ضغوط خارجية ليس لها علاقة بمصالح المرأة في الحقيقة، وبالتالي هي غير نابعة من تغيير داخلي ووعي حقيقي بالمسألة، كون أن المجتمع العربي لم يتخلص بعد من الموروث الثقافي في نظرته للمرأة، كما أن الأنظمة السياسية العربية هي أنظمة غير ديمقراطية لا تسعى لتحقيق مصلحة مواطنيها، بما فيهم المرأة. ويبدو ذلك من خلال تركيز البرنامج على البعد السياسي الذي ينتقد التدخل الخارجي أو التأثير الأجنبي في قضية حقوق المرأة، وينتقد أيضا سياسات الدول العربية في التعامل مع القضية في الداخل. إضافة إلى تركيزه (أي البرنامج) على البعد الاجتماعي بانتقاده لثقافة المجتمع التي لم تتقدم في فهم أو تغيير نظرتها نحو الوظائف الجديدة والمتعددة للمرأة، غير تلك المحصورة في نطاق الأسرة، فهو يرى بأن الواقع العملي للمرأة قد تغير لكن ثقافة المجتمع نحوه لم تتغير.

-يعتمد البرنامج في طرح قضية حقوق المرأة على التصور الغربي الذي يضعها في زاوية مستقلة من حيث طريقة قراءة المشكلة أو معالجتها ورسم أهدافها، بعيدا عن الإطار الشمولي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة المحيطة بالقضية، ولا يخلو ذلك من محاولة لإعطاء خصوصية لها أي "للقضية" في العالم العربي من ناحية ارتباطها بالجانب الديني والأخلاقي، لكن ذلك لم يكن بهدف التأسيس وإنما كان على سبيل الاستئناس بالمبادئ الإسلامية بصفة مجردة. وكان طرح البعد الديني ضروريا لارتباطه ببعض الجوانب المحددة في القضية وما يعرضه من إشكاليات حولها في الواقع، لكن ذلك الطرح اتسم في مجمله بقلة العمق والنظرة التجزيئية في قراءة الأحكام والنصوص.

-يعتمد البرنامج في عرض القضية على عنصر الإثارة بتبني الأفكار المتضادة التي تفضي إلى خلاف وجهات النظر وليس اختلافها، مع انعدام النتائج في الأخير، وهو يرجع من جهة إلى ربط الموضوع بـ"الحدث" وما يثيره من مشكلات تتناقض حولها الآراء، ومن جهة أخرى يرجع إلى طريقة اختيار شخصيات البرنامج، فنسبة كبيرة منها تختار حسب المركز القيادي الذي تحتله، سواء في النشاط الحكومي أو غير الحكومي، ولذلك كانت تعرض أفكارها (أي الشخصيات) ابتداءا

من ذلك المركز إما بالتأييد وإما بالمعارضة، وأكثر تلك الشخصيات هم من العاملين في مجال حقوق المرأة، ومن العاملين في المؤسسات المدنية وأقلهم الشخصيات التي تعمل في المؤسسات الحكومية. ولا ينفي أن تكون تلك الشخصيات ذات تخصص علمي معين، لكن ذلك لا يعطى له الوزن الكبير في النقاش، ولذلك لم تكن اختلافات وجهات النظر حول القضية مبنية على أساس تبادل الأفكار وإنما كانت على أساس إملاء الآراء والاتجاهات.

-يقوم البرنامج على عدد من الأساليب في أداء الحوار وتوجيهه، ككثرة التدخلات القسرية، والمقاطعة في الكلام، وسرعة عرض الأفكار... والتي تبرز من خلالها أيضا بعض مظاهر الانفعال كالغضب، والاستهزاء، والصراخ أحيانا، وتداخل الكلام كأسلوب لتشويش الأفكار وتضليلها وبالأخص في مناقشة القضايا المرتبطة بالحدث، والتي تتباين فيها بشدة وجهات النظر، وهو ما أدى إلى غياب الشروط الكافية التي يقوم عليها الحوار بمفهومه السليم.

-ساهمت الصورة التلفزيونية في البرنامج بشكل كبير في تدعيم نص الحوار من حيث طريقة العرض والإخراج، وذلك من خلال تنويع اللقطات والمشاهد والتركيز على المثير منها. كالصور المعبرة عن الحالات النفسية كالغضب والترقب ... والمزج بين الصور المتضادة، إضافة إلى القطع بالفواصل الإشهارية أثناء الوقوف على فكرة مثيرة أو عند احتدام النقاش، وذلك لإرغام المشاهد على المتابعة وهو يدل على الحرفية والمهنية التي يتمتع بها القائمون على البرنامج.

وفي الأخير ومن خلال النتائج النسبية المتوصل إليها، نؤكد على أن دراسات تحليل المحتوى في قضايا المرأة تحتاج إلى تعزيزها بدراسات الجمهور للوصول إلى نتائج دقيقة ومهمة تكشف عن كيفية تعاطي الإعلام مع مثل هذه القضايا الحساسة في المجتمع، كذلك يحتاج الإعلام المرئي إلى مزيد من البحث في طبيعة عمله وتأثيره في مضمون الرسالة الإعلامية، وقد كان ذلك من أكثر الصعوبات التي واجهتها أثناء القيام بالبحث، لندرة الدراسات المهتمة بتحليل المحتوى في وسائل الإعلام السمعية البصرية، على عكس الإعلام المكتوب الذي يتوفر على نسبة كبيرة من تلك الدراسات.

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-القرآن الكريم برواية حفص بن عاصم.

أولا: الكتب

أ-كتب التفسير والأصول:

1. الشاطبي: الموافقات، مج2، ط1، دار ابن عفن، السعودية، 1417هـ-1997م.
2. الصابوني محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير، ج3، دط، قصر الكتاب، البليدة، شركة شهاب، الجزائر، 1411هـ-1990م.
3. ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج20، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

ب-كتب الفكر:

4. أبو بكر أميمة وشرين شكري، المرأة والجندر، ط1، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1423هـ-2002م.
5. الحسيني إسماعيل محمد، الدين والعلم وقصور الفكر البشري، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1419هـ-1999م.
6. حسنين محمد، الوجيز في نظريات الحق بوجه عام، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
7. الحيدري إبراهيم، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط1، دار الساقي، بيروت، 2003م.
8. رؤوف عزة هبة، المرأة والعمل السياسي، دط، دار المعرفة، دت.
9. عبد الرحمن طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000م.
10. السحمراني أسعد، المرأة في التاريخ والشريعة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1417 هـ-1997م.
11. أبو سليمان عبد الحميد، ضرب المرأة لحل الخلافات الزوجية؟، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، دار الفكر، دمشق، 1422هـ-2002م.
12. عمارة محمد، قاسم أمين تحرير المرأة والتمدن الإسلامي، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1408هـ-1988م.
13. عمارة محمد، معالم المنهج الإسلامي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1411هت-1991 م.

14. العوا عادل، تحديث الأسرة والزواج، دط، دار الفاضل، دمشق، 1991م.
15. القرضاوي يوسف، مركز المرأة في الحياة الإسلامية، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1418هـ-1998م.
16. المسيري عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2002م.
17. الميلاد زكي، تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2001م.
18. النجار عبد المجيد، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
19. وافي عبد الواحد، الأسرة والمجتمع، ط5، مكتبة النهضة، مصر، 1382هـ-1963م.

ت-كتب الإعلام:

20. إمام إبراهيم، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م.
21. بوجلال عبد الله وآخرون، القنوات الفضائية وتأثيراتها، دط، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، دت.
22. حسن حمدي، مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987م.
23. رمزي ناهد، المرأة والإعلام في عالم متغير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1422هـ-2001م.
24. شلبي كرم، الإنتاج التلفزيوني وفنون الإخراج، دط، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، دت.
25. شلبي كرم، المذيع وفن تقديم البرامج للراديو والتلفزيون، دط، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، دت.
26. عبد الحميد محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ-2000م.
27. عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
28. عدلي العبد عاطف وأحمد عزمي زكي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الإعلام والرأي العام، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1413هـ-1993م.

29. عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. كـامل عبد الصمد محمد، التلفزيون بين الهدم والبناء، ط2، دار الدعوة، الإسكندرية، 1993م.
31. لعياضي نصر الدين، التلفزيون دراسات وتجارب، دط، دار هومة، الجزائر، دت.
32. محمـد السـيد سعيد ومكاوي عماد، الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، دط، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999م.
33. معـوض محمد، المدخل إلى فنون العمل التلفزيوني، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.

ث-كتب معربة:

34. بنسادون ناي، حقوق المرأة، ت: وجيه البعين، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2001م.
35. بوريتسـكي، الصحافة التلفزيونية، ت: أديب خضور، ط1، المكتبة الإعلامية، دمشق، 1990م.
36. روبـن برنت: الاتصال والسلوك الإنساني، ت: نخبة من الباحثين، دط، معهد الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1412هـ-1991م.
37. سـرفاتي سيمون، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ت: محمد مصطفى غنيم، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995م.
38. كديـور جمـيلة، المـرأة رؤيـة من وراء جدر، ت: سرمد الطائي، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، لبنان، 1422هـ-2001م.
39. مـريون هـنري، خلق المرأة والمقابلة بين طبائعها وطبائع الرجل، ت: إميل زيدان، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1402هـ-1982م.
40. موللـر أوكيـن سوزان، النساء في الفكر السياسي الغربي، ت: إمام عبد الفتاح إمام، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م..
41. مـيرل جـون ولوينشـتاين رالف، الإعلام وسيلة ورسالة، ت: ساعد خضر، عرابي الحارث، دط، دار المريخ، السعودية، 1989م.

ج-كتب أجنبية:

42. David Glover, the sociology of mass media, causeway press, lancashir, U.K, 1986.
43. Lamya Alfaroqui, Women Muslim society and islam, american trust publications, united states of America, 1988.

44. Samra Martine bonvoisin, Michel lagien, la presse féminine, ler édition, Presse universitaire de France, 1956.

ثانيا: المعاجم والقواميس:

45. زكـــي بـــدوي أحمد، معجم مصطلحات الإعلام، ط2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1994م.

46. عـــاطف غيـــث محمـــد، قاموس علم الاجتماع، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996م.

47. فريد عزت محمد، قاموس المصطلحات الإعلامية، ط1، دار الشروق، جدة، 1984م.

48. ابن منظور، لسان العرب، ج2، دط، دار المعارف، القاهرة، دت.

ثالثا: الرسائل الجامعية

49. عوفـــي مصـــطفى، الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائري المعاصر، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2002م.

رابعا: المجلات

أ-مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت، لبنان.

50. شرار بيضون عزة، المساواة وحدها لا تكفي، ع23، 2000م.

ب-مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن.

51. محمد يحي، الحركة النسوية، ع83، 1415هـ-1994م.

ت-مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

52. باســـل الرفاعـــي أحمد، حقوق الإنسان في فلسفة الثورة الفرنسية، ع13، 1423هـ 2003.

53. علـــي عـــارف عارف، تولي المرأة القضاء بين تراثنا الفقهي والواقع المعاصر، ع2، 1418هت-1997م.

54. عـــزي عـــبد الرحمن، الإعلام والبعد الثقافي من القيم إلى المرئي، ع1، 1417هـ 1997م.

ث-مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

55. جامت إريك وليوري آلان، وسائل الإعلام الجديدة، ت: محمد ياسر منصور، ع105، 2001م.

56. مقدم فالنتاين، شبكات العمل النسوية، ت: شهرت العالم، ع105، 2001م.

ج-المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر

57. عزي عبد الرحمن، تحليل المضمون ومسألتا الصدق والثبات، ع3، 1989م.

58. قـيراط محمـد، أهمـية رجل الإعلام في عملية الاتصال والحاجة إلى دراسته، ع3، 1989م.

ح-مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، الكويت.

59. الجاسـر بدرية، أوضاع المرأة في تشريعات الوظيفة العامة في الكويت، ع2، 1402 هـ-1982م.

60. سلامة محمود، الحماية الدولية والعربية للمرأة العاملة، ع2، 1420هـ-1999م.

خ-المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

61. توماشفسـكي كاتريـنا، حقـوق المرأة من خطر التفرقة إلى التخلص منها، ت: حسن حسين شكري، ع158، 1998م.

د-مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس.

62. الحديدي منى، اللقطة، ع2، 2000م.

63. الرامي عبد الوهاب، السلطة الجيوتلفزيونية وحوار الحضارات، ع4، 2002م.

64. سامي عطا الله محمد، الحركة، ع3، 2000م.

65. شمال حسن محمود، مسألة التضليل في الخطاب التلفزيوني، ع1، 2001م.

66. معوض إبراهيم محمد، برامج الحوار في القنوات الفضائية،ع2002،3.

ذ-مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

67. سميث باتريك ،اليابان رؤية جديدة ،ت سعد زهرة ،ع2001،268.

68. وين ماري،الأطفال و الإدمان التلفزيوني،ت عبد الفتاح الصبحي،ع1999،247.

ر-مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت.

69. عـبد الجواد زكرياء و وفاء جوهر،المرأة الكويتية نائبة و ناخبة،ع489، 1420هـ-1999م.

ز-مجلة كتابات معاصرة، الشركة العربية للتوزيع، بيروت-لبنان.

70. سالم علي ،القمع الرمزي،ع1998،32.

71. يوسف أحمد،التحولات السميائية،ع1997،32.

س- مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات، لبنان.

72. آل حابيل ذاكر،المؤتمر العالمي الرابع للمرأة،ع9، 1416هـ-1995م.

73. الدعمي لاهاي، في الموقف الإسلامي من قضية المرأة، ع22، 1420هـ-1999م ش-مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
74. الحمود موضى، المرأة في مجتمع ديمقراطي، ع262، 2000.
75. الديالمي عبد الصمد، الجنسانية في المجتمع العربي (حلقة نقاشية)، ع299، 2004.
76. الرحموني سعيدة، المرأة والمشاركة السياسية في تونس، ع250، 1999.
77. سالم الشامسي ميثاء، المرأة الخليجية إلى أين (ندوة)، ع273، 2001.
78. الشـــقوري جواد، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الإيديولوجيا (تقرير عن ملتقى فكري بالمغرب)، ع257، 2000.
79. عدي حذام، قضايا المرأة العربية المعاصرة، ع275، 2002.
80. عزي عبد الرحمن، الثقافة وحتمية الاتصال، ع295، 2003.
81. عزي عبد الرحمن، قراءة ابستيمولوجية في تكنولوجيا الاتصال، ع258. 2000.
82. الفقير فادية، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية، ع271، 2001.
83. النجار باقر، المرأة في الخليج العربي، ع261، 2000.

خامسا: المؤتمرات

84. حقـــوق الإنسان في الشريعة والقانون والتحديات والحلول، مؤتمر كلية الحقوق الثاني. جامعـــة الـــزرقاء الأهلـــية، من 19 إلى 20 جمادى الأولى 1422هـ / 8 إلى 9 أوت، 2001، ط1، 1423هـ-2002م.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

استمارة تحليل المضمون

1-بيانات أولية خاصة بالوثيقة:

- 1 التوزيع السنوي للعينة
- 2 3 4 5 التوزيع الشهري للعينة
- 6 نوع الوثيقة.

2- بيانات كمية خاصة بالفئات:

- 7 8 9 10 11 12 13 14 15 فئات الموضوع الرئيسية
- 16 17 18 فئة الاتجاه
- 19 20 21 فئة الأطر المرجعية
- 22 23 فئة الأهداف
- 24 25 فئة أساليب الإقناع

3-الملاحظات الكيفية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

دليل استمارة تحليل المضمون

1-البيانات الأولية الخاصة بالوثيقة:

-يشير المربع الأول إلى التوزيع السنوي للعينة والمتمثلة في سنة 2004.

-تشـــير المربعات من العدد الثاني إلى العدد الخامس إلى التوزيع الشهري للعينة، والمتمثل في أربعة أشهر وهي شهر أوت، وشهر سبتمبر، وشهر أكتوبر، وشهر ديسمبر.

-يشير المربع السادس إلى نوع الوثيقة المتمثلة في برنامج «للنساء فقط».

2-البيانات الكمية الخاصة بالفئات:

-تشـــير المربعات من العدد السابع إلى العدد الخامس عشر إلى الفئات الرئيسية للموضوع، والمتمـــثلة فـــي تســـع موضـــوعات رئيســـة وهي: «تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية»، و«صورة المرأة في المناهج التربوية»، و«أمية النساء في العالم العربي»، و«نقاب المرأة فـــي المجتمعات العربية»، و«مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات»، و«راتب المرأة العاملة بين الاســـتغلال والمســـاهمة في حاجات الأسرة»، و«المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة»، و«الصحة الإنجابية للمرأة»، و"الزواج السري في العالم العربي".

-تشـــير المربعات من العدد السادس عشر إلى العدد الثامن عشر، إلى فئات الاتجاه الثلاثة، وهي: الاتجاه الإيجابي، والاتجاه السلبي، والاتجاه المحايد.

-يشـــير المـــربعان من العدد الثاني وعشرين إلى العدد الثالث وعشرين إلى فئتي الأهداف المتمـــثلة فـــي الهدف المتعلق بحقوق المرأة في النطاق الشمولي والهدف المتعلق بحقوق المرأة في النطاق الفردي.

-يشـــير المـــربعان مـــن العدد الرابع وعشرين والعدد الخامس والعشرين إلى فئتي أساليب الإقناع، والمتمثل في الأسلوب التحليلي والأسلوب الدعائي.

3-الملاحظات الكيفية:

وتتعلق بالتحليل والتفسير للبيانات الكمية.

الفـــهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	خاص بالتوزيع الزمني للعينة	78
2	يمثل عينة الدراسة	78
3	التوقيت الزمني لعناصر العينة	81
4	خاص باتجاه حلقة «تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية»	88
5	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية»	93
6	خاص بأهداف حلقة «تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية»	94
7	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «تعديلات قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية»	95
8	خاص باتجاه حلقة «المرأة العربية في المناهج التربوية »	97
9	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «المرأة العربية في المناهج التربوية »	101
10	خاص بأهداف حلقة «المرأة العربية في المناهج التربوية »	102
11	خاص بأساليب الإقناع في حلقة «المرأة العربية في المناهج التربوية »	104
12	خاص باتجاه حلقة «أمية النساء في العالم العربي»	106
13	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «أمية النساء في العالم العربي»	109
14	خاص بأهداف حلقة «أمية النساء في العالم العربي»	110
15	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «أمية النساء في العالم العربي»	111
16	خاص باتجاه حلقة «نقاب المرأة في المجتمعات العربية»	113
17	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «نقاب المرأة في المجتمعات العربية»	116
18	خاص بأهداف حلقة«نقاب المرأة في المجتمعات العربية»	118

19	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «نقاب المرأة في المجتمعات العربية»	119
20	خاص باتجاه حلقة «مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات»	121
21	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات»	125
22	خاص بأهداف حلقة «مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات»	127
23	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات»	128
24	خاص باتجاه حلقة «راتب المرأة العاملة....»	130
25	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «راتب المرأة العاملة....»	134
26	خاص بأهداف حلقة «راتب المرأة العاملة....»	135
27	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «راتب المرأة العاملة....»	136
28	خاص باتجاه حلقة «المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة»	138
29	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة»	142
30	خاص بأهداف حلقة «المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة»	143
31	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة»	144
32	خاص باتجاه حلقة «الصحة الانجابية للمرأة»	146
33	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «الصحة الانجابية للمرأة»	150
34	خاص بأهداف حلقة «الصحة الانجابية للمرأة»	151
35	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «الصحة الانجابية للمرأة»	152

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

36	خاص باتجاه حلقة «الزواج السري في العالم العربي»	154
37	خاص بالأطر المرجعية في حلقة «الزواج السري في العالم العربي»	158
38	خاص بأهداف حلقة «الزواج السري في العالم العربي»	159
39	خاص بأساليب الاقناع في حلقة «الزواج السري في العالم العربي»	160

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة 2

الفصل الأول: قضية المرأة وحقوقها بين الرؤيتين الإسلامية والغربية

1-طبيعة المرأة ومكانتها

1-1-طبيعة المرأة 11

1-2-مكانة المرأة 17

2-مشكلة حقوق المرأة وعوامل تطورها

2-1-مشكلة حقوق المرأة..... 22

2-2-عوامل تطور حقوق المرأة 28

3-الممارسة العملية لتطبيق حقوق المرأة

3-1-الحقوق المدنية..... 34

3-2-الحقوق السياسية..... 40

الفصل الثاني: الحوار الإعلامي التلفزيوني وتقنياته

1-أهمية الإعلام التلفزيوني وخصائصه

1-1-أهمية الإعلام التلفزيوني 46

1-2-خصائص الإعلام التلفزيوني 50

2-مفهوم الحوار الإعلامي التلفزيوني

2-1-تعريف الحوار الإعلامي التلفزيوني 55

2-2-أنواع الحوار الإعلامي التلفزيوني 56

2-3-عناصر الحوار الإعلامي التلفزيوني 60

3-تقنيات العمل التلفزيوني في برامج الحوار

3-1-عمل الكاميرا 66

3-2-عمل الإضاءة 69

3-3-عمل الصوت 70

3-4-الديكور 71

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية الخاصة بتحليل المحتوى

1-تعريف منهج تحليل المحتوى 76

2-تحديد عينة الدراسة وتشخيصها

2-1-تحديد عينة الدراسة 77
2-2-تشخيص عينة الدراسة 79
3-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون والشكل
3-1-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالمضمون 82
3-2-تحديد الفئات والوحدات الخاصة بالشكل 84
الفصل الرابع: عرض البيانات الميدانية الخاصة بالحلقات وتحليلها وتفسيرها
1-عرض البيانات الميدانية الخاصة لحلقة تعديلات قوانين الأحوال الشخصية وتحليلها وتفسيرها 88
2-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة المرأة العربية في المناهج التربوية وتحليلها وتفسيرها 97
3-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «أمية النساء في العالم العربي» وتحليلها وتفسيرها..... 106
4-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «نقاب المرأة في المجتمعات العربية» وتحليلها وتفسيرها..... 113
5-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات» وتحليلها وتفسيرها..... 121
6-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «راتب المرأة العاملة بين الاستغلال والمساهمة في حاجات الأسرة» وتحليلها وتفسيرها 130
7-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «المسؤوليات المضاعفة للمرأة العاملة» وتحليلها وتفسيرها..... 138
8-عرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة «الصحة الإنجابية للمرأة» وتحليلها وتفسيرها..... 146
9-عـرض البيانات الميدانية الخاصة بحلقة "الزواج السري في العالم العربي" وتحليلها وتفسيرها 154
الخاتمة 164
المصادر والمراجع 167
الملاحق..... 174
الفهارس 177